مقدمــة

السلام قيمة إنسانية تعمل علي منح الإنسان الإستقرار النفسي والعضوي والإجتماعي حتي يتمكن من تحقيق الذات ورفاهية المجتمع وقد حضت الديانات السماوية المختلفة على ضرورة تعزيز السلام وترسيخه ومكافحة الحروب من خلال تجفيف أسبابها التي تقود إليها ونشر ثقافة السلام بالإضافة إلي عملية صناعة السلام وإستدامته ، وقد تطور مفهوم السلام والآليات التي تستخدم لتحقيقه في العالم المعاصر وقد إكتسبت قضية السلام بعداُ محلياَ وإقليمياً وعالمياً ، وتعتبر عملية ترسيخ وتثبيت دعائم السلام في المجتمعات البشرية المختلفة ضروره لبقاء المجتمع في أمن وإستقرار وضمان التطور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي . فقد أصبحت قضية السلام في المجتمعات التي تشهد نزاعات وصراعات مختلفة المصادر قضية إنسانية كونية تتدخل كافة أعضاء المجتمع الدولي القادر علي التأثير في مسارات النزاعات وفي التخفيف من حدتها في بذل مجهود لإطفاء حرائق الحروب ودعم السلام .

والسودان كغيره من دول العالم النامية ظل يعاني منذ فترة الإستقلال من المشاكل والنزاعات والصراعات والحروب الاهلية والتي أثرت على المجتمع السوداني سياسياَ واقتصادياَ واجتماعياّ وتعددت أسباب ومسببات هذه النزاعات التي تمثل مشكلة دارفور إحداها، وان النزاع في دارفور لا ينفصل عن الازمات السودانية الاخري والتي الي حد كبير تتشابه في انها صراعات مسلحة خلفت مآسي انسانية سيئة للمدنيين، من قتل ونزوح وتشريد ودمار للبيئة السكنية والزراعية والرعوية هذا بالاضافة الي التفكك الاسري وانهيار شبكة النسيج الاجتماعي والتهجير القسري الذي نتج عنه فاقد تربوي للكثير من الاطفال اليتامي الذين فقدوا اسرهم وعائلاتهم بسبب الحروبات الدائرة في تلك المناطق. فقد دفعت

التطورات السياسية والأمنية في دارفور إلي واجهة الأحداث ليتبوأ مرتبة متقدمة علي الإجندة الدولية، ذلك لما يحمله الصراع من تعقيدات إثنية عرقية وإقليمية ودولية في ظل مآسي إنسانية مازالت تشغل المحافل الدولية وتتصدر القضايا الإقليمية، فسرعان ماتصعدت الأزمة الدارفورية وإنتقلت من قضية سودانية محلية إلى أزمة تحظى بإهتمام دولي واسع . حيث طٌرحت العديد من المبادرات الإقليمية والدولية لإيقاف الحرب وتثبيت دعائم السلام ومن ضمن هذه المجهودات برز المجهود القطري الذي تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه.

المشكلة :

تكمن المشكلة في تحديد أثر المساهمات القطرية في تعزيز سلام دارفور في الفترة الزمنية الخاصة بالبحث ، ولاسيما أن ظاهرة الحروب والنزاعات لم تتوقف عبر تاريخ البشرية الممتد وظل الصراع بين دعاة الحرب ودعاة السلام يشكل محور الصراع البشري. حيث أن النزاعات في السودان إستنفذت جزءاَ كبيراَ من مجهوده وتاريخه المعاصر، لان مشكلة دارفور تمثل معضلة أمنية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية تواجه المجتمع السوداني وتلقي بأثار سالبه علي الأوضاع في السودان عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة، وكما هو واضح في هذا البحث نكشف أن للمشكلة جذوراً تنموية وإقتصادية وسياسية بعيدة المدي وعميقة الأثر ، فقد آدى ذلك إلى عدم إستمرار عمليات التنمية في السودان وإختلال العلاقة بين المركز والولايات ، وتباينت المواقف الدولية الفاعلة تجاه مشكلة دارفور فأدت إلى استمرار المشكلة وعدم الوصول الي سلام شامل. وهو مايمكن ترجمته فى السؤال الجوهري:

- ❖ إلى آي مدي ساهمت الجهود القطرية في تعزيز السلام والإستقرار في دارفور؟

ويتفرع من السؤال الجوهري هذا تساؤلات فرعيه أهمها:

- ما هي أسباب مشكلة دارفور و تطوراتها وأثارها ؟
- ما هي إنجازات دولة قطر في سلام دارفور؟
- إلى أي مدي ساهمت الأطراف الخارجية في تسوية النزاع في دارفور؟
- هل أدى ضعف الحكومة المركزية إلى جعل أزمة دارفور مسيرة من الخارج؟

أسباب اختيار البحــث :

الأسباب الخاصة :

- تخرجت الدارسة من قسم العلوم السياسية وبحكم التخصص تناولت هذه الدراسة.
- جذوري من دارفور .

الأسباب العامة :

- قلة البحوث في هذا المجال مما يجعل هذا البحث يشكل إضافة للبحوث في هذا المجال .
- اندلاع مشكلة دارفور وما خلفته من مآسي وآثار سالبه ضربت كل أوجه الحياة في المنطقة سواء كانوا بشراَ أو بنيات تحتية أو بنيات مادية أساسية ومع تعاظم وتزايد حدة الصراع في دارفور بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة ، طُرحت العديد من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية لإيقاف الحرب وتثبيت دعائم السلام ومن ضمن هذه المجهودات برز الدور القطري والذي تمثل في رعاية دولة قطر لاتفاقية سلام دارفور بين الحكومة المركزية وفصائل

متعددة من الحركات المسلحة في دارفور لذالك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء علي أثر المساهمات القطرية في تعزيز سلام دارفور .

أهمية البحــث :

السودان بما يعانيه من صراعات وحروب أحوج مايكون للسلام وآليات تساعد علي صناعته وإستدامته ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة وتسليط الضوء عليها من خلال قراءة الأثر العميق للمساهمات القطرية في تعزيز سلام دارفور لما يربطها من وشائج وعلاقات تاريخية قديمة بالسودان. السلام والإستقرار يشكلان الإطار العام الذي تتفاعل داخله كافة مكونات المجتمع وتتم فيه كافة النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتي لا يمكن تصور إستمرارها في ظل حالة الحرب وعليه فإن دراسة عملية السلام وكيفية تحقيقها ذات أهمية كبري .

أهداف البحــث :

1- معرفة العوامل التي أدت إلى النزاع في دارفور.

2- معرفة أثر المساهمات القطرية في حل مشكلة دارفور.

3- إبراز دوافع إهتمام دولة قطر بمشكلة دارفور وحلها .

4- معرفة الجهود التي بذلتها دولة قطر في عملية بناء السلام في دارفور .

فرضيات البحــث :

1- لعبت قطر دوراً في إستقرار الأوضاع السلام في دارفور

2- المكانة التي تتمتع بها دولة قطر في المجتمع الإقليمي والدولي تجعل منها قوة ذات مصداقية وفعالية في تحقيق وبناء السلام في دارفور .

3- قطر لها دوافع وأهداف في عملية السلام.

4- المنظمات الأممية لعبت دوراً في تعزيز السلام والتنمية في دارفور .

منهج البحث :

إتبع الباحث المنهج التاريخي والوصفي لإلقاء الضوء علي ماضي وحاضر ومستقبل المشكلة والحلول المقدمة حيالها.

المنهج التاريخي

يستخدم الإنسان التاريخ لإلقاء الضوء عن طريق تفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبؤ عن إحتمالات المستقبل ، ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات الفنية والإجتماعية المختلفة من الماضي وتقديم ما سبقه من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل ، هذا وتتم دراسة الماضي وفق أسس علمية منهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ونتائج ذات براهين واضحة ، وتأتي أهمية هذا المنهج في الآتي:

حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي .

يساعد على إلقاء الضوء على إتجاهات حاضرة ومستقبلية .

يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية .

المنهج الوصفي

يستهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التجديد ، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ، وبهذا فهو يرتبط بالظوهر الإنسانية والتي تتسم في العادة بالتبدل والتحول ، ويقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات ، وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة ، ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي ترمي إلى تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة ، والمقصود بها وصف الموقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة والظروف المحيطة بهذا الموقع وما يسوده من إتجاهات أو سلوك أو التطورات الحادثة ، وتحليل الملاحظة التي تؤدي إلى جعل المؤسسات الفنية والإجتماعية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها .

أساليب جمع المعلومات :

قامت الباحثة بإجراء استبانه وتحليل نتائجها، كأداة مهمة في جمع البيانات واستعانت أيضاً بالبحوث السابقة والكتب العلمية والمجلات والدوريات ومواقع الإنترنت التي كانت من وسائل الحصول علي المعلومات .

حدود البحث :

الحدود المكانية : شمال دارفور (الفاشر) .

الحدود الزمانية : الفترة من 2004-2014م حيث شهدت هذه الفترة العديد من الجهود التي بذلت لتحقيق الإستقرار والسلام في دارفور .

عينة البحث:

- العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام والتنمية .

- بعض المنظمات الطوعية

- الإدارة الأهلية .

- موظفي السلطة الإقليمية بدارفور .

- نماذج عشوائية من المعلمين .

مصطلحات البحث :

الصراع

هو التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما إختلافات قيمية ومصلحية ، وينخرط في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التى تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى ، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على الأخرين ، وتأمين مصادر قوته.

الحرب

هي تنازع بين المصالح لا يمكن حسمه إلا بالدماء ، وبهذه الدماء وحده تتميز الحرب عن غيرها من صور التنازع الآخرى في البقاء بين الجماعات والأمم ، وهي أشبه بالتجارة التي هي أيضاً تصادم بين مصالح البشر . [1]

النزاع

هو آحد الظواهر التي تتسم بها الحياة وهذا ما يعترف به المجتمع الدولي ، وما تتميز به العلاقات الدولية ولذلك فهناك حركة مستمرة وبما إن الإنسان أناني بطبعة فهو يسعي دائماً للحصول علي الأفضل حتى وان كان ذلك بطريقة غير مشروعة تمكن من الاستحواذ علي ممتلكات غيره وهذا هو

[1] أبو القاسم قور حامد – مادة دراسات السلم والنزاعات – مركز دراسات وثقافة السلام – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – 2012م .

أصل النزاع وأسباب النزاعات التي يشهدها المجتمع الدولي والتي تقود إلى تضارب المصالح وزيادة المنافسة علي المستوي المتعارف عليه لذلك فقد تعددت النزاعات تبعاً لتعدد مسبباتها الظاهرة أو المستقرة فنجد أن دوافع كل نزاع تختلف من أخر، ولذلك كل نزاع له دوافعه وخصائصه وميزاته.[1]

الأزمة

نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة . [2]

السلام

يعرف السلام بأنه حالة يخلو فيها العالم من الحروب والنزاعات، أو بأنه حالة من والاستقرار تسود العالم وتتيح التطور والازدهار للجميع .[3]

صنع السلام

يشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ، و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع.

حفظ السلام

هو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع و

---

[1] شوفي مريم – تعريف النزاع - موقع الإنترنت: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917 – 2014م .

[2] ربحي عبد القادر الجديلي – إدارة الأزمات – موقع الإنترنت: www.ao-academy.org/docs - ص3 .

[3] حاج ابا ادم الحاج- ورقة علمية في مادة دراسات السلام- مركز دراسات وثقافة السلام – 2010م.

تثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع.

إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره و إنما استعادة اللاعنف.[1]

بناء السلام

المقصود ببناء السلام هو تشييد البنية الأساسية التى تساعد أطراف النزاع على العبور من حالة النزاع الى حالة السلام الإيجابى سواء على مستوى الدول أو على المستوى الداخلى . و بناء السلام يكون مرحلة طويلة المدى يتخذ فيه برامج تعليمية تأخذ على عاتقها تصحيح مفاهيم عدوانية من خلال برامج على التسامح و قبول الأخر ,حقوق الإنسان , الديموقراطية , المجتمع المدنى , و تأتى الركيزة الأساسية التى لاغنى عنها فى بناء السلام .[2]

الدراسات السابقة:

لقد إطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي إرتبطت بالدراسة الحالية (أثر المساهمات القطرية في تعزيز سلام للفترة من 2004-2014م) وتم عرض هذه الدراسات وفقاً للتسلسل التاريخي لها .

الدراسة الأولى :

إسم الدارس: طه عبدالرحمن نصر الدين عبدالله

تاريخ الدراسة: 4014م

نوع الدراسة : رسالة دكتوراه منشورة

---

[1]) الإطار المفاهيمي لبناء السلام- موقع الإنترنت:https://ar-ar.facebook.com/permalink - 2013م .

[2] حسن كمال – العلمانية وبناء السلام - موقع الإنترنت:http://www.civicegypt.org/?p=44084 – 2013م .

جهة النشر : مركز دراسات السلام - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إسم الدراسة: دور منظمات المجتمع المدني في إرساء دعائم السلام .

تتمثل مشكلة البحث في صياغ الأسئلة التالية: ما هو الذي تلعبه المنظمات في التنمية بدرافور مفيدة أم غير مفيدة ؟ والصراع الدائر هل هو بأسباب الهوية أم شكلته الظروف الإقتصادية؟ ومادور منظمات المجتمع المدني في ولاية غرب دارفور في ذلك ؟ ، إستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي لأن الدراسة دراسة حالة وهي مؤسسة أو نظام منظمات المجتمع المدني (التشخيص والعلاج) وتحديد البنى والعمليات الأساسية التي يسعى الباحث لإستكشافها والتعرف على ثقافة مدينة الجنينة في السلام من خلال المنظمات العاملة والأسر الممتدة والعلاقات الإجتماعية وجمع المادة وترتيبها وفرزها وتحليلها وفق منظور منطقي ، تم إختيار ولاية غرب دارفور –محلية الجنينة موقعاً لإجراء هذه الدراسة ، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج الآتية : وهي دور منظمات المجتمع المدني في التنمية وثقافة السلام بولاية غرب دارفور –محلية الجنينة غير كفوءة وضعيفة إضافة إلى أن المنظمات عموماً دورها إيجابي لما قدمته من دعومات لإرساء دعائم السلام بدارفور ، أتفقت مع الدراسة الحالية ف تناولها لمفهوم السلام ودور المنظمات الإقليمية في عملية السلام .

الدراسة الثانية :

إسم الدارس: إكرام الصادق بشير

سنة الدراسة: 2014م

نوع الدراسة: رسالة ماجستير منشورة

مكان الدراسة: مركز دراسات السلام - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إسم الدارسة : دور الإعلام في إتفاقيات السلام (أبوجا - الدوحة) .

لم تجد إتفاقية السلام السودانية حظها من النشر عبر أجهزة الإعلام عدا المرحلة الأولى وهي صناعة السلام ، كما أن الأخبار السالبة من المحطات المحلية والإقليمية تؤدي لرفع سقف النزاعات والتأثير على المواطن ، هذا بجانب عدم الإهتمام ببرامج الشباب وهم الشريحة التي يمكن أن يكون لها دور كبير في نشر ثقافة السلام في المجتمع . المنهج الذي تم إتباعه هو المنهج الوصفي والتأريخي ، الحدود المكانية للدراسة هي إذاعة أم درمان (الأخبار – البرنامج العام – السلام) ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن إذاعة أم درمان لم تعالج إتفاقيات السلام لإنزالها إلى أرض الواقع ، لم تتابع الإذاعة السودانية مراحل السلام الأخرى (حفظ السلام – بناء السلام) ، الأذاعة ومن خلال وجودها بموقع الحدث بأبوجا والدوحة غطت التوقيعات ولكنها لم تتناول الوثيقة بالشرح ، وإتفقت مع الدراسة الحاليه في تناولها لإتفاقية أبوجا ووثيقة الدوحة .

الدراسة الثالثة :

إسم الدارس: مستاك يحي لمين

سنة الدراسة: 2013م

نوع الدراسة: رسالة ماجستير منشورة

مكان الدراسة: جامعة مولود معمري – الجزائر

إسم الدارسة : قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية .

ترتكز مشكلة الدراسة في علاقة قضية دارفور بأبعادها الإقليمية والدوية وهو هدفت الدراسة للوقوف على العوامل التى أدت إلى تأجيج الأحداث وخروجها عن نطاقها الأصلي بالإضافة إلى تحديد السبب

أو الأسباب الأصلية في هذه الأحداث ومعرفة مواقف الأطراف الداخلية ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية وهو مايمكن ترجمته في الإشكال الجوهري : إلى أي مدى ساهمت الأطراف الخارجية في تسوية النزاع في دارفور؟ ، إستخدم الباحث عدة مناهج من بينها: المنهج التاريخي من أجل معرفة رهانات الحاضر ، والمنهج الإحصائي الذي يسمح بتحليل المعطيات الرقمية كعدد السكان وإختلاف القبائل والإثنيات ، كما إستخدم المنهج الوصفي من خلال تقديم وصف شامل للأوضاع في دارفور مع إعطاء نظرة عن أولويات ومصالح الأطراف في الأزمة ، وأيضاً منهج دراسة الحالة ذلك إن تطرقنا إلى دراسة حالة دارفور ، كوحدة للدراسة مع التركيز على الأزمة ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي : أن الأحداث في دارفور ترجع إلى الصراع على السلطة والثروة في الأساس ، ولكن تم توظيف تلك الأحداث على أنها صراع بين المزارعين المستقرين (الأفارقة) والبدو الُرحل (العرب). وقد ساهم في تأجيج الصراع إنشار السلاح نتيجة الصراع بين تشاد وليبيا والحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وذلك مروراً بإقليم دارفور . الوضع الإنساني المتردي هو الذي تسبب في تدويل الأحداث وخروجها ن حيزها إلى النطاق الدولي ومجلس الأمن وتتحمل الحكومة السودانية جانباً من هذا التدهور في الوضع الإنساني . إتفقت مع الدراسة في تناولها للعوامل التى أدت إلى تأجيج الأحداث وخروجها عن نطاقها الأصلي بالإضافة إلى تحديد السبب أو الأسباب الأصلية في هذه الأحداث ومعرفة مواقف الأطراف الداخلية ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية .

الدراسة الرابعة

إسم الدرارس : فيصل عبد الرءوف فياض

سنة الدراسة : 2012م

نوع الدراسة : رسالة ماجستير منشورة

جهة النشر: جامعة الازهر

إسم الدراسة: موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية.

تتمحور مشكلة الدراسة في التعرف علي موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية في الفترة من 2010-2012م ، لذا يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة وفقاً للتساؤل الرئيسي التالي: -

ما موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية العربية في الفترة ما بين 2010-2012م ؟
وكيف تطور مع تأثير العوامل الخارجية (الدولية - الإقليمية) والداخلية علي ذلك؟
اعتمدت الدراسة علي عدة مناهج مكملة لبعضها البعض في تحليل مفاصل الد ا رسة ومحاورها المختلفة وهي : المنهج التاريخي ، يفيد في العودة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها، ليتم عرض الحقائق في مدلولاتها وفي تأليفها، بغية التوصل إلى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة ، ومنهج تحليل النظم :المنهج الذي يصلح لتحليل الظاهرة السياسية الخارجية لفهم مختلف أوجه المشاكل التي تواجه الباحثين في الدراسة وتحليل الظاهرة ، - منهج السلوك السياسي"هذا المنهج يرتكز على قاعدتين متلازمتين هما: صياغة المفاهيم ، و صياغة الفرضيات بطريقة منظمة وما يسمى بطرق البحث الامبريقية (المنهج التجريبي)، كما إستخدم المنهج الإستشرافي وهو استقراء الواقع السياسي ودارسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ وأراء مستخلصه من ذلك الواقع ، الحدود المكانية للدراسة هي المنطقة العربية، توصلت الدراسة لأهم النتائج الأتية: وجود حالة من الضعف العربي، بسبب تغليب المصلحة القطرية على القومية العربية، وامتناع الدول الأعضاء تقديم بعض التنازلات عن بعض حقوقهم الوطنية للمصلحة العربية الشاملة والكاملة ، ضعف أداء جامعة الدول العربية في مختلف القضايا والأزمات العربية – العربية، وخاصة في التدخل لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، واستخدام القوة في حالة الضرورة والمصلحة، وعدم تدخلها بشؤون الأعضاء الداخلية، بالإضافة لعدم وجود محكمة عدل عربية تنظر في الخلافات العربية-العربية.

الدراسة الخامسة

إسم الدرارس : على عبد الرحمن محمد أغبش

سنة الدراسة : 2011م

نوع الدراسة : رسالة دكتوراه منشورة

جهة النشر: مركز دراسات السلام - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إسم الدراسة: دور التنمية في تعزيز السلام في دارفور .

تكمن مشكلة البحثفي أن التنمية تؤثر على حياة الناس إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وهي بدورها أيضاً تتأثر بالعوامل الأخرى المحيطة بها سلباً أو إيجاباً ، وإن التخطيط لها والمحافظة عليها سيحفزان تطورها ، وإن إهمالها وعدم العناية بها سيؤديان إلى إنحسار الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي ، إستخدم الباحث المنهج التحليلي والوصفي في الدراسة ، تم إختيار ولاية غرب دارفور موقعاً لإجراء هذه الدراسة لأنها ظلت مقراً لإستقرار الكثير من النازحين واللاجئين المتأثرين من الصراعات القبلية والسياسية والكوارث الطبيعية ، الذين توافدوا إليها من مواقع جغرافية متعددة ، وإن ولاية غرب دارفور تعتبر من المواقع المهمة لتقديم الخدمات التنموية للمحتاجين من المستقرين بالمنطقة ، وأيضاً الوافدين إليها كالنازحين أو لاجئين من الدول المجاورة ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج فمنها : أن التنمية التي نفذت بدارفور ساهمت في تعزيز الإستقرار والسلام بالمنطقة ، وإن تنفيذ طريق الإنقاذ الغربي يمثل أولوية ، لأنه من المشاريع المهمة للتنمية لمساهمته في عملية النقل والترحيل التي تعتبر ضرورية للمجتمع بدارفور . توافقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للمفاهيم العلمية للسلام ، الدراسة الطبوغرافية لإقليم دارفور ، الآثار السلبية للحرب في دارفور .

الفصـــل الأول

جغرافيا و أزمة دارفور

- **المبحث الأول : دارفور البعد الجغرافي**
- **المبحث الثاني : الجذور التاريخية لأزمة دارفور**

المبحث الأول
دارفور البعد الجغرافي

تمهيد:

دارفور لها العديد من المميزات الطبيعية التي جعلت منها منطقة جاذبة للسكان من مختلف بقاع السودان والعالم ، ولعل من أهم أسباب هذه المميزات هى إتساع رقعتها الجغرافية، هذه المساحة الشاسعة بحدودها الممتدة إضافة إلى موقعها في غرب السودان وربطها بالعديد من الدول المجاورة جنوب السودان ، ليبيا ، تشاد وبعض ولايات السودان .

الموقع الجغرافي :

قسم المؤرخون بلاد السودان إلى ثلاثة أقاليم ، وهي إقليم السودان الشرقي وإقليم السودان الأوسط وإقليم السودان الغربي وتقع دارفور في إقليم السودان الغربي .[1]وسميت دارفور بهذا الإسم نسبة إلى القبيلة الأكبر في الإقليم وهي قبيلة دار الفور , وقد شهد الإقليم في تاريخه سلطنات عدة , أهمها سلطنة الداجو وسلطنة التنجر وسلطنة الفور الكبرى.[2]

تقع دارفور في الجزء الغربي من السودان بين خطي طول 28,22 شرقاً وبين خطي عرض 11,9 شمالاً , وتكون مستطيلاً تبلغ مساحته 140,000 ميلاً مربعاً , تحده من الشمال الصحراء الكبرى ومن الجنوب بحر العرب وشمال غرب بحر الغزال , وتمتد إلى الشرق من دارفور سلسلة من الكثبان تفصلها عن كردفان ، أما من جهة الغرب فإن دارفور تتصل في إمتداد طبيعي مع جيرانها نتيجة لوحدة المناخ والنبات والتضاريس. وتتميز دارفور من حيث الموقع الجغرافي والتكوين العرقي بخصوصية قلما تتوفر في بقية ولايات السودان الآخرى , فدارفور من حيث الموقع الجغرافي وبالإضافة على بعدها عن مركز السلطة تشترك في حدودها مع ثلاث دول هي الجماهرية العربية الليبية , تشاد , وأفريقيا الوسطى , وثلاثة ولايات هي الولاية الشمالية , ولاية كردفان , وولاية بحر

---

[1]) إسماعيل عبدالله إبراهيم الصافي – منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ودورها في التنمية الإجتماعية – رسالة ماجستير في دراسات السلام والتنمية وحقوق الإنسان – جامعة الفاشر – 2012م – ص66 .

[2] حسين عبد العزيز ورانـي معيـن-أزمة دارفور: الأسباب والأبعاد- موقع الإنترنت :http://ssnp.net/content/view .

الغزال وقد أفررزت مكونات هذا الوضع الجغرافي بصفة عامة الكثير من السلبيات التي ساعدت على تفاقم الموقف في دارفور . [1]

يتراوح مناخ إقليم دارفور بين الصحراوي وشبه الصحراوي في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه . وتتميز منطقة جبل مرة في الإقليم من ناحية المناخ حيث يسود فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط وبالعطاء النباتي والإنتاج البستاني الذي تتميز به دول حوض البحر الأبيض المتوسط .[2]

ويمتاز سطح دارفور الكبرى بتباين وتنوع الظواهر الجغرافيا حيث تقطي معظم أجزاء الولاية الشمالية والشرق أراضي صحراوية وشبة صحراوية وهضاب ممتدة وتتخللها سلاسل جبلية بركانية تعتبر امتداد لسلسة جبل مرة المعروفة .

تتصف تربة الولاية بالتضاريس الجبلية الوعرة والتربة الرملية والقيزان في اغلب المناطق وخاصة الشمالية وعلي أطراف الأودية المنحدرة من سفوح الجبال تتكون أراضي سهلية منبسطة ذات تربة طينية تصلح للزراعة خاصة في الجزء الجنوبي وتوجد في أقصي الشمال الواحات مثل النخيلة والحالمة والعطرون. [3]

توجد بعض المرتفعات الجبلية في دارفور أهمها جبل مرة الذي يبلغ إرتفاعه 3088م حيث توجد أكثر أراضي دارفور خصوبة وهي عبارة عن مخلفات بركانية هامدة في محيط الكرة الأرضية في مركز الدائرة بالنسبة للقارة الأفريقية، ويتفرع منها سلسة الجبال والسلاسل االصخرية وتبلغ مساحتها ضعف مساحة دولة الكويت، ويمثل جبل مرة عاملاً جغرافياً هاماً كان له أثر في قيام سلطنة دارفور لما توفره من مياه بكميات كبيرة لدارفور نتيجة تساقط معدلات عالية من الأمطار فتنحدر في شكل أودية غرباً وجنوباً وشمالاً وشرقاً وقد أدت رطوبة جبل مرة وسهولة الحصول على المياه إلى تكوين مجتمع فوراوي زراعي مستقر فكان ذلك باعثاً على ظهور نظام سياسي لم يلبث أن بسط نفوذه على المنطقة باثرها، فمن الناحية الشرقية للجبل تغلب عليه السهول الرملية التي تبدو أكثر وضوحاً كلما إبتعدت عن الجبل ويسود إنتشار الكثبان والمرتفعات الرملية التي تعرف بالقيزان، أما في الغرب فتمتد الأراضي الطينية والجبلية وتتخللها الوديان مثل وادي كجا ، باري ، وازوم ، بينما شمال الجبل يحظى بأراضي معظمها

---

1) نازك الطيب رباح أحمد – دور الإدارة الأهلية والحكومة في فض النزاعات في دارفور- رسالة ماجستير – جامعة الخرطوم – 1998م – ص 72 .

2) منال عبد العزيز أحمد علي , دور المرأة في بناء السلام الإجتماعي بدارفور , رسالة ماجستير في دراسات السلام , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , 2010 , ص19.

3) حاتم علي إبراهيم علي دينار - حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي- الطبعة الأولي - 2002م - ص4.

رملية أو شبه رملية إلى جانب الأراضي الحجرية (كركر) وإلى الجنوب من الجبل تمتد أراضي جنوب دارفور الخصبة حتى بحر العرب .[1]

أما النشاط الإقتصادي تتمتاز دارفور من ناحية جغرافية بمناخ مقوماته الإنتاجية التي مكنت سكانها من ممارسة أنماط مختلفة من النشاطات الإقتصادية ويمكن حصر هذه النشاطات على النحو التالي:

1- الصيد : يعتبر صيد الحيوانات البرية أحد النشاطات الداعمة لإقتصاد الأسرة ويمارسه بعض الناس في دارفور بصورة فردية أو في شكل جماعات للإستفادة من من لحوم الصيد وجلودها أو أي منافع أخرى تفيد الأكل أو التسويق وتوجد جماعات صيديه تقوم برحلات موسمية من وقت لآخر لصيد الفيل والحيوانات الأخرى كالزراف والبقا والحلوف والغزلان والنمر والورل، كما تجد مجموعات متخصصة في جمع عسل النحل .

2- **جمع المنتجات الغابية**: إستفاد سكان دارفور كثيراً من كثافة الغطاء النباتي في الحصول على بعض المنافع المتمثلة في جني الثمار البرية وتوفير الوقود البلدي وجلب مواد البناء والمواد الخام المستخدمة في الصناعات الشعبية ويقوم بعض الناس بجمع الصمغ العربي وتعد دارفور عموماً من المناطق المنتجة له كمحصول نقدي هام يمثل أحد الصادرات القومية.

3- الرعي: يعد من النشاطات الإنتاجية الرئيسية في قاعدة النشاط الإقتصادي والذي يمارس بكثافة في دارفور التي تعد من أكبر المناطق إنتاجاً للثروة الحيوانية وقد ساهم في ذلكجودة مراعيها وإرتباط جزء كبير من سكانها بالقطاع الرعوي والإعتماد على تربية الماشية .

وينقسم الرعاة إلى مجموعتين : الأولى تتكون من رعاة الإبل ويطلق عليهم الأبالة .

أما الثانية فهم رعاة البقر ويطلق عليهم البقارة ، وهنالك بعض المشاكل التي تقع بين الرعاة والمزارعين نسبة لتداخل نشاطاتهم أو تعارضها في المنطقة .

4- **الزراعة المطرية** : يعتمد غالبية سكان دارفور على الزراعة المطرية وبالرغم من أنها تتم بصورة تقليدية إلا أنها تعتبر من أهم النشاطات الإقتصادية التي تمارس في المنطقة وتزرع بعض المحاصيل الزراعية كالدخن والذرة والفول السوداني والسمسم بالإضافة إلى بعض المحاصيل النقدية كالتبغ وحب البطيخ والكركدي والفاكهة .[2]

عموماً منطقة دارفور تذخر بالعديد من الموارد الطبيعية النادرة مثل خام الحديد الذي تحتل دارفور المركز الثاني في العالم من الكمية إلى جانب النحاس في منطقة (حفرة النحاس) المشهورة ونجد بجنوب دارفور الغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطرون في شمال دارفور والذهب

---

[1]) أبوبكر آدم أبكر موسى – مرجع سابق – ص(49-50) .

[2] سليمان يحي محمد – دراسات في التراث بغرب السودان – مركز دراسات وثقافة السلام – ص (3-5) .

والرصاص والبوكسايت والاسمنت في مواقع مختلفة في دارفور ألكبري، كما تتميز بالثروة الحيوانية والحبوب كالفول السوداني والسمسم والحبوب الغذائية كالذرة والدخن إضافة إلى التبغ في منطقة شقراء والمانجو والبرتقال في منطقتي زالنجي والجنينية أما المخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية فيوجد في الحوض النوبي . توفر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم يجعل دارفور ولاية واعدة ذات مستقبل[1].

ينقسم إقليم دارفور إدارياً منذ عام 1994 إلى ثلاث ولايات هي :

- ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر بمساحته المقدرة بـ 296.420 كلم^2 وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله، ويقطنها الأبالة الرحلٌ وغالبيتهم من الزغاوة غير العرب.

- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وتبلغ مساحته حوالي 127.300 كلم^2 وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية ، يقطنها البدو ُمربيوا الإبل والأنعام والبقر ُسميو بالبقارة العرب، الذين إمتزجو إثنياً مع جيرانهم الأفارقة بعد مجيئهم في القرن الثامن عشر.

- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهي تجارية بالقرب من الحدود التشادية، والتي تقع على جانبي الكتلة البركانية لـ جبل مرة حيث يعيش الزراعيون الأصليون غير العرب (الفور، المساليت، الداجو، والبارتيس، وقد بلغ عدد سكان إقليم دارفور بولاياته الثلاث حوالي 6 ملايين نسمه، منهم 53% في الولايتين الشمالية والغربية، و47% في الجنوبية ، والملاحظة أن متوسط الكثافة السكانية قي الولاية الشمالية من دارفور متدني بالمقارنة بالأقاليم الأخرى ، وسبب ذلك أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار .[2]

وفي مطلع العام 2012 تم اضافة ولايتين الي الولايات السابقة لتصبح بذلك خمس ولايات بالاقليم وهما:

- **ولاية شرق دارفور**تقع في الجزء الشرقي من ولاية جنوب دارفور سابقاً , وتمتد داخل حدود ولاية جنوب دارفور السابقة من الشمال الي لقصي الجنوب في مساحة طولية بما يتناسب مع حركة البادية بين مصايفها ومخارفها.

---

[1]) حاتم علي - مرجع سابق- ص 58.

[2]) مستاك يحي محمد لمين - قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية - رسالة ماجستير في العلوم السياسية - جامعة مولود معمري – تيزو وزو - الجزائر - 2013 - ص (19) .

وتضم المكونات الادارية للولاية محليات الضعين وهي حاضرة الولاية, عسلاية, الفردوس, بحر العرب, ابو جابرة, عديلة, ابوكارنكا, شعيرية وياسين. ويبلغ عدد سكانها 1,109,014 نسمة. وتعتبر ولاية شرق دارفور من اغني الولايات لما تزخر به من ثروة حيوانية كبيرة وبها اكبر سوق للماشية, علاوة علي انها تقع في تقاطع الطرق التجارية الهامة كالطريق القاري الذي يربط السودان بدول الجوار الغربي عن طريق الجنينة- فوربرنقا -أم دخن -أم دافوق. والطرق القومية التي تربط ولايات دارفور بدولة جنوب السودان وبقية انحاء السودان الاخري, هذه الخاصية جعلت من مدينة الضعين حاضرة الولاية اكبر مركز لتجميع منتجات جنوب وغرب دارفور الزراعية والحيوانية التي تذهب للاسواق المركزية في وسط السودان ومونئ التصدير.

- ولاية وسط دارفور تقع في الجزء الشرقي من ولاية غرب دارفور الحالية تمتد من الحدود الشمالية للولاية حتى حدودها الجنوبية وكان من أسباب اختيار مدينة زالنجي مقراً لرئاستها موقعها الوسيط ، وأيضاً للبعد التاريخي حيث أنها ظلت عاصمة للمنطقة منذ حوالي قرن من الزمان كما تضم أكبر تجمع حضري بالمنطقة ، ويتركز النشاط السكاني بها على الزراعة والرعي والتجارة والصناعة فهي تمتلك ثروة حيوانية وزراعية وغابيه ومعدنية حيث يتوفر بها خام الحديد والنحاس والزنك والرخام والالمونيوم والرصاص وغيره من المعادن وتشهد حركة ملاحة برية واسعة مع الولايات المجاورة ودول الجوار الغربي بحيث تعبرها الطرق القارية المؤدية للجنينة ودولتى تشاد وأفريقيا الوسطى.

وخلاصة القول إن قرار زيادة عدد ولايات دارفور جاء مراعاة للظروف الحالية ودفعاً لجهود حل المشكلة الماثلة باقليم دارفور وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة من خلال تفجير الطاقات وتوفير الموارد وعناصر الإنتاج والحفاظ على التجانس الاجتماعي والتاريخي والجغرافي من خلال تبادل المصالح الحياتية بين مختلف الشرائح الاجتماعية باقليم دارفور.[1]

قبائل دارفور

يسكن إقليم دارفور كثير من القبائل بعضها من أصول افريقية والبعض الأخر من الأصول العربية، وهناك بعض القبائل الوافد ة التي استوطنت دارفور من أصول افريقية والبعض الأخر من أصول

[1]) التقسيم الجديد لولايات دارفور.. بين تلبية الرغبات وتحقيق التنمية - موقع الإنترنت : http://www.ourfull.net/news- - 2012م - بدون رقم صفحة .

عربية وقد عاشوا لمدة أكثر من ثلاثة قرون في هذا النسيج الهرموني وكانت يضمهم هذا الإقليم الواسع،[1] ويقدر عدد سكان دارفور بسبعة ملايين حالياً موزعين علي عدد من القبائل العربية والإفريقية حيث يصل عددها إلى 196 قبيلة ، وتجمع هذه القبائل اللغة العربية والدين والمصاهرات، وسنتطرق إلىبعضاً من هذه القبائل الدارفورية كرمز لا كأهمية، فكل هذه القبائل مهمة ولها تاريخها المشرف . وتدين هذه القبائل جميعها الإسلام وتتكلم اللغات المحلية أما اللغة العربية هي الرسمية .

نسبة القبائل العربية تبلغ 40% أما القبائل الإفريقية فتبلغ نسبتها 60% فيما يلي أذكر بعضاً من هذه القبائل للدلالة الأكثر :

الفور

تعتبر قبيلة الفور من اكبر القبائل الأفريقية الدارفوريه، وقد سمي الإقليم بإسمها. وتعتبر منطقة جبل مرة والهضاب المجاورة لها مناطق تمركزها ، والفور قبيلة حضرية تتميز بالاستقرار ، بسبب حرفة الزراعة التي يمتهنونها، والتي جعلتهم يحافظون علي عاداتهم وتقاليدهم لفترات طويلة.

الرزيقات

من القبائل العربية فهم والمسيرية والحوازمة أولاد عطية فقال عنهم الأستاذ موسي الحسن في كتابة تاريخ دارفور السياسي إن الرزيقات اغني قبائل البقارة وأكثرها عدداً وأقواها مركزاً في دارفور وكذلك قال عنهم الفحل الفكي الطاهر في كتابة تاريخ وأصول العرب في السودان أن الرزيقات قبيلة ذات قوة ولكثرة عدد رجالها يسميهم أعراب البقارة ثم قال الفحل أن قوة الرزيقات ظهرت في أنهم لما قاموا وهبوا هيبة رجل واحد ناصروا المهدية، دخلوا في حرب طاحنة ضد سلاطين باشا . وأن لهم عادات العرب الأصلية، وخيولهم لا تكاد تحصي في أيام قتالهم للسلاطين ، ولقبيلة الرزيقات أقسام كثيرة لكنهم ينتمون إلى جد واحد.

بني هلبه

هي قبيلة عربية متكونة من قبيلة التعايشة والهبانية وغيرها من القبائل العربية، ولهم بطون وفروع مؤثرة في تشاد أقسام البني هلبه كثيرة .

الزغاوة

قبيلة أفريقية أختلف معظم المؤرخين حول أصل الزغاوة فمنهم من قال أنهم يلتقون مع العديد من

---

[1]) منال عبد العزيز أحمد علي - مرجع سابق ص25 .

القبائل قبيلة البرنو، في أن كليهما ينحدران من عرب الجنوب ويقول المؤرخون أنهم اختلطوا بقدماء المصرين ثم النيلين، ثم رحلوا إلى حوض بحيرة تشاد وخلال تنقلاتهم إلتقوا بقبائل وشعوب عديدة نتج عنها تداخل وتعايش فتزوجوا وتصاهروا ، لدرجة أكثرهم فقد لغته الأصلية وصار يرطن ويقال أنهم أول من إعتنقو الإسلام في تلك المنطقة، وأبلوا بلاءجيداً في الدفاع عن الإسلام وقيمة، وكذلك حملوا رسالة الإسلام لكثير من الشعوب العربية ، ولهم فروع عربية .

التعايشة

تعتبر أبرز فروع قبائل جهينة وهم قبائل حدودية، فهي تمتد إلى داخل إفريقيا الوسطي وتشاد التعايشة قحطانيون أما لقبهم فينتسب إلى جدهم أحمد تعيشي.

المسيرية

لقد جاء المسيرية ضمن قبائل عديدة في هجراتهم للسودان من الغرب وهي هجرات لم تكن دفعة واحدة بل جاءت متوالية، وقد استوطنوا في تشاد لفترات طويلة وعندما دخلوا السودان تركوا وجودا كبيرا بديارهم ولهم اليوم قري كبيرة في تشاد وتعتبر المسيرية من أغني قبائل تشاد في الثروة الحيوانية كما تمتاز مناطقهم بدارفور بخصوبة الأرض ووفرة المياه ومراعيها الخصبة طيلة السنة، وللمسيرية عدة فروع، ومع مرور القرون ازداد عددهم بالمصاهرة وذوبان كثير من القبائل العربية داخلهم.

المساليت

يعود أصل المساليت إلى العرب المستعربة، فجذورهم عرب أقحاح خرجو من جزيرة العرب مع الفتوحات الإسلامية حيث كانوا مع القائد طارق بن زياد . [1]

ومع ذلك فإن كل هذه القبائل لهجاتها ولغاتها هي التي تميزها عن غيرها ويتضح ذلك جلياً في نوع الإرتباط بين ملكية الإرض وبناء التكوينات الأجتماعية والإدارية والسياسية في دارفور عند حكم السلطان الأمر الذي يقتضي بالضرورة وجود طرفين في المعادلة الطرف الأول هو علاقة الأرض التي تؤدي إلى علاقات إنسانية في المجالات الإجتماعية والسياسية والإدارية أما الطرف الثاني فهو العلاقات الإنسانية التي تؤثر بدورها على علاقات الأرض والقاسم المشترك في كل الطرفين هو الإنسان إذ أنه الذي يملك حق تنظيم نفسه وهو الذي يقع في ذات الوقت تحت تأثير الظروف المحيطه به فمن خلال العلاقات تنشأ من ملكية الأرض هنالك بعض المنافع التي تعود للمزارع من جهة الدولة ممثلة في سلطاتها من جهة اخرى وذلك بإعتبار أن الأرض أداة من أدوات السلطان في العمل

[1]) احمد عبد القادر أرباب - تاريخ دارفور عبر العصور – الطبعة الاولي - 1998م - ص24.

السياسي والإداري ويعتبر التملك قوة إجتماعية بمفهوم الوجاهة والثراء إذ بدأ تمليك الأراضي في دارفور عندما شرع سلطان الفور في منحها بمكاتبات رسمية مختومة بأختامهم للأشخاص الذين تربطهم بعض المصالح الخاصة المتعلقة بالسلطنة والتي كانت تتكون من بعض الصفوة الذين صعدوا إلى عرشها من منحدرات عدة كما إعتمد السلاطين في فرض قوتهم وبسط سيطرتهم مباشرة على بلاط السلطنة المكون من أولئك الصفوة وأسرهم وعلى من يتم إختيارهم من المقربين وشاغلي المناصب الإدارية والمستشارين ورجال الدين وأتباعهم من أصحاب الجاه وزعماء العشائر الذين كانوا يعتمدون عليهم في مواجهة أوجه العرف على بلاط السلطنة. [1].

خلاصة القول تعتبر دافور من المناطق الواعدة إقتصادياً وإجتماعياً ,وجغرافياً , حيث يتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة من موقع الإقليم الجغرافي الممتاز. أما التكوين السكاني لدارفور , فيشكل مزيجاً بشرياً ناتجاً عن التصاهر الزنجي الأفريقي مع العنصر البربري الوافد من شمال أفريقيا والعنصرالعربي الإسلامي وتاريخياً شكلت دارفور من زاوية آخرى صورة مصغرة لسودان اليوم بكل أعراقه وإتجاهاته وثقافته , وقد إختلطت كل هذه القبائل , وتصاهرت مع بعضها الآخر في هذه الديار , دون إستعلاء أو تفرقة عرقية بغيضة وعموماً فإن دارفور ظلت سوداناً مصغراً , من حيث البنية السكانية والتصاهر العرقي والمروث الثقافي والروحي والموروث الحضاري ومن حيث البعد التاريخي .

ديموغرافية ولاية شمال دارفور - الفاشر :

كلمة الفاشر صارت لها مداليل كثيرة وكانت بعض المصادر تقول أن أصل الإسم ومصدره من ممكلة برنو إلا أن المعنى به دائماً هو(مجلس السلطان أو الملك) وإسم الفاشر لم يكن حكراً على المدينة المعروفة اليوم إنما الإسم كان يتداول في الحواضر الأميرية لأغلب الممالك الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء بنفس المعنى مجلس الملك أو السلطان في كل من برنو – وداي وسنار إلا أن الرواية الأكثر شيوعاً وأقوى حجة هي التي تذهب إلى أن اللفظ يعنى مجلس السلطان، ويقال لها فاشر

[1]) منال عبد العزيز أحمد علي - مرجع سابق - ص(25-26).

السلطان بمعنى مجلس السلطان أو قلعته .[1]

الموقع الجغرافي

ولاية شمال دارفور منطقة شبه صحراوية تقع في الجزء الغربي من السودان (هنالك تباين حول تحديد خطوط الطول والعرض) تحدها من الشمال تخوم الصحراء الكبرى والولاية الشمالية ، ومن الشمال الغربي الجماهيرية العربية الليبية، ومن الغرب جمهورية تشاد وولاية غرب دارفور ومن الجنوب ولاية جنوب دارفور ومن الشرق ولاية شمال كردفان. وتعتبر الفاشر ، كتم ، ام كدادة ، كبكابية ، مليط ، اللعيت ، الطويشة من اهم المدن بالولاية .

المساحة والمناخ

تقدر مساحتها بحوالي 260ألف كيلو متر مربع، وتتميز بمناخ صحراوي في الشمال وشبه صحراوي في الوسط وسافنا فقيرة في الجنوب. ومنطقة شمال دارفور عبارة عن براري تتخللها التلال والأودية في أجزاءها الجنوبية وتكثر بها الأشجار والأعشاب وطبيعة الأرض بصفة عامة تغطيها الرمال في أغلبها وجبال صخرية وقليل من التربة الطينية وتهطل أمطار في منطقة البراري والسهول وتكثر كلما تدرجنا جنوباً حيث تقوم حياة الإنسان على الزراعة التقليدية ويبلغ متوسط أمطارها السنوية 10 بوصات .

أما في أقصى الشمال الذين تقوم حياتهم على رعي الإبل والضأن حيث تتجه بعض القبائل عند حلول الشتاء لهذه المنطقة (أرض الجزؤ) وهو نبات أخضر كثيف يحتفظ بخضرته ورطوبته حتى فبراير من كل عام.[2]

---

[1]) أمنه يعقوب حسين عبدالله – أسباب العنف ضد المرآة في مجتمع دارفور - رسالة ماجستير في دراسات السلام والتنمية وحقوق الإنسان- جامعة الفاشر – 2013م – ص 45 .

[2]) إبراهيم عبدالرحمن أحمد – التنمية البشرية ودورها في تحقيق السلام الإجتماعي – رسالة ماجستير في دراسات السلام والتنمية وحقوق الإنسان – جامعة الفاشر - 2013م – ص(45-46) .

الموارد البشرية :

تتألف التركيبة السكانية لولاية شمال دارفور من مجموعة من القبائل المتداخلة ذات الأصول المتنوعة ، بلغ تعداد هم بحسب آخر تعداد جرى في العام 2008م عدد (2,113,626) مليونان ومائة وثلاثة عشر ألفا وستمائة واثنان وستون نسمة ، بمعدل نمو سنوي بلغ نسبته 3,4% وبمتوسط ستة أفراد للأسرة الواحدة ، ويبلغ نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم الـ64 عاما 3,4%، فيما تبلغ نسبة الناشطين اقتصاديا 40,9% ، ويعمل 80% منهم في الإنتاج الأولى لمهنتي الزراعة والرعي ، فيما يعمل العدد الباقي فى قطاع الخدمات والمهن الأخرى .[1]

الفرص المتاحة للاستثمار بالولاية

تذخر ولاية شمال دارفور بموارد طبيعية هائلة تتمثل في الثروة الحيوانية الضخمة والاراضى الزراعية الشاسعة والثروة المعدنية المتنوعة والحياة البرية النادرة بالإضافة إلى المناطق السياحية والأثرية ، حيث أنها تمثل رصيدا جيدا وباقيا للاستثمارات الواعدة التي يمكن أن تحدث طفرة تنموية كبيرة في اقتصاديات الولاية والسودان بصفة عامة . فالميزات النسبية المشجعة للاستثمار تتمثل في الاراضى الزراعية الشاسعة التي تقدر مساحتها بما يقارب الـ 10مليون فدان والتي تتفاوت بين الاراضى الرملية والطينية وروابي الأودية ، بجانب وجود المراعى الطبيعية الجيدة التي تتمدد فى مساحات شاسعة مع وجود قطاع غابي مقدر ، ويضاف إلى المميزات المشجعة للاستثمار وجود ثروة حيوانية ضخمة تقدر أعدادها بما يقارب الـ15مليون رأس ، إضافة إلى وجود موارد مائية عددية من المياه السطحية والجوفية تقدر بمئات المليارات من الامتار المكعبة ، هذا علاوة على الثروة المعدنية التي تمور بها باطن ارض

[1] تاج السر احمد سليمان - الفرص والأفاق والمقومات المشجعة للاستثمار بشمال دارفور – موقع الإنترنت: http://www.northdarfur.gov.sd – 2015م .

الولاية والتي تتمثل في الذهب والحديد والرصاص والزنك والرخام والرمال البيضاء والجرافيت والعطرون والبترول .

كما تتميز شمال دارفور بفرص واعدة في مجال الاستثمار فى الحياة البرية في ظل وجود أنواع نادرة من الطيور والغزالان والنعام والحبارة فى محمية وادي والتي كانت ومازالت تمثل جذبا للسياح من الدول الأوربية والخليجية. و توجد بشمال دارفور فرص واعدة للاستثمار في مجالات البنيات التحتية كالطرق والكباري وتأهيل المشاريع القائمة وحفر الآبار الجوفية لنثر المياه والري التكميلي ، ويضاف الى ذلك الموقع الجغرافي المتميز والذي يربط الولاية بثلاثة دول مما يسهل حركة الصادر مع وجود نقطة تجارية فاعلة تعمل على توفير القاعدة المعلوماتية للمستثمر علاوة على وجود محطات جمركية حدودية بكل من مليط وكتم والطينة .

البنيات الأساسية المشجعة للاستثمار

تتكون البنيات الأساسية لولاية شمال من عدد من المطارات والمهابط وشركات الطيران وشركات الاتصالات والبنوك المتخصصة والتجارية وشركات التامين المؤسسات التمويلية بجانب الطرق ومصادر المياه .

حيث يوجد بحاضرة الولاية مطار دولي يبلغ طول مدرجه الرئيسي 300مترا وبعرض 45مترا وتم تزويد المطار بإضاءة ليلية بجانب تزويده بكافة الخدمات والمقومات الدولية من خدمات الجوازات والجمارك والحجر الصحي ويستقبل المطار الطائرات الكبيرة التي تتفاوت حمولتها ما بين 50 الى 70 طنا ، كما توجد مهابط للطيران بكل من محليات ام كدادة والمالحة وكتم وكرنوي والطينة بأطوال تتفاوت بين الألف والمائة متر وبعرض أكثر من عشرين مترا . و شركات الطيران العاملة بالولاية هى ، سودانير

وتاركو و مد اير لاين و صن اير وبدر للطيران ودوف. كما توجد بالولاية شبكة اتصالات واسعة الانتشار تغطى معظم مدن وأرياف الولاية تديرها شركات سوداني وزين وام تى ان وكنار .

وفى مجال الخدمات البنكية والمصرفية فيوجد فرع لبنك السودان المركزي بجانب فروع أخرى لبنوك متخصصة تتمثل فى الثروة الحيوانية والبنك الزراعي وبنك النيلين للتنمية الصناعية ومصرف الادخار والتنمية وبنك الأسرة ، هذا علاوة على وجود فروع لبنوك تجارية تتمثل في بنك الخرطوم والتنمية التعاوني الاسلامى وتنمية الصادرات .

أما في مجال التامين وإعادة التامين فيوجد بحاضرة شمال دارفور شركات شيكان و سافنا والوطنية للتامين ، والبركة للتامين ، هذا علاوة على وجود مؤسسة للتمويل الأصغر تنتشر فروعها بمحليات الفاشر وكبكابية وسرف عمرة والطويشة .

الطرق

تربط الولاية بطريق الإنقاذ الغربي مع العاصمة الاتحادية بطول 1200كلم مع وجود طرق داخلية ترابية تربط عاصمة الولاية بالمحليات الولايات الأخرى ، هذا بجانب وجود طريق قاري برى يربط الولاية بليبيا وطريق صادر الماشية الذي يربط الولاية مع جمهورية مصر العربية والمعروف منذ زمن بعيد بطريق الأربعين .

مصادر المياه

تعتمد شمال دارفور على المياه الجوفية والسطحية كمصادر أساسية للمياه بالولاية وتتمثل تلك المصادر في الأحواض الكبيرة التي تحتوى على كميات وفيرة من المياه الصالحة منها حوض وادي هور وحوض شقرة وحوض علاونة وحوض ساق النعام .[1]

[1] تاج السر احمد سليمان – المرجع السابق – بدون رقم صفحة .

أبرز الاحداث في ولاية شمال دارفور

شهدت مدينة الفاشر حالة انفلات أمني بوتيرة متصاعدة أو نشاطاً للحركات المتمردة منذ اندلاع شرارة التمرد في إقليم دارفور في 2003م ، وفي ابريل من نفس العام استهدف متمردو دارفور مطار الفاشر حيث دارت معركة شرسة لعدة ساعات بينهم وبين قوات الجيش السوداني بالمدينة قبيل انسحاب المجموعة المسلحة منها ، وخلفت تلك المعركة العديد من القتلي في اوساط العسكريين من الطرفين والمدنيين من سكان الفاشر وتعتبر احدى اكبر العمليات التي قادتها العناصر المسلحة في دارفور ضد الحكومة السودانية ، وكشفت عن قدرات عسكرية متطورة تمتلكها المجموعات المسلحة.[1]

وفي الآونة الأخيرة ، وبعد بدأ التمرد المسلح في شمال دارفور زادت الاحتكاكات بين السكان المستقرين والقبائل العربية التي تدعي مساندة القوات المسلحة في حربها ضد التمرد ، وقد استغلت بعض الجماعات من القبائل العربية وضعيتها وأصبحت تسلب أموال المواطنين المستقرين وتحرق قراهم وتنتهك أعراضهم وكانت قمة هذه الأعمال هو الاعتداء على مدينة كتم حيث تم هجوم على مدينة كتم من متمردي دارفور على ثلاث محاور: الشرق والشمال والشمال الشرقي حيث اشتبكت معهم القوات المسلحة دفاعا عن المدينة ، وقد نتجت عن المعركة خسائر بين المدنيين الأبرياء ، واستمر احتلال المدينة من قبل القوى الغازية طوال يوم الجمعة 2003/8/1م حيث قاموا بتوزيع بعض السلع الموجودة بجمعية الجيش والشرطة وست دكاكين تابعة للموطنين . وانسحبت نهائياً في 2003/8/2م[2] ، حيث المدينة خالية تماماً . وبعد انسحاب قوات التمرد من المدينة حدث فراغ أمني مهد لدخول مجموعة مسلحة من القبائل العربية (جنجويد) من داخل وخارج المنطقة في 2003/8/5م من جهتي الغرب والجنوب وهم يمتطون الخيل والجمال ويرتدون الزي العسكري ويتجاوز عددهم المائتين[3]. وقد استغل أفراد هذه المجموعة الفراغ الأمني بالمدينة فقامت بعمليات نهب وسلب منظم وقتل وسط المدنيين في بعض أحياء المدينة ، كما قاموا بنهب سوق مدينة كتم بصورة كاملة وقد استخدموا السلاح الناري بأنواعه بصورة مكثفة خلال عمليات فتح المتاجر بالسوق واقتحام بعض المنازل التي استهدفت

---

[1] جريدة الشرق الأوسط - قصة الاحداث الأخيرة في دارفور: بداية الشرارة كانت عملية «قولو» في جبل مرة منتصف 2002 والمعارك الفعلية بدأت في فبراير 2003 - 2004 م - العدد 9348 -

[2] تقرير عن أحداث منطقة كتم – موقع الإنترنت : http://darfur.free.fr/kutum.htm - بدون رقم صفحة

[3] نفس المرجع .

بعمليات النهب والقتل مما نتج عنه قتل 27 شخصا وجرح 18 آخرين . ونتج عن ذلك انتشار الرعب والخوف بين سكان المدينة مما أدى إلى نزوح جماعي للسكان بصورة عامة وللنساء والأطفال بصفة خاصة . وقدرت نسبة النزوح بحوالي 70% من سكان الأحياء الداخلية للمدينة و50% من جملة سكان المدينة عامة . نزح غالبية السكان إلى منطقة كفوت، ومن ثم إلى الفاشر، والبعض الآخر نزح إلى قرى منطقة الحمرة ، فقد تم ترويع سكان مدينة كتم بأكملها ونهب سوقها الرئيسي وبعض المنازل والمؤسسات العامة ، وهنالك انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان متمثلة في ترويع المدنيين خاصة النساء والأطفال والتهجير القسري من القرى وحرقها وسلب الممتلكات وقتل الأرواح وانتهاك الأعراض، وتجدر الإشارة إلى أن جملة القرى التي أحرقت على نطاق محلية كتم بلغت حوالي 60 قرية منها 45 قرية بسبب العمليات العسكرية بين القوات المسلحة وحملة السلاح، و15 قرية تم حرقها بواسطة الجنجويد.[1]

تعتبر مدينه مليط من المدن التجاريه الهامه في اقليم دارفور. وتكمن اهميتها لموقعها المتميز لكونها تربط السودان تجاريا بثلاث دول وهي: ليبيا ، جمهوريه تشاد ومصر، وبها اكبر سوق للماشيه تقريبا بالسودان ، ومنطقه إلتقاء وصهر للقبائل المتعدده لتلك الدول ، تعتبر جمارك مدينه مليط من اهم موارد السيوله النقديه للخزينه العامه بالسودان ، ويعتبر مصدر دخل المدينه ودارفور عامه من حيث السلع التموينيه مثل السكر والشاي ، الدقيق وزيوت الطعام ، ومنتوجات البترول والاقمشه والاجهزه الالكترونيه وقطع غيار السيارات وهي حركه تجاريه لأهل المنطقه قاطبه شعرت عصابه الانقاذيون بأن مليط تكاد تكون مستقنيه كليا من امدادات الخرطوم وهي نموذج جيد اذا استمر هذا الجمارك بصفته الحاليه . فحقدت علي تلك النعمه التي توفر لانسان دارفور لقمه العيش الكريم بدلا من ان يترجاها من عصابه الخرطوم . فقررت علي ان تحول الجمارك الي دنقلا لكي توقف هذا الدعم لضمان التبعيه المذله لانسان تلك المنطقه وان يكون تحت سيطرتهم و محتاجا اليهم طول حياته. وبالفعل تم تنفيذ هذا المخطط الخبيث الاستغلالي . ومع العلم خط دنقلا طويل جدا وتاخذ السيارات عناء شديد

[1]) المرجع السابق : http://darfur.free.fr/kutum.htm

لكي تصل هنالك ثم معظم التجار السودانين والليبين هم اقرب معرفه بمليط من دنقلا هنالك جانب اخر بان الشماليه اقرب وجدانيا واكثر التصاقا بالمصرين . [1]

[1]) ضم جزء من دارفور للشماليه,جمارك مليط وطريق ليبيا انها العنصريه بعينها- موقع الإنترنت : http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb - بدون رقم صفحة .

المبحث الثاني

الجذور التاريخية لأزمة دارفور

تختلف الروايات حول دارفور كما أن أسباب النزاع في دارفور معقدة . فقد شهد تاريخ الإقليم نشوب نزاعات بين فئات قبلية على الأراضي أو المياه أو المواشي، غير أن هذه النزاعات كانت تسوى بآليات قبلية تقليدية. وفي سبعينات وثمانينات القرن الماضي أسفر تزايد التصحر والجفاف عن حركات تنقل ضخمة للناس، فتحركت فئات من الرّحل إلى عمق المناطق الجنوبية ودخل "قادمون جُدداً" من تشاد وليبيا وموريتانيا.ونظراً إلى قضايا ندرة المياه وغيرها من الموارد في دارفور ذاتها مالت العلاقات ميلاً أكبر إلى النزاع، وزادت حدة النزاع زيادة كبيرة لدى تشكيل مجموعات الدفاع والميليشيات القروية ولدى تدفق الأسلحة الفردية والأسلحة الخفيفة إلى المنطقة. وقبيل انتهاء عقد الثمانينات كان معظم النزاع قائماً بين قبيلة الفور وقبائل الرّحل وإضافة إلى ما دار من صراعات على الأراضي والموارد، شعرت شعوب دارفور بأن الحكومة المركزية تميّز ضدها وتهمشها، فقد استبعدت بوجه عام عن الخدمات الاجتماعية التي تُقدمها الدولة في العادة مثل التعليم والرعاية الطبية الأساسية ولم يكن لها صوت سياسي مسموع في الخرطوم. أما محاولات الحكومة للتوسط في النزاعات القبلية القائمة فلم تسفر عن نتائج طويلة الأمد، مما عزز التصور بأن الخرطوم ليست مستعدة أو هي عاجزة عن حماية الدارفوريين أو عن معالجة حاجاتهم [1].

ولقد بدأت المشكلة بصورة عملية في عام 2001م في منطقة جبل مرة بحادث اغتيال أحد زعماء القبائل العربية محمد أحمد حميدتو أدي إلى قيام العرب برد فعل نتج عنه حرق لبعض القرى ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفور والزغاوة برد فعل نتج عنه حرق لبعض القرى ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفور والزغاوة في إنشاء معسكرات تدريب عسكري لاستقطاب الشباب للتجنيد حيث استعان الفور ببعض الزغاوة في ذلك.[2]

---

1) وجيه حميد زيدان - التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني دراسة مستقبلية- مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية – العدد 4 – ص(161-162).

[2] سهام عبدالباقي موسى أحمد - تداعيات قضية وأثرها على الأمن القومي السوداني- رسالة دكتوراه في العلوم السياسية -جامعة النيلين - 2010– ص81 .

ثم كانت أحداث العام 2001م بين الزغاوة والعرب أولاد زيد بسبب احتكاكات قبلية حول المراعي حيث قتل أكثر من 50 من الزغاوة بواسطة العرب في الحدود بين ولايتي شمال وغرب دارفور مما أدى إلى لجوء بعض الزغاوة إلى جبل مرة والانضمام إلى معسكرات الفور ثم خرجت المشكلة للعلن في أبريل 2002م بإعلان حركة جيش تحرير دارفور ضد الحكومة والذي تطور إلي جيش تحرير السودان وبدأت الصراعات مع الحكومة وقطع الطرق ومهاجمة القرى فكانت حوادث أم حراز، سوبا، وقولو، دكرو، وطور ونيرتش .[1]

ثم ازدادت الأحداث بعد قتل عدد من الزغاوة بواسطة العرب في سنة 2002م ، إذ تجمعت مجموعات مسلحة كرنوي حيث كانت ردة فعل الحكومة فورية أدت إلى زيارة وزير الداخلية للمنطقة ، وبعد هدوء نسبي ومفاوضات قبلية قام بها زعماء الإدارة الأهلية مع المتمردين تغير اتجاه المجموعات المسلحة وكذلك أهدافها التي تمثلت في الأتي:

- تحرير دارفور .
- استهداف المدن والمؤسسات والمرافق الحكومية والقوات النظامية .
- الأجندة السياسية الحزبية.

وبناءاً علي ذلك ظهرت حركتان تسببتا في تفاقم الأزمة هما الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة وقد أصبحت الحركتان الآن تتمتعان بنفوذ وقواعد قوية وهما اللتان تفاوضان الحكومة الآن.[2]

وفي فبراير من العام 2003م اندلع قتال عنيف مابين الحكومة السودانية والممثلة في قواتها المسلحة وقوات الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد من جانب وبين المعارضة الدارفورية المسلحة والممثلة في حركة جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة من جانب أخر، واستمر النزاع مابين الجانبين منذ ذلك التاريخ حتى الآن[3].

الأسباب الأساسية للصراع في دارفور:

---

[1] المرجع سابق – ص82 .

[2]) نفس المرجع – ص81-84 .

[3]) حماد وادى سند - المحكمة الجنائية الدولية وأزمة إقليم دارفور - دراسة بحثية عن أزمة إقليم دارفور – القاهرة – 19 يناير 2008م – بدون رقم صفحة .

فقد أسهمت عدة أسباب وعوامل في تأجيج الصراع بين القبائل والمجموعات السكانية المختلفة التي تقطن إقليم دارفور بولاياته الثلاث ويمكن تقسيم الأسباب الجذرية للصراع لقسمين أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة .

أولاً : الأسباب المباشرة

أولاً/ المشاكل الناجمة عن المراحيل والمراعي و التنافس على الموارد الضئيلة :

المراحيل جمع مرحال ، والمرحال مسار للرحل والرعاة بمواشيهم بين القرى والمزارع ، ويعتبر التنافس علي المراعي ومصادر المياه الشحيحة والاراضي الزراعية من اهم الاسباب التي تؤدى الي الصراع بين المزارعين والرعاة ومن ثم الصراع القبلي في الاقليم ، زاد الامر تعقيدا موجات الجفاف والتصحر التي ضربت القرن الافريقي منذ اواخر الستينيات من القرن الماضي وماصاحب ذلك من تحولات بيئية نجم عنها انحسار المراعي والموارد المائية من برك ورهود ووديان وكذلك الاراضي الزراعية التي قلت مساحتها بسبب التعرية الهوائية بعد زوال الغطاء النباتي .[1]

ثانياً/ فترات الجفاف والتصحر: يصاب الإقليم بالجفاف والتصحر نتيجة عدم هطول الأمطار وقد يسبب ذلك قلاقل ومشاكل في وسط الرعاة والمزارعين مما يؤدي لحالة من عدم الاستقرار والتوتر بينهم ، وبروز مشكلات ملكية الأراضي وديار القبائل والحواكير .

ثالثاً/انتشار السلاح: حيث أن دارفور أصبحت خلال العقود الأربعة الماضية ونتيجة لظروف خارجية وداخلية سوقاً للسلاح، وأصبحت تمتلكه كل القبائل وتستخدمه في الاحتكاكات التي تحدث بينها وتأتي سهولة الحصول على السلاح نتيجة لتواجده بكميات ضخمة، حيث تشير أصابع الاتهام إلى دور كلا من ليبيا وتشاد في توزيع السلاح على القبائل ، وهذا الأمر دفع الحكومة لتسليح بعض الميلشيات العربية كي تدافع عن نفسها ، في حين أن إسرائيل تقوم باذكاء روح التمرد بشحنات عبر تشاد واريتريا لتوصيلها لدارفور لتسليح المتمردين بأسلحة يتم تهريبها وإشعال الفتنة وحصد أكبرعدد من الأرواح البشرية.[2]

---

[1] عبد الجبار عبدالله فضل – مشكلات الماء والزراعة والرعي والمسارات - ورقة في ورشة عمل دارفور - ،قاعة الصداقة - الخرطوم – 2004م.

[2] جولي فؤاد هركل - التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور– دبلوم الشئون الدولية والدبلوماسية - الأكاديمية السورية الدولية – 2010 – ص(8-9) .

رابعاً/النهب المسلح: وهو السرقة بالاكراه باستخدام السلاح وذلك بوضع الشخص او الاشخاص في حالة خوف ليتم سلب ما لديهم تحت تهديد السلاح .هذه العملية تمارس بدافع الثراء العاجل ، كذلك يمارس عندما تضعف سلطات الدولة عن ملاحقة الجناة مما يشجع معتادى الاجرام علي مزاولة هوايتهم .

خامساً / التعصب القبلي والصراع علي السلطة: أن من أهم أسباب الصراعات والحروب القبلية التي تندلع في دارفور، الصراع السياسي القائم على العصبية القبلية والرغبة الجامحة في تولي المناصب الدستورية وحرص بعض مثقفي دارفور على تحقيق تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية بتأجيج الصراعات القبلية. [1]

سادساً/ البعد الدولي الأجنبي: الأطماع الدولية في دارفور وما جاورها من دول ، فبريطانيا وأمريكا عينهما على ثروات باطن الأرض التي أثبتت الدراسات البحثية توافرها بكميات مهولة وكبيرة، وفرنسا عينها على بترول الجارة تشاد والذي بدأت بوادر الصراع حوله بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية كما يتمثل التدخل الأمريكي والقوى الأوربية في تصعيد مجلس الأمن للمشكلة وتحويلها إلى محكمة الجنايات الدولية .

سابعاً/ الحدود: إن الدول التي تحيط بالإقليم من الناحية الغربية تشاد وإفريقيا الوسطى تعرضت لموجة من عدم الاستقرار الأمني لفترات طويلة مما اثر على استقرار الإقليم الذي أصبح مسرحاً يعكس ما يدور حوله من قلاقل، بالإضافة إلى أن الحدود الجنوبية للإقليم نفسها كانت ميداناً لحرب استمرت لأكثر من عشرين عاماً.

ثامناً/ الحرب بين التمرد وقبائل التماس : حيث أن حرب الجنوب السوداني والمناطق الأخرى التي امتدت إليها الحرب ألقت بظلال كثيفة على دارفور وأدت إلى تدفقات السلاح اليها من الجنوب.[2]

الأسباب غير المباشرة

أولاً/ غياب التنمية المتوازنة: لقد ضاعت فرص ثمينة منذ الاستقلال وعبر الحكومات المتعاقبة لتنمية دارفور ذات الموارد الطبيعية المتنوعة من ثروة حيوانية وزراعية واستخراج المعادن النادرة والبترول

1) محمد الفضل عبدالكريم- دارفور واشكالية حفظ الامن ونزع السلاح - ورقة في ورشة عمل دارفور- قاعة الصداقة –الخرطوم- 2004م.
2) جولي فؤاد هركل - مرجع سابق - ص(8-9) .

والتي كانت ستسلهم إسهاماً كبيراً في تنمية أقاليم السودان الأخرى، إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل في وقت مبكر. ويعتقد بعض الدارسين أنه لو كانت هناك مشاريع نثر المياه فقط في ربوع الولاية لما تنافس الرعاة والمزارعين حول مصادر المياه الشحيحة ، ونتيجة لذلك ازداد حدة التنافس تجاه الموارد التي اصبحت غير كافية لاحتياجات الانسان والحيوان المتزايدة ، لتظل الولاية بؤرة للصراعات القبلية [1]

ثانياً:غياب هيبة الدولة: إن كبر مساحة إقليم دارفور بولاياته الثلاث له دور سلبي في عدم تمكن الدولة في مختلف العهود الوطنية من بسط هيبتها وهيمنتها على أراضيه الشاسعة المترامية الأطراف الوعرة الطرقات .

ثالثاً/ القصور الإداري :هذا كان بسبب التدهور المريع الذي لحق بالخدمة المدنية حيث لم تتمكن من تلبية حاجة الإقليم من الكوادر البشرية التي يناط بها تسيير دفة الحكم والإدارة فيه، كما حل نظام الإدارة الأهلية دوراً كبيراً في القصور الإداري حيث كانت لها سلطات إدارية وقضائية وشرطية تمكنها من بسط هيبة الدولة وتقصير ظلها الإداري في كل ما يتعلق بفض النزاعات الأهلية والشؤون المحلية الخاصة بأهالي الإقليم في مناطقهم المختلفة .

رابعاً / إفرازات تجربتي الحكم الإقليمي والفيدرالي : من مزايا التجربة أنها قصرت الظل الإداري وأعطت أبناء كل ولاية حق اختيار ممثليهم في الأجهزة التشريعية على المستوي الاتحادي والولائي والمحلي ولكن مسالب التجربة أن التقسيم الجديد للولايات قد حرك بعض المشاكل الكامنة الخاصة بالحواكير والديار والأراضي حيث أن إعادة تقسيم كل إقليم لعدد من الولايات والولاية لعدد من المحافظات أو المعتديات أفقد الكثير من والإثنيات بعض مناطقها الجغرافية والإدارية التي تنتمي إليها وأيضاً من مسالب التجربة أنها أحيت الحسابات العنصرية والجهوية والقبلية على حساب الانتماء للكيان الوطني السوداني .

خامساً/ موجات النزوح : أثارت موجات النزوح بسبب الجفاف، الكثير من المشاكل والتي ظهرت في بعد خفي لمقاومة الهجرات والنزوح . وقد تجلى ذلك بعد الهجرات التي قامت بها القبائل من شمال

---

[1] التجاني مصطفي محمد صالح- الصراع القبلي في دارفور -اسبابه وتداعياته وعلاجه :دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية- ،شركة مطابع السودان للعملة – الخرطوم – 2000م .

الإقليم إلى جنوبه وغربه حيث بدأ الصراع بينها في البداية على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة .

سادسا/ استخفاف الحكومة بالمشكلة : لقد تعاملت الحكومة السودانية مع المشكلة باستخفاف على أنها هجمات مختلفة لجماعة من قطاع الطرق والمجرمين وانعكس ذلك على الإقليم واتسع نطاق الحرب .

سابعاً/الصراع مع الحكومة: قد استغلّ مجموعة من السياسيين الظروف التي أوجدها الصراع المسلح فحاولوا أن يديروا صراعهم مع الحكومة بدماء الأبرياء في دارفور فأضافوا على المشكلة مسحة سياسية مطلبيه فظلوا يطوفون بعواصم الغرب ويعقدون المؤتمرات الصحفية ويصرحون لوسائل الإعلام بأنهم يمثلون شعب دارفور بينما عيونهم ترمق كعكة السلطة[1]

أطراف النزاع:

إن النزاع المسلح بإقليم دارفور كان نتيجة لتراكمات متعددة من الأزمات الطبيعية ، وأخطاء إرتكبت من قبل الحكومة ولدت عدم الرضا لدى سكان الإقليم نتج عنه معارضة سياسية ومسلحة في شكل تنظيمات وأحزاب لمواجهة النظام الحاكم في السودان، وطرح مطالبهم على كل المستويات ، وإن التراكمات المتتالية والمتعددة للأخطاء التي وقعت في إقليم دارفور، نتج عنها عدة تنظيمات عربية وأفريقية ، لتعبر عن مصالح ومطالب جماعات أو طوائف معينة من الإقليم والتى وجدت الفرصة في الإطار الدولي لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة وفيما يلى سوف يتطرق الباحث إلى أطراف النزاع:

1- جماعات التمرد:

يصعب ضبط هذه الجماعات والحركات ضبطا دقيقا بعد 4 سنوات من اندلاع الصراع فكل

الحركات شهدت العديد من الانقسامات في داخلها وخاصة بين القادة الميدانيين وهذا راجع لعاملين أساسيين:

العامل الأول: وهو هشاشة التجربة الميدانية والسياسية لهذه الحركات فهي ولدت أغلبها مع بداية الصراع ولم تكن موجودة ككيانات سياسية منظمة قبل ذلك.

[1]) جولي فؤاد هركل– المرجع السابق – ص(8-11) .

أما العامل الثاني: سياسة التشتيت المتبعة من قبل الحكومة وذلك بإتباع أساليب الترضية لطرف على حساب آخر بين أطراف الحركة الواحدة وهذا الأسلوب برعت فيه حكومة السودان من خلال تجربتها مع حركة التمرد في الجنوب والتي استطاعت أن تشقها في أكثر من مرة (ريك ماشار، لاماكول) . أما أهم هذه الحركات فهي:

جناحها العسكري جيش تحرير السودان، يترأس الجبهة محامي سوداني شاب هو عبدالواحد محمد نور والذي ينتمي إلى قبيلة الفور بينما يحتل مني اركو مناوي موقع أمينها العام معظم قادتها العسكريين هم ضباط سابقين في الجيش السوداني والتشادي . انقسمت هذه الحركة فيما بعد إلى فصيلين فصيل بقيادة عبدا لواحد نور والآخر بقيادة مني أركو وهذا الجناح هو الوحيد الذي أمضى اتفاق أبوجا مع الحكومة .[1]

حركة تحرير السودان :

تتمتع حركة تحرير السودان بنفوذ قوي في منطقة جبل مرة ويدور حديث أنها تعتبر إمتداداً لحركة سونى وجبهة نهضة دارفور التي نشطت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ثم حركة المهندس بولاد مؤخراً وتضم في عضويتها بصفه رئيسية أعضاء ينتمون إلى مجموعة قبيلية كبيرة هي قبيلة الفور التي تسمى بها الإقليم , وهذا كانت البداية في 9 يوليو 2002م بأحداث مدينة قولو حاضرة محافظة جبل مرة فقد هاجم ثلاثة من مسلحي من أبناء الزغاوة والمليشيات نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنزل المحافظ وقد أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة وآخر من الآمن وهذه العمليات تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة فقد ترك الجناة ورقه بخط اليد فيها أنهم (جيش تحرير دارفور).[2]

وفي الثالث عشر من أغسطس 2002 تكرر نفس الهجوم علي معسكرات القوات بقرية طور وقد أسفر الهجوم عن قتل 9 أفراد من القوة و2 من المواطنين .

---

[1]) على محي الين القره داغي- منظمة غاندي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قضية دارفور في السودان – ص9.

[2] سهام عبدالباقي موسى أحمد – مرجع سابق – ص 88 .

وكان تأسيس حركة تحرير السودان في دارفور في أغسطس 2001م تحت إسم حركة تحرير دارفور قبل أن تغيير إسمها بعد بروزها أواخر فبراير 2003 إلى (الحركة الشعبية لتحرير السودان).[1] رئيس الحركة هو الأستاذ عبد الواحد محمد نور وهو محامي ينتمي إلى قبيلة الفور وكان هو الموجه لعمليات المليشيات المسلحة التابعة للحركة وعند بداية الأحداث حول منطقة جبل مرة ثم تمكن مؤخرا من الفرار الى جنوب السودان ومنه الى كينيا وارتريا ليبرز كزعيم سياسي للحركة . وفي شهر مايو 2004م أعلنت حركة تحرير السودان دمج قواتها مع قوات التحالف الفيدرالي السوداني وهي حركة معارضة يقودها السيد ابراهيم دريج المنتمي الي قبيلة الفور واكد الطرفان ان الهدف من دمج القوات هو التنسيق لمتابعة عملية السلام وتوحيد اهله . وقد حدث تطور آخر في يونيو 2004م عندما أعلنت مجموعة من الكوادر السياسية والعسكرية من حركة تحرير السودان أن مؤتمر ضم 56 من أعضائها قرر عزل القائد الحقيقي للحركة ولكنه كان يقودها بطريقة فردية وغير ديمقراطية وقرر المؤتمر تكليف قيادة جماعية لحين عقد مؤتمر آخر خارج السودان لإختيار رئيس جديد للحركة . [2]

تقول حركة تحرير السودان أنها حملت السلاح تعبيراً عن رفضها لما تراه تقاعساً من جميع الحكومات المتعاقبة على السلطة المركزية في السودان وتطالب بإخراج إقليم دارفور من دائرة التهميش والتخلف عبر التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة والتوزيع العادل للسلطة والثروة وتوفير الخدمات الأساسية كما تطالب بإقامة سودان ديمقراطي موحد قائم علي الإعتراف الكامل بالتنوع العرقي وتطوير التعددية

---

[1] المرجع السابق – ص 89 .

[2] نفس المرجع - ص (88-89) .

العرقية والسياسية لخلق أمة سودانية جديدة وإحترام حقوق الإنسان والفصل التام بين الدين والدولة والإعتراف بحق تقرير المصير لمواطني دارفور وقيام نظام لا مركزي يمكن الأقاليم من حكم نفسها .

حركة العدالة والمساواة

هي الحركة الثانية التي تشكل آحد قطبي المعارضة المسلحة في دارفور ، وقد بدأت الحركة كسابقتها حركة تحرير السودان بمعارك صغيرة حتى تنامت قوتها وأصبحت قوة عسكرية لا يستهان بها . وأصبح الهجوم من حركات المعارضة في دارفور لا يعرف هويته أكان من العدل والمساواة أم كان من حركة تحرير السودان .

ورئيس حركة العدل والمساواة هو د.خليل إبراهيم العضو السابق في حزب المؤتمر الوطني والملقب بأمير المجاهدين لإستنفار أهالي دارفور للجهاد في الجنوب ولقيادته كتائب المجاهدين .

وتقول حركة العدل والمساواة أنها حركة شعبية سياسية إجتماعية سودانية المنشأ والإطار, وطنية الهوية قومية التكوين والإنتشار جاءت إستجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن السوداني التي بلغت ذروتها بعد أن إنقطع الأمل في عدل الحكومات وخاب الرجاء في قدرة الأحزاب على إصلاح شأن الوطن وتهدف إلى القضاء على ظاهرة الظلم الإجتماعي والإستبداد السياسي وتحقيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين بدون إستثناء وترقية حياتهم وتأمين وحدة البلاد وضمان تنميتها .

أهداف الحركة تتمثل في وقف جميع الحروب الأهلية ورفع الظلم عن الجماهير المستضعفة , كما تسعى لتحقيق إصلاح دستوري جذري شامل وضمان حقوق الأقاليم في حكم البلاد وترقية حياة المواطن بصفة عامة وتأمين الخدمات الأساسية لكل المواطنين وتحقيق تنمية إقتصادية وبشرية متوازنة في كل أقاليم البلاد وخلال الفترة من 2001م حتى الآن شهدت حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان

تطوراً ملحوظا في أنظمتها العسكرية وأصبحت هذه الحركات تخوض معارك ضارية ضد الحكومة وصلت إلى حد إقتحام مدينة الفاشر في 25/أبريل 2003م وتدمير 6 طائرات بمطار المدينة وأسر قائد القوات الجوية . وفي 11/نوفمبر 2003 هاجمت مدينة مليط بولاية شمال دارفور وكلبس ومدينة شعيرية وغيرها من مدن وقرى ولايات دارفور .[1]

وقد إضطرت الحكومة السودانية للتفاوض مع الحركتين أولاً في أبشى ثم أنجمينا ثم أديس ابابا وأبوجا على التوالي للوصول إلى حل، وكان مجمل تلك اللقاءات إتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين ولكن سرعان مايعلن عن حروقات من الجانبين للإتفاق ، إلا أن هنالك ضغوطاً من مجلس الأمن والأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي لجميع الأطراف المتنازعة في أبوجا من أجل الوصول إلى إتفاق لوقف نزيف الدم في إقليم دارفور .

وآخيراً قامت حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان ببعض المعالجات التصحيحية لنفي صفة القبلية أو الأثنية عنها لأنهما يدركان أنهما لايمكن النظر إليهما خارج سياق الصراع القبلي في دارفور .[2]

2- الجنجويد:

معنى الكلمة: ليس هناك تفسير واحد متفق عليه وثابت لهذه الكلمة فالبعض يقول بأنها تعني " جن على جواد" والبعض الآخر يقول أنها اختصار لثلاث كلمات تبدأ كلها بحرف الجيم وهي جن وجواد وجيم3 (G3) السلاح المعروف[3] في حين يربطها آخرون بأحد الأفراد من القبائل العربية في دارفور يدعى "حامد جنجويت" مارس الحرابة مع عصاباته ضد قرى المزارعين الأفارقة في الثمانينات من القرن الماضي.

اختلاف في معنى الكلمة واختلاف في تاريخ النشأة: يربط البعض نشأة الجنجويد بالصراع والتمرد الذي دام لأكثر من 20 سنة في جنوب السودان ، لقد كانت حركة التمرد في الجنوب بزعامة جون قرنق تبحث جاهدة عن ربط علاقة مع قبيلة الفور وتسليحها لمحاصرة الحكومة من الغرب إضافة إلى

[1] سهام عبدالباقي موسى أحمد – المرجع السابق – ص 88 .
[2]) المرجع السابق – ص (88-89) .
[3] نفس المرجع – 90 .

الجنوب، وقد نجح في ذلك مع قبائل النوبة في جنوب كردفان، ولقطع الطريق على حركة التمرد سلحت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم قبائل العرب الرحل لكي يتصدوا لتسلل عناصر التمرد في الجنوب إلى إقليم دارفور. ويربط البعض الآخر نشأة الجنجويد بالحرب التشادية في الثمانينات من القرن الماضي حين واجه الرئيس الحالي إدريس دبي وخصمه حسين حبري فجند كل طرف بعض المليشيات من أبناء القبائل العربية القاطنة بشرق تشاد فبرزت مليشيا الجنجويد .

أقسام الجنجويد: ينقسم الجنجويد إلى قسم أصغر بشمال دارفور يتكون من عدة مليشيات تابعة للقبائل العربية الابالة وهي التي تمتهن تربية الإبل وتذكر بعض التقارير بأن هذا القسم اجتاح مدينة كتم في 2003م .[1] أما القسم الأكبر من الجنجويد بجنوب دارفور من القبائل العربية المعروفة بالبقارة التي تمتهن تربية البقر لان كان أغلب أفراد الجنجويد من القبائل ذات الأصول العربية فهذا لا يعني أن كافة القبائل العربية تدعم هذه المليشيا فهناك العديد من زعماء القبائل العربية رفضوا السماح لأتباعهم الانخراط في الجنجويد حتى لا تتأثر علاقاتهم الهشة مع المزارعين من القبائل الأخرى الذين يسمحون لهم بالرعي في أراضيهم في مواسم الجفاف .

تتهم حركات التمرد الثلاث في دارفور ووكالات الإغاثة الدولية الجنجويد بأنهم يقفون إلى جانب الحكومة وأنهم عرب يشنون هجمات على الأفارقة السود من قبائل الفور والمساليت والزغاوة في حين تنفي حكومة الخرطوم ذلك وتقول أنها لا ولاية لها عليهم وأنهم يهاجمون قواتها أيضا .

3- الحكومة :

يبدو أن معالجة الحكومة في بداية الصراع ومراهنتها على الخيار العسكري لضرب حركة التمرد في المهد كانت له مضاعفات خطيرة على مجريات الأحداث فيما بعد وعلى امتداد سنوات هذا الصراع الأربع .

صحيح أن هذه الهيبة العسكرية العنيفة التي قامت بها الحكومة منذ بداية الصراع جعلتها هي سيدة الموقف على ارض المعركة فحركات التمرد لا تكاد تسيطر على أي موقع داخل التراب السوداني وعادة ما تقوم بهجمات انطلاقا من الأراضي التشادية وهذا ما يجعل الورقة الميدانية لحركات التمرد

[1] سهام عبدالباقي موسى أحمد – المرجع السابق – ص 90 .

جد ضعيفة مقارنة بالموقف الميداني القوي للحكومة ولكن ماعدا هذه الايجابية الوحيدة نظن أن الحكومة لو استقبلت من أمرها ما استدبرت ما كانت لتعالج الأوضاع في البداية بهذا الأسلوب والحال أنها تعلم أن الحسم الميداني لوحده لا يحل مثل هذه القضايا المعقدة.

إن النتائج الإنسانية الكارثية التي سببتها أربع سنوات من الصراع أصبحت ورقة رابحة في يد حركات التمرد. ولهذا نرى هذه الحركات وبالرغم من ضعف ورقتهم الميدانية فهم يرفعون سقف مطالبهم ويماطلون في الاستجابة لنداءات الحكومة المتكررة للجلوس إلى طاولة المفاوضات.إن هذه الحركات تعلم أن هذا الوضع والذي كثيرا ما يتم تضخيمه في وسائل الإعلام الغربية ولدى الرأي العام الدولي أكثر مما هو عليه، هي ورقة رابحة لصالحها ونقطة ضعف مهمة للحكومة فاستمرارية هذا الوضع الإنساني على ما هو عليه هو بمثابة فشل للحكومة في احتواء هذا الصراع.[1]

الأبعاد الإنسانية لنزاع دارفور

أفرزت الحرب التي نشبت في الواقع الكثير من التخريب و الدمار ، حيث أحرقت مئات القري و شرد قاطنوها وقتل الآلآف من السكان و نزح مئات الآلوف منهم ، و لجأ عشرات الالاف منهم الي مدن أخري والي جمهورية تشاد و شلت الحياء بصورة عامة و نتيجة لهذا الوضع المتردي وصل عدد معسكرات النازحين إلي 91 معسكر استوعبت حتي أواخر عام 2004م حوالي 1.227.6.9 نسمه 80% منهم من النساء و الاطفال ، ونتيجة لهذا الوضع حُرم حوالي 71.4% من الأطفال من فرصة التعليم في المدارس .ونتيجة لهذا النزاع ، تأثرت الكثير من أوضاع الناس بدارفور ، وتبعاً للتقرير الصادر عن وزارة الإنسانية / مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر 2007م،[2] صارت الأوضاع السكانية لدارفور كالآتي:

إجمالي السكان = 6,750,000 نسمة

عدد المتأثرين والنازحين = 2,100,000 نسمة

عدد النازحين بالمعسكرات = 650,000 نسمه

---

[1]) سهام عبد الباقي موسى أحمد - مرجع سابق - ص 90 .

[2] عاصم الأمين الصديق أحمد – تقييم إستراتيجي لدور الأمم المتحدة في حل نزاع دارفور – رسالة ماجستير- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – 2013م – ص 76 .

عدد المتأثرين بقراهم = 1.450.000 نسمة

عدد المعسكرات = 21معسكراً

عدد مجمعات النازحين بمناطقهم = 38 تجمعاً

عدد اللاجئين = 200.00 لاجئاً بتشاد .[1]

وبحسب تقرير برنامج الغذاء العالمي ، حتى العام 2008م ، فإن حوالي مائتي ألف مدني في دارفور قد قضوا ، حيث أن 80% ماتو بسبب الجوع والمرض و20% جراء العنف ، وهذا ما أسمته الولايات المتحدة إبادة جماعية ، غير أن الحكومة السودانية قالت أن هذه الأرقام مبالغ فيها أن عدد القتلى لا يتجاوز العشرة آلاف .

كما أكدت اللجنة الوطنية التي شكلها الرئيس عمر البشير بتاريخ 8 مايو 2004م ورفعت تقريرها في منتصف يناير 2005م وقوع إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور شملت ولايات دارفور الثلاث وشاركت فيها كل أطراف النزاع بدرجات متفاوتة أدت إلى معاناة إنسائية لأهل الإقليم تمثلت ف النزوح إلي عواصم الولايات واللجوء إلي تشاد .[2]

كما خلصت لجنة التحقيق الدوليه المشكلة من الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الامن رقم 1564 كذلك إلي أن الحكومه السودانية و الجنجويد قد إرتكبا إنتهاكات خطيرة لحقوق الانسان و القانون الدولي في دارفور ، وأن هذه القوات ارتكبت انتهاكات غير تمييزية ضد المدنيين ف كافه أرجاء دارفور علي شكل واسع وبشكل نمطي ، مما جعل من الممكن وصفها بأنها جرائم ضد الانسانية ، وشملت تلك الجرائم قتل لوسائل المعيشة و البنية الاساسية وسلب ونهب الممتلكات الخاصة ، ومعظم ضحايا هذة الاحداث ينتمون إلي القبائل سودانية الاصل ، كما ذهب التقرير إلي أن حركتي التمرد الرئيسيتين في دار فور ارتكبتا انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني يمكن أن ترقي إلي مستوي جرائم حرب ، لكنها لم تتخذ نمطآ نظامياً واسع النطاق .

---

[1] عاصم الأمين الصديق أحمد – المرجع السابق - ص 67 .

[2] المرجع السابق – ص68 .

وبغض النظر عن المسئول عن هذه الانتهاكات و العدد الحقيقي للقتلي ، فإن انتهاكات جسميه لحقوق الانسان قد حدثت وأن الطرفين الحكومه و الحركات المسلحة قد ارتكبوا فضائع حرب من قتلي وحرق و تدمير للقري مع وجود تهجير قسري رغم محدوديته ، وبعد بلوغ الصراع ذروته في العام 2004م ، وتعدد الجهات المنفذة للعمليات ما بين القوات الحكوميه وقوات الدفاع الشعبي والملشيات القبلية و الجنجويد والحركات المسلحة المتمردة يمكن حصر حجم الخسائر في الاتي :

موارد المياه المدمرة

ولايه شمال دارفور 418بئراً و خزاناً

ولاية جنوب دارفور 207 آبار و خزانات

ولاية غرب دارفور 244بئراً و خزاناً

جملة مصادر المياه المدمرة 869بئراً و خزاناً .

الثروة الحيوانيه

تفوق الماعر و الضأن 1.300.000 رأس

الأبقار 200.000 رأس

الجمال 300.000 رأس

الجمله 2.750.000 رأس

القرى المحروقة و المدمرة

قري أحرقت و دمرت دماراً كاملاً = 400 قرية

قري أحرقت بصوره شبه كاملة =800قرية

قري دمرت جزئياً =1600قرية [1]

[1] المرجع السابق - ص69 .

تبعا للإحصاءات اعلاه أصبح الوضع في دار فور مأساوياً ، ولا يحق لأي جهة التقليل من خطورته علي مستقبل دارفور ، وقد وصل الأمر إلي حالة انفراط عقد الأمن وبروز أمراء الحرب الآمر الذي أدي إلي تهديد عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات التطوعية و المؤسسات العالمية .

و جدير بالذكر أن أزمة دارفور الإنسانية جسدها التحالف غير المسبوق بين اليمين و اليسار في أمريكا و تكرر المشهد في أوربا ، إضافة لتواتر التقارير الميدانية من ممثلي الإعلام و المنظمات الإنسانية والدوليه الموجودة علي الآرض مما ساهم في رسم صورة متحيزة للآزمة. ورغم أن هناك إعتراف بأن حركات التمرد قد مارست إنتهاكات صارخة لحقوق الانسان ، ولكن إجماع هؤلاء كان علي أن الحكومة السودانيه و مليشياتها يتحملون القسط الأكبر من الفظائع ، خاصة إستهداف المدنيين وعمليات الاغتصاب وحرق القري و غيرها .

وذكر شهود عيان من مناطق شمال غربي دارفور علي مسافة 150كيلومترا من الحدود التشادية ، أنه كان يوجد في هذه المنطقه مائة منزل لم يبق منها سوى رمادها وبقع سوداء تدل علي ما كان سابقاً من موقع المنازل ، وقال شاهد من المنطقه عجز الرحيل عنها بسبب كبر سنه ، أنها تعرضت لهجوم مليشيات الجنجويد ف 12مارس 2004م وقتل فيها 21 شخصآ و أغتصبت المليشيات عددآ كبير من نساء المنطقة .[2]

وقد شهد العام 2004م ، أسوآ صورة يمكن أن تحدث في الحروب من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الانسان ولكل القيم الاخلاقية ، وقد بثت محطة تلفزونية غربية بقايا سكان إحدي القري من ولاية غرب دارفور عابرة الحدود السودانية التشادية برفقه إعلامي نيجيري هو الذي وثق لرحلة الاهوال تلك ، إذا أن الاطفال و النساء و العجزة يتساقطون في الطريق من الإعياء و الجوع وتتناقص القافلة مع كل صباح بسقوط عدد من الاموات . كما أن المواقف الفردية لأولئك البؤساء لا تقل مأساوية من المواقف الجماعية ، حيث شهدت مدن الفاشر و نيالا و الجنينة رجالآ تقدمت بهم السن ينتحبون في الطرقات لآنهم لا يعرفون طريقا للبكاري من بناتهم ولا يجدون اثراً لأطفالهم القصر.[1]

---

[2] نفس المرجع – ص 70.

[1] عاصم الأمين الصديق أحمد – المرجع السابق – ص(71) .

يري الباحث إن قضية دارفور هي قضية سياسية واقتصادية وتنموية واجتماعية وإنها جزء لا يتجزأ من الأزمة الوطنية الشاملة، وان هذه القضية لها جذور ضاربة في التاريخ ولم تبدأ في فبراير 2003م ولكنها تمتد في الماضي البعيد والقريب بجذورها البيئية، المناخية والسياسية والاجتماعية، وان تخلى الدولة عن مسئوليتها في مواجهة المشكلة من جذورها (منذ الاستقلال وحتى الآن) قد فاقم المشكلة، وان رفع السلاح لم يؤد إلى حل الأزمة وان العودة للسياسة والحوار ضرورة يفرضها الواقع.

الفصل الثاني

مسارات التسوية الإقليمية والدولية

- **المبحث الأول : دور المنظمات الإقليمية والدولية لحل مشكلة دارفور**
- **المبحث الثاني : الأدوار الإقليمية لتسوية النزاع**

المبحث الأول

دور المنظمات الإقليمية والدولية لحل مشكلة دارفور

تمهيد :

تعتبر قضية دارفور واحدة من الأزمات الداخلية التي أَرقت المجتمع القومي السوداني والمحيط الإقليمي والدولي، والأزمة منذ اندلاعها في 2003 م عندما رفع متمردون في إقليم دارفور السلاح ضد حكومة السودان، وكخطوة ايجابية نحو الحل السلمي بذلت الأطراف المحلية عصارة جهدهم لتسوية الأزمة في إطارها القومي ولكنها فشلت في الوصول إلى تفاهمات تختصر لهم الطريق نحو سلام يعزز الطمأنينة والوفاق . وبذلك أصبحت مسألة دارفور قضية عالمية تحظي باهتمام ومتابعة دولية حثيثة من قبل قوي فاعلة ومؤثرة، وتدخل المجتمع الدولي والإقليمي بجهودهما من اجل الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين وحث الأطراف المتنازعة علي الاحتكام لصوت العقل والعمل علي حل الأزمة في الإطار السياسي والسلمي عن طريق الحوار والتفاوض، وقد تباينت تلك الجهود ما بين هو سلبي وايجابي في التعامل مع متغيرات أزمة دارفور ، وتم تدويل قضية دارفور من خلال أولاً المنظمات الإقليمية ، التى بعد عجزها في إيجاد حل للصراع أسندتها للمنظمات الدولية وفي ما يلي توضيح للمساعي والجهود الرامية لوضع نهاية للصراع في دارفور، وإحلال السلام.

أولاً : دور المنظمات الإقليمية في حل أزمة دارفور

ظهرت المنظمات الإقليمية، مع تزايد حاجة الإقليم إلى التعاون من أجل مواجهة التحديات التي

تشكل تهديدا على الأمن القومي للدول العضوة في المنظمة الإقليمية، وعند الحديث عن معالجة أزمة دارفور إقليمياً يجد الباحث نفسه أمام دراسة منظمتين إقليميتين تتمتع السودان بالعضوية فيهما، وهما:

جامعة الدول العربية، والإتحاد الأفريقي وفيما يلي سيتم عرض موقف كل منهما على حدة ، وإبراز مدى تأثيرهما في مسار معالجة الأزمة .

دور الإتحاد الأفريقي

تشكل الاتحاد الأفريقي في يوليو 2002م ككيان أفريقي جامع يجابه التحديات والقضايا الراهنة كقضايا السلم والأمن والفقر.

تعتبر أزمة دارفور من أكبر الأزمات وأخطر التحديات التي يواجهها الإتحاد الأفريقي منذ تأسيسه , سواء كان ذلك على المستوى الإنساني أو السياسي أو الأمني , ويفسر ذلك الإهتمام الكبير الذي أولته كل من مفوضية الإتحاد ورئاسته النيجيرية ومجلسه للسلم والأمن لتلك الأزمة . [1] حيث شكلت أزمة دارفور إختباراً عملياً لقدرة الإتحاد الأفريقي – الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية في معالجة النزاعات الأفريقية ولا سيما عقب التغييرات الجذرية التى طرأت على مفاهيم وآليات هذا الاتحاد في العمل مع القضايا والصراعات الدائرة في القارة . وتضمنت آليات عمل الاتحاد حقه في التدخل في الشئون الداخلية للدولة الأعضاء في حالة ارتكاب جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ، وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الاتحاد تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية . ارتفعت الأحداث في دارفور إلي مستوى الأزمة في بداية عام 2003م ، (كما سبق ذكره) ، عندما قام متمردوا مهاجمة مطار الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور)، [2] وبعد التصعيد لعب الاتحاد الإفريقي دوراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة . وعلى هذا الأساس كان للاتحاد الإفريقي ، دور كبير في حل مشكلة دارفور باعتبار السودان عضوا فعالا في الاتحاد ، وقد

---

[1] سليمان محمد خليل العناني- أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني- الشرقية – مصر - ص[62] .

[2] مستاك يحي محمد لمين – مرجع سابق - ص85 .

طلب السودان من الاتحاد الافريقي التدخل لحل المشكلة . واستخدم الاتحاد الإفريقي وسائل سلمية بدءاً بالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة ، إلى جانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف وسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمجموعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من "اديس ابابا" و "ابوجا" .

وقد اهتم الاتحاد االإفريقي منذ البداية بما يجري في دارفور ، ولم يشأ الاتحاد التدخل في بادئ الأمر حيث اهتم بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور . [1]

وبعد تأزم الوضع بدأ الاتحاد الإفريقي في خوض أولى تجاربه في فض النزاعات الأفريقية ولعب دوراً في السودان ، حيث دار جدال حول التدخل الدولي أو تدخل الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في دارفور ، وبعد الضغوط المتكررة قبلت الحكومة السودانية بتدخل الاتحاد الإفريقي رغم أنها كانت تعترض على أي تدخل دولي ، ولكن بعد عدة جهود قبلت الحكومة بتدخل الاتحاد الإفريقي في مشكلة دارفور في عدة أوجه منها :

1- **التدخل العسكري لحفظ السلم** : تم طرح موضوع إرسال قوات أفريقية لحماية مراقبي وقف إطلاق النار بعد محادثات "انجمينا"، التي قضت بوقف إطلاق النار بين الطرفين وذلك في أبريل 2004م ، وبعد تدهور الأوضاع في دارفور تم تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة حماية المراقبين إلي قوة حفظ السلام في دارفور وزيادة عددها ، إلا أن قوات الاتحاد الإفريقي فشلت في حفظ السلم في دارفور ، وذلك بسبب ضعف التمويل وقلة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ إن دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد ، وقد اعترف الاتحاد الإفريقي بفشله في حفظ السلام في دارفور ، ودعا لتدخل دولي لتولي المهمة وبعد جدال مع

[1]) مستاك يحي محمد لمين – المرجع سابق - ص(86- 85) .

السودان توصل المجتمع الدولي إلي إسناد المهمة لقوات هجينة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة .

2- **رعاية المفاوضات** : كان الاتحاد الإفريقي حاضراً في المحادثات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين ب"انجمينا" ، بعد ذلك تولى الاتحاد الإفريقي رسمياً ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين ، بدءا بالجولة الأولى في " ابوجا" عاصمة نيجيريا في 2004م، والجولة الثانية في أكتوبر من نفس السنة ، وفي 2005م تم استئناف المفاوضات وتتابعت الجولات ب"ابوجا" . [1] وكان أهم ما جاء في الاتفاق البروتوكولان الإنساني والدولي حيث تتركز بنودهما على :

- تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه .
- منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور .
- على الجانبيين أن يحددا أماكن وجود قواتهما لمراقبي وقف إطلاق النار .
- نزع أسلحة الجنجويد .

غير أن هذه الاتفاقية لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع عليها لقد كان الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود ، وبذلت الحكومة السودانية مجهوداً كبيراً لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي ، لحل المشكلة في الإطار الإقليمي ، وكل ذلك لتجنب نقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكومة السودانية لكونها تحمل أجندة خفيفة وانها خطيرة على المجتمع السوداني . وعلى الرغم من الاعتراض الشديد من الحكومة

[1]) المرجع السابق - ص(86-87) .

إلا أن الملف تم نقله أخيراً للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وحلفائها بقرار مجلس الأمن .[1]

وفي الأخير يمكن القول ، أن الاتجاه الرئيسي للاتحاد الإفريقي بخصوص أزمة دارفور تمحور حول أولوية الحل الأفريقي ، ومع ذلك فقد دعا الاتحاد المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقوى الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ، للمشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور ، والمساعدة في الوصول إلي تسوية سياسية للأزمة ، فإن هذه المشاركة الدولية ظلت قاصرة على دعم ومساندة الجهود التي يبذلها الإتحاد الأفريقي لإنهاء مختلف الجوانب الإنسانية والأمنية والسياسية والإقتصادية – الإجتماعية لهذه الأزمة وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي قام بها زعماء الأفارقة ، لا سيما الرئيس النيجيري أوليسيجون أوباسانجو رئيس دورة الإتحاد الأفريقي ، ومسئولي مجلس السلم والأمن في إدارة أزمة دارفور ، فإن هذه الجهود عجزت عن الوصول إلى نتيجة حاسمة في إنهاء الصراع حتى نهاية عام 2004.[2] ومع إن هذا العجز كان عائداً في أغلبه إلى عوامل يتعلق بعضها بتعلق أطراف الصراع : حكومة السودان , وجماعات المعارضة (حركة العدل والمساواة ,وحركة تحرير السودان) ,فإن هنالك أيضاً عوامل آخرى ترتبط ببعض أوجه القصور في أداء الأتحاد ذاته ولا سيما تلك المتعلقة بمحدودية القدرات التمويلية , الأمر الذي أضعف من قدرة الإتحاد على تسريع عملية نشر قوات الحماية الأفريقية في إقليم دارفور , لحين إستكمال عملية التمويل من خلال الجهات الدولية المانحة , وبالذات الإتحاد الأوروبي

---

[1]) المرجع السابق - ص86 .

[2] نفس المرجع - ص86 .

وكندا . وفي الوقت نفسه يعود العجز إلى عوامل ترتبط بمنهجية التسوية التي اعتمدها الإتحاد الأفريقي إزاء أزمة دارفور , حيث إفتقرت هذه المنهجية إلى أدوات فاعلة للضغط على أطراف العملية التفاوضية .[1]

دور جامعة الدول العربية

تابعت جامعة الدول العربية أزمة دارفور منذ تفجرها ، فقد أوفد الأمين العام بعثة رسمية للوقوف على الأوضاع في دارفور، وصاغ مجلس الجامعة خطة في جهود الوساطة تحت رعاية الإتحاد الأفريقي وخلال الفترة من 30-31/أكتوبر/2007م [2]عقد المؤتمر العربي بالعاصمة السودانية الخرطوم حيث شاركت فيه وفود كبيرة عن معظم الدول العربية وذلك بهدف دعم وتحسين الأوضاع الإنسانية بدارفور عبر إقامة مشروعات التنمية وقد تمخض المؤتمر عن تقديم دعم بمبلغ 250 مليون دولار وبالتالي فإن مشاركة جامعة الدول العربية في معالجة أزمة دارفور تنطلق من حرصها على الحفاظ على مصالح السودان ووحدتهوالإسهام في رد أسباب الأزمة إلى جزورها وعندما إتخذت الأمم المتحدة قراراً يدين السودان ويدعو لمحاسبة عصابات الجنجويد، وحل مشكلة دارفور بأسرع وقت ممكن دعا مجلس الجامعة العربية إلى ضرورة إتاحة فرصة زمنية كافية للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها وشكلت لجنة لمساندة السودان برئاسة تونس وقد بذلت تلك اللجنة جهوداً دبلوماسية كبيرة لتفادي محاسبة الحكومة السودانية على ما وقع في دارفور من انتهاكات . [1]

---

[1] حسن مكي - السيد فليفل- أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخُّل- القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005م .- ص426 .

[2] سهام عبدا لباقي موسى أحمد – مرجع سابق - ص 60 .

[1]) المرجع السابق - ص 60 .

وارتكز دور جامعة الدول العربية عبر إصدارها بياناً يدين الانتهاكات في دارفور السودانية، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في هذه الانتهاكات، والتي وقعت في مناطق القبائل الإفريقية في المنطقة "الزغاوة - الفور - المساليت - التاما "علي يد الجنجويد، وإرسال بعثة تحقيق لتقديم تقرير عبر الجامعة عن الوضع في دارفور واجتمع مجلس الجامعة العربية"علي المستوى الوزاري "بتاريخ 4 مارس 2006 م، لمناقشة الوضع في السودان في ضوء التقرير الذي أشار إلى تفاقم الأزمة بسبب العوامل السياسية والقبلية والبيئية المتداخلة. ثُم التأكيد علي فتح مكتب لجامعة الدول العربية في "جوبا "جنوب السودان لتنسيق المساعدات العربية والمساهمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والتأكيد على تقدير المشاركة الايجابية لجامعة الدول العربية في محادثات السلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، والتي تُعقد تحت رعاية الاتحاد الإفريقي في أبوجا / نيجيريا، بالإضافة للطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية مواصلة جهوده مع كافة الأطراف السودانية لإنهاء الأزمة في السودان، كذلك التنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية لدعم مسيرة السلام والوفاق في السودان، واستمر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 6 سبتمبر 2006 م، اجتماعاته تناول أزمة دارفور السودانية وقد صدر قرار رقم " 6681" جاء فيه: [2]

1- الترحيب بنتائج مفاوضات"أبوجا "للسلام حول دارفور، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق سلام دارفور 5 مايو 2006 م، بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، ودعوة جميع الأطراف للالتزام بتطبيق الاتفاق كاملا.
2- تقدير دور الأمانة العامة للجامعة العربية في أزمة دارفور والمحادثات في"أبوجا"، ومواصلة التنسيق مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية للعمل علي متابعة تنفيذ الاتفاق.

[2]) فيصل عبد الرءوف فياض - موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية- رسالة ماجستير - جامعة الازهر – 2012م - ص 37 .

3- الترحيب بالخطوات الايجابية التي اتخذتها جميع الأطراف السودانية لتنفيذ اتفاق سلام دارفور.

4- تأكيد المجلس على ضرورة موافقة الحكومة السودانية المسبقة علي إرسال أي قوات إضافية لدارفور بموجب قرار مجلس الأمن رقم " 1706 "بتاريخ 2006 م. [1]

5- مطالبة الدول العربية والإفريقية بتعزيز المشاركة في قوات ومراقبي بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور .

6- دعوة المجتمع الدولي للإيفاء بالتزاماته تجاه دعم اتفاق السلام بدارفور وتقديم الدعم اللازم لذلك واستمرت الجهود والمساعي لجامعة الدول العربية لحل مشكلة دارفور حيث شكلت لجنة وزارية سداسية تضم السعودية وسوريا وليبيا والجزائر ومصر ودولة قطر، لمتابعة المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور التي تستضيفها دولة قطر .

كما أوفدت جامعة الدول العربية السفير"صلاح حليمة "مبعوثاً خاصاً للجامعة العربية لدارفور للاطلاع على الأزمة هناك في شهر فبراير 2009 م، حيث أكَد ": أن جامعة الدول العربية أرسلت بعثة تقصي حقائق إلى دارفور، وكانت أول بعثة على المستوى الدولي تقوم بهذه المهمة، وقدمتتقريراً للأمم المتحدة يؤكد وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على الأرض، بالإضافة لتقديمها مساعدات إنسانية على شكل مواد غذائية وطبية، ودعت جامعة الدول العربية لمؤتمر - عُقد في أكتوبر 2009 م- لمعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور وجمع مائتين وخمسين مليون دولار لمشروعات تنفذ في الأقاليم الثلاثة وتشكل عنصر جذب لعودة اللاجئين إلى ديارهم، وقد تركزت المشروعات في محور السكان والمياه ومحور الزراعة والصحة والتعليم والكهرباء وإعادة التطوير.[2]

أن الجامعة قدمت العديد من الحلول إلى الحكومة السودانية من أجل تسوية سياسية شاملة في دارفور، بالإضافة للمطالبة بتحديث القضاء السوداني وانشاء محاكم وتطوير القضاء وإصدار القوانين الخاصة بالجرائم ضد الإنسانية، والعمل علي نشر قوات حفظ السلام وقد تم بالفعل بين الاتحاد الإفريقي والأمم

[1]) فيصل عبد الرءوف فياض – المرجع السابق- ص 37 .

[2] المرجع السابق – ص 37 .

المتحدة والحكومة السودانية على أن يتم تشكيل هذه القوات بنسب تصل إلى 85 % بنهاية شهر مارس 2009 م.[1]

وتصل قيمة المشروعات التي ستنفذها المنظمة في دارفور إلى أربعة ملايين و95 ألف دولار، تسهم فيها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمبلغ ثلاثة ملايين دولار على أربع دفعات وصرح المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن المشروعات، التي سيتم تنفيذها في ولايات دارفور هي ستة مشروعات تستهدف تطوير موارد المياه وتنميتها، وإدارة وإعادة تأهيل المراعى، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي، وتسمين الماعز والضأن، والصناعات الزراعية الصغيرة، ورفع قدرات المرأة الريفية. وأضاف أن هذه المشروعات تم الاتفاق على تنفيذها في اجتماعات الآلية المشتركة، بين حكومة السودان والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات المعنية في ولايات دارفور. [2]

ثانياً : دور المنظمات الدولية لحل أزمة دارفور

رابعاً : دور الأمم المتحدة

بعد تصاعد أزمة دارفور في فبراير عام 2003م تقدمت الأمم المتحدة بخطة عاجلة لإغاثة دارفور، وتقديم الاحتياجات الضرورية العاجلة؛ فقد بدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في نقل آلاف من اللاجئين السودانيين الذين عبروا الحدود من مدينة" الطينة "السودانية إلى مدينة "الطينة "التشادية على الجانب الآخر من الحدود، إلى معسكرات في منطقة" تولوم "التشادية التي تبعد 80 كيلو متر إلى داخل العمق التشادي، ومع تصاعد العنف بدارفور ونزوح أكثر من مليون سوداني خارج ديارهم، أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في 4 مارس 2004 أن هناك فظائع ترتكب في إقليم دارفور

---

[1]) المرجع السابق - ص 38 .

[2]) مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية – موقع الإنترنت :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec132.htm - بدون رقم صفحة.

غرب البلاد، وطالب الحكومة السودانية بفتح باب الحوار مع المتمردين على وجه السرعة، وإيقاف ميلشيات الجنجويد العربية التي ترهب السكان .

وفي 27 مايو 2004 أصدر مجلس الأمن بياًنا دعا فيه الخرطوم إلى تحمل مسؤوليتها في تحييد المنطقة ونزع أسلحة الجماعات المسلحة، وفي 29 يونيو 2004م، زار الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان الخرطوم ودارفور، وفي نهاية رحلته أبرم اتفاًقا مع الحكومة السودانية، نصت أهم بنوده على ما يأتي :حماية المدنيين، وعودة النازحين، وحماية الإغاثات الإنسانية، نزع سلاح ميلشيات الحكومة غير النظامية.[1]

وبعد الكثير من المشاورات والاتصالات وإعادة الصياغة، صدر قرار مجلس الأمن رقم (1556) في 30 يوليو 2004 بشأن أزمة دارفور؛ حيث وجه إلى الخرطوم تحذيرا بإنهاء العنف ومنحها مهلة 30 يوما وإلا فستواجه بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تفِ بالتزاماتها، فهذا القرار وضع الحكومة السودانية تحت الرقابة الدولية عن طريق النص على تقديم تقرير كل ثلاثين يوما من السكرتير العام للأمم المتحدة يوضح فيه مدى التقدم الحادث في الأوضاع. [2]

وهذا ماحدث بالفعل ، حين قدم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن الموقف في أغسطس 2004م ورغم الإشارة من قبل هيئة الأمم المتحدة بحدوث تقدم في الأوضاع الإنسانية للإقليم وتقدم أقل في الأوضاع الأمنية ، فإ الولايات المتحدة قد قدمت مشاريع عدة تطالب فيها بالتدخل الدولي ، وبالفعل صدر الكثير من القرارات من قبل مجلس الأمن أدت إلى تدويل أزمة دارفور خلال السنوات السابقة من 2004م - 2007م .لقد فرضت قرارات مجلس الأمن الدولي واقعاجديداً ؛ وتداعيات

[1] صداح حباشنة ومخلد مبيضين - أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها :دراسة مقارنة - المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجّلد 2، العدد1 –2009- ص 83.
[2] المرجع السابق – ص 83 .

خطيرة من الجوانب السياسية والإجتماعية خاصة بأزمة دارفور ؛ فهناك قرارات أفضت إلى انعكاسات جمة كان أبرزها القرارات 1593 الذي يتعلق بالمحاكمة الجنائية الدولية، وينص على معاقبة مجرمي الحرب والعابثين بحقوق الإنسان في دارفور، هذا إلى جانب القرار 1706 الذي يطالب بنشر قوات دولية في دارفور . والقرار الأخير رقم 1769 الخاص بنشر القوات المختلطة (الهجين) في دارفور . وقد شملت هذه القرارات أيضا القرار (1547)المؤرخ بتاريخ 11 يونيو 2004 ، الذي أدان أعمال العنف في دارفور ودعا المجتمع الدولي للتأهب لممارسة دوره في عملية السلام في السودان. والقرار رقم (1556) بتاريخ30 يوليو 2004 ، الذي طالب بنزع سلاح الجنجويد ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب المجازر الوحشية بحق المدنيين ويلزم حكومة السودان بتوقيع اتفاقية سلام وتنفيذ التزاماتها المقررة في القرار نفسه. [1] والقرار رقم (1564) الصادر بتاريخ18 سبتمبر 2004 ، الذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية تضطلع فورا بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني والدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف جميعها في دارفور، وكذلك لتحديد إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لمحاسبة المسؤولين عنها .

ويأتي قرار مجلس الأمن رقم (1593) المتعلق بالسودان والخاص بإحالة المتورطين في أحداث دارفور لمحكمة الجزاء الدولية بلاهاي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعاطي مع قضايا العرب والمسلمين. ويعد هذا القرار (1593) أيضا امتدادا لتطبيق القاعدة المعروفة، المتمثلة في توظيف الهيئات الولايات المتحدة على المنطقة. وقد تسارعت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بدارفور، حتى أصبحت القضية العربية الأبرز مع إصدار مجلس الأمن مجموعة كبيرة من القرارات المتعلقة بها، بعد

[1]) المرجع السابق – ص (83-84) .

بيان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان، الذي عد أحداث دارفور " أكبر مأساة إنسانية في وقتنا الحاضر. وصدور تقرير مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية يان ايجلاند لمجلس الأمن في نهاية آب/أغسطس 2006 ، الذي أشار إلى أن الوضع في دارفور أصبح الأسوأ من نوعه منذ ربيع عام 2004 ، مشددا على أن الجهود الإنسانية أصبحت على وشك الانهيار تماما في الإقليم.[1]

ويعد القرار رقم (1706) أحد أقسى تلك القرارات، حيث دعا لنشر قوات دولية في دارفور يبلغ عدد أعضائها 26000، وستتكون القوة على نحوٍ كبير وأساسي من الأفارقة، وسُتعرف هذه القوة باسم مهمة الأمم المتحدة الإفريقية في دارفور ،UNAMID" ويسمح هذا القرار لمجلس الأمن بمهمة حفظ السلام واللجوء لاستخدام القوة لحماية أفراد المهمة وحماية حرية الانتقال لموظفي الإغاثة وحماية المدنيين. [2]

وجاء القرار 1591 في مارس ليزيد من قلق الحكومة السودانية إذ فرض عقوبات تقتضي بحظر سفر وتجميد حسابات عدد من الأشخاص الذين جرى تحديدهم بصفتهم يعرقلون عملية السلام ويمثلون خطراً على إستقرار دارفور والمنطقة , ويرتكبون إنتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو لقانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الفظائع.

كما وجهت العقوبات أيضاً لتشمل أشخاصاً خرقوا حظر الأسلحة أو كانوا مسئولين عن (طلعات جوية هجومية) لكن العقوبات لم تكن ذات أثر رجعي , فهي لم تشمل إلا الأفعال التي أعقبت صدور القرار , بالتالي نوعاً من التهديد بعواقب الإساءة في المستقبل ولم تكن عقابا على إساءات الماضي . لكن قرار العقوبات لا يكاد يتجاوز كونها لفئة رمزية ,وذلك عائداً إلى إنقسامات يعاني منها مجلس الأمن ,

---

[1] المرجع السابق – ص84 .

[2]) نفس المرجع - ص 84.

كما أن لجنة العقوبات التي سوف تصادق على فرض العقوبات للإشخاص وفق توصيات لجنة الخبراء تشهد إنقساماً كبيراً أيضاً , وحلفاء السودان فيها (روسيا , الصين , الجزائر) يقيمون عقبات من شأنها عدم فرض العقوبات على آي شخص إطلاقاً .[1]

ويري الباحث أنمساهمة الأمم في قضية دارفور لعبت دوراً فاعلاً في بناء وصناعة السلام بأبعادها السياسية والأمنية ، وإن كانت المنظمة الأممية كثيراً ما تهتم بأنها تجنح لإيجاد موطئ قدم لدعم مصالح القوى العظمى الطامحة على موارد دول العالم الثالث ولكن بالمقابل لابد من الإشارة إلى أن جهودها الإيجابية قد تحجب كثيراً إلى ما إذا كانت هناك أجندة خفية ولكن واضح أن كل الإتفاقات التى تمت حتى الآن في شأن القضية هي في الأساس كانت ثمرة الجهود التي بذلتها المنظمة مع الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية ودول الجوار.

خامساً: دور المحكمة الجنائية الدولية

أحيل ملف التحقيق في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في 31 مايو 2005 بقرار من مجلس الأمن رقم 1593(كما سبق ذكره) ، وكان المدعي المحكمة الجنائية "موريس مورينو اوكامبو" قدم تقرير لمجلس الأمن حول تحقيقاته في 18 فبراير 2006م. وفي ابريل 2007م قدم مذكرة توقيف "أحمد محمد هارون" وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك ، و"على كوشيب" قائد قوات الدفاع الشعبي ، بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرئم ضد الإنسانية في دارفور . [1]

---

[1] سليمان محمد خليل العناني- مرجع سابق - ص66 .

[1] مستاك يحي محمد لمين – مرجع سابق - ص93.

وفي 14 يوليو 2008م أصدر "اوكامبو " مذكرة يطلب فيها الدائرة التمهيدية المختصة ، بأن تصدر أمراً بالقبض على الرئيس السوداني "عمر البشير " بالتهمة ذاتها ، وعلى هذا الأساس دخلت الأزمه في دارفورر منعطفاً خطيراً ضاعف من حجم المشكلات التي تنتشر في مختلف أنحاء أقاليمه وقد رفضت الخرطوم هذا الأمر واعتبرته ابتزازاً من قبل بعض القوى الدولية ، ومحاولة للضغط على الحكومة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وأمنية أجنبية . ويمكن القول أن إحالة النزاع الدارفوري إلي المحكمة الجنائية الدولية ، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي عام 2005، ثم إصدار قرار بتوقيف الرئيس البشير ، يمثل تطوراً مهماً وبالغ التأثير على تطوير الأحداث في دارفور، ويعكس هذا القرار مدى تدخل الفعل الدولي في المسألة السودانية لتحقيق مآرب ومصالح قوى بعينها فقد جاء توقيت القرار في وقت استطاع فيه أهل السودان تحقيق نوع من التوافق السياسي وتجاوز عقبة قانون الانتخابات. [2]كما أن شريكي الحكم تمكنا من تجاوز عقبة مسألة "آبيي" عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي . وهذا يمكن للمتابع المحايد أن يقول إن توقيت القرار لم يكن بأي حال لمصلحة السلم والأمن في الدولة السودانية ، وإنما –وبعيدا عن نظرية المؤامرة – يأتي في سياق سلسلة متصلة الحلقات لمحاولة تفكيك وحدة السودان . ويبدو أن معيار العدالة الدولية انتقائي ، ولا ينطبق إلا على الأفارقة ، وهو ما دفع البعض إلى القول أن القارة الإفرقية أضحت بمثابة "حقل تجارب" للنظام الدولي (الأمريكي) الجديد . فالحالات الأربع التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية ترتبط بالحدود الواسعة لقرن إفريقا الكبير ، وهي : أوغندا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، دارفور ، وجمهورية إفريقيا الوسطى .

وعلى الرغم من وجود مئات الحالات خاصة بالجرائم محتملة في أكثر من 139 قضية قدمت للمحكمة ، إلا أنها رفضت غالباً تحت زعم أنها تخرج عن ولاية المحكمة ولعل من أبرز القضايا

---

[2] المرجع السابق – ص (93-94) .

التي رفضتها المحكمة قضية انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق وإسرائيل على غزة.[1]

[1] المرجع سابق - ص94.

المبحث الثاني

الأدوار الإقليمية لتسوية النزاع

على المستوى الإقليمي نجد أن هناك أدوارًا أساسيَّة ومؤثرة لكل من ليبيا ، تشاد ونيجيريا وكل من هذه الدول تتصرف طبقًا لأُسس ومنطلقات مختلفة.

أولاً : الدور الليبي

لّما كانت مشكلة دارفور تؤثر على دول الجوار، وليبيا واحدة منها، جاء الموقف الليبي، بأن أي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها ، وأشار إلى أنه إذا تقرر إرسال قوات أجنبية إلى دارفور، سيشكّل ذلك كارثة تستعصي على الحل ، وسيأتي إسلاميون أصوليون من كل أرجاء العالم بهدف الجهاد مع أهالي دارفور، وستصبح دارفور أفغانستان أو عراق آخر، ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الإتحاد الأفريقي والدول العربية حتى لا نعطي ذريعة للآخرين للتدخل. [1]

فقد لعبت القيادة الليبية دوراً كبيراً ومهماً علي صعيد توحيد مواقف المتمردين في السودان، وإقناعها بالتمسك بالسلام، ووقف إطلاق النار ، وقد قادت ليبيا إلي حد كبير تحركاً إقليميا لمحاولة حل الأزمة سلميا ، ورفضت أي وجود عسكري غير إفريقي في الإقليم ، وأبدت استعدادها للمشاركة في تكوين قوات مراقبة أفريقية ، وحاولت من جانب آخر كبح جماح اريتريا حتى تتوقف عن دعم متمردي دارفور، وسمحت بانسياب المعونات الإنسانية من البحر المتوسط براً عبر أراضيها حتى مخيم، وفضلا عن ذلك فقد كان لليبيا دور هام في إغاثة النازحين من دارفور في مساعدتهم ، وظلت لبعض الوقت بمثابة همزة الوصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد ، وقد ساعدها في ذلك الارتباط التاريخي والقبلي بين القبائل الليبية و قبائل دارفور [2].

---

1) الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور- مجلة الدفاع الوطني- موقع الإنترنت : http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?16367 .

2) سليمان محمد خليل العناني - المرجع سابق - ص64 .

واستضافت الجماهيرية الليبية قمة خماسية في مدينة سرت ضمت كل من رؤساء السودان و نيجيريا ومصر وتشاد وليبيا وذلك في أكتوبر 2004م ، حيث أسفرت عن التأكيد علي رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية افريقية ، ودعوة حركتي التمرد هناك إلي التوقيع علي البروتوكول الإنساني ، و تفويض الزعيم الليبي معمر القذافي للقيام باتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم للمساعدة في تضييق الحدة بين كل الأطراف من اجل التوصل إلي حل نهائي للازمة .[1] ثم استضافت الجماهيرية أيضا مؤتمر القمة السباعية في مدينة طرابلس في 16 مايو 2005م في إطار محاولات الاتحاد الإفريقي والدول المجاورة للسودان للبحث عن حل لازمة دارفور، و يأتي هذا التوجه الجاد لمعالجة أزمة إقليم دارفور في الإطار الإفريقي من الشعور بخطر ما يحاك للمنطقة ، يمهد له بالتدخل الدولي ، من خلال إرسال قوات أجنبية إلي إقليم دارفور ، فان ذلك سوف يشكل كارثة يصعب حلها. ففي المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة سرت لبحث الموقف بشأن دارفور عقد عام 2007م وبالتحديد يوم السبت الموافق 28 ابريل من نفس العام ، حيث حذر الزعيم الليبي معمر القذافي الغرب من التدخل في أزمة إقليم دارفور متهماً الفصائل المتمردة في الإقليم بتوريط العالم في الأزمة والسعي لتدويلها ، كما دعا الزعيم القذافي العالم إلي عدم تمويل الحركات المتمردة ، والكف عن دعمها ، وعدم إرسال قوات دولية لدارفور .[2] وأعتبر الزعيم الليبي الاتهام الذي وجهه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس اوكامبو للرئيس السوداني عمر البشير بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور وإصدار المحكمة باعتقاله، بأنه يفتح باباً واسعاً من الفتن والمؤامرات الغربية ضد السودان. [3]

وكذلك أسهمت الجماهيرية الليبية في الوفاق بين قبائل دارفور المتنازعة بسبب المراعي، حيث تم

على أراضيها عقد مؤتمرات مصالحة قرر فيها شيوخ الزيادية الميدوب على إعادة بناء نظام

---

[1] خيام محمد الزعبي - دور ليبيا و المواقف البطولية من ازمة دارفور - الحوار المتمدن- العدد: 2732 - 2009 – بدون رقم صفحة .

[2] المرجع السابق – بدون رقم صفحة .

[3]) نفس المرجع – بدون رقم صفحة .

اجتماعي محافظ على أسس السلام والاستقرار والتسامح . وتوجت المجهودات الليبية بتوقيع الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان بالعاصمة الليبية طرابلس في 2006/11/18 على برتوكول سياسي لإنفاذ اتفاقية ابوجا[1]. وحضر وفد حكومي سوداني برئاسة محمد يوسف عبد الله وزير الثقافة والشباب والرياضة وأبو القاسم إمام الحاج آدم رئيس حركة جيش تحرير السودان وعطا المنان والي جنوب دارفور اليوم للتوقيع على البروتوكول ، وأكد البرتوكول الالتزام بكل الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة مثل اتفاقيتي نجامينا وأبوجا وبروتوكولي تحسين الوضع الانساني وتعزيز الوضع الامني بدارفور كما اتفق الجانبان على العمل الجاد لتأمين مناطق عودة النازحين واللاجئين وتسهيل عودتهم على أن تشارك قوات حركة تحرير السودان في ذلك كما تم الاتفاق على ضبط السلاح بكل الاساليب المشروعة وجمعه بحيث لا يبقى إلا بأيدي القوات النظامية كما نص الاتفاق على تمثيل حركة تحرير السودان في كل المواقع الدستورية والمواقع الاخرى المنصوص عليها في اتفاقية سلام دارفور بما يتناسب ووزنها السياسي والاجتماعي وحضر توقيع البروتوكول عن ليبيا محمد سيالة أمين شؤون التعاون بالخارجية الليبية .[2]

ثانياً: الدور التشادي

إن مجاورة جمهورية تشاد لإقليم دارفور، ووجود قبائل مشتركة بينهما، ونزوح عشرات الألوف إلى الأراضي التشادية، كلّ ذلك أدخل تشاد في أزمة الإقليم من أوسع الأبواب، ولذلك قامت بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين، مفوّضة من قبل الإتحاد الأفريقي، وقد بدأت المساعي التشادية وبمبادرة من الرئيس التشادي إدريس دبي حيث استجابت الحكومة في سبتمبر 2003م لعقد مفاوضات في مدينة ابشي التشادية، وتنظر تشاد الي الحرب الدائرة في دارفور علي إنها خطر يهدد

---

[1]) الاتحاد الافريقي وأزمة دارفور - مرجع سابق – بدون رقم صفحة .

[2] وكالة الأنباء السعودية - ليبيا / الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان / توقيع اتفاقية – موقع الإنترنت: http://www.sauress.com/spa/404204 - 2006م - بدون رقم صفحة .

أمنها القومي، وتوالت بعد ذلك جولات من التفاوض تحت رعاية الحكومة التشادية وتم عقد مفاوضات ابشي الثانية وانجمينا إلي ان تم انتقالها إلي ابوجا[1]. وأدارت أنجمينا الأزمة في دارفور بالاعتماد على توازن عدة عناصر قد يراها البعض متناقضة فهي تلعب دور الوسيط بين الحكومة والمتمردين في الإقليم، وفي الوقت نفسه توثق علاقتها مع الحكومة السودانية لضبط الحدود ومنع عمليات تهريب السلاح، إلا أن هذا لا يمنعها من التواصل مع متمردي دارفور أو القوى الدولية الفعالة في الأزمة خاصة فرنسا التي أرسلت قوات إلى تشاد لحماية معسكرات اللاجئين على الحدود، كما تواصلت مع الولايات المتحدة التي تملك مصالح نفطية في تشاد. [2]

خلاصة ذلك أن الموقف التشادي من أحداث دارفور ، تأسس على إدراك حاجة التعامل مع الحكومة السودانية من اجل استقرار الأوضاع في هذا الإقليم ، وهو ما حملها على التوسط بين طرفي النزاع ومحاولة للوصول إلى اتفاق بينهم وذلك عبر وساطتها في إتفاقية انجمينا .

لكنها و بالرغم من الضربات العسكرية القوية التى وجهتها القوات الحكومية إلى التمرد ، فإن التحركات التى بدأها المتمردون منذ منتصف فبراير 2004 لإثبات استمرارية تواجدهم العسكرى وقدرتهم على الحركة، أخذت فى التزايد بمضى الوقت ، وأعلنت حركة تحرير السودان عن فتحها لجبهتين قتاليتين فى جنوب دارفور وغربها ، وبدأت الأصداء الدولية لأحداث دارفور حول وجود كارثة إنسانية فى الإقليم تقلق الحكومة السودانية. وفى ظل تردى الأوضاع الإنسانية وازدياد حدة القتال، بدأت المساعى التشادية فى العودة إلى الساحة من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين. وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة وفرنسا اللتين قدمتا إلى تشاد مقترحاً بعقد المفاوضات ببلجيكا أو تشاد، غير أن الأمر استقر على بقاء المفاوضات فى تشاد، حيث بدأت المحادثات بالفعل فى 30 مارس 2004 فى انجمينا، وإن كانت هذه المرة تجرى بهيكل مختلف عن

[1]) مجلة الدفاع الوطني- الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور - مرجع سابق – بدون رقم صفحة.

[2]) الاتحاد الافريقي وأزمة دارفور - مرجع سابق – بدون رقم صفحة .

جولة انجمينا الأولى التى انهارت فى 16 ديسمبر 2003م،[3] والتى كانت امتداداً لاتفاقية أبشى. ويمكن القول إن انجمينا الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة، حيث أصبحت الوساطة التشادية أقرب إلى الدور الذى تلعبه كينيا فى رعاية مفاوضات سلام جنوب السودان، وأصبح هيكل المفاوضات يشتمل على مراقبين من الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، كما شاركت فيها حركة العدل والمساواة التى لم تشارك فى اتفاقية أبشى، والتى كانت تصر فى السابق على إعطاء الأولوية لمناقشة المطالب السياسية قبل تناول القضايا الإنسانية، على عكس موقف حركة تحرير السودان التى كانت تسعى إلى التناغم مع مواقف داعميها الدوليين . كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن انجمينا الثانية لم تبدأ من حيث تعثرت المفاوضات السابقة، ولكنها تناولت أجندة جديدة أصبحت الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية طبقاً لأولويات المجتمع الدولى ثم يتم تناول القضايا السياسية بعد ذلك . وهكذا بدأت خطوة جديدة فى تدويل قضية دارفور وشملت تدويل كل من المنبر التفاوضى وأجندة التفاوض الأمر الذى أسس بشكل واضح لقبول دور دولى فى الإشراف والرقابة على أى بنود يتم الاتفاق عليها .[1]

وقد بدأت المفاوضات بشكل متعثر وبطريقة غير مباشرة حيث كان وفد حكومة السودان يتحفظ على التفاوض المباشر وجهاً لوجه فى حضور مراقبى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وامتنع عن حضور الجلسة الافتتاحية لهذا السبب، وطلب بأن تقتصر رعاية المفاوضات على تشاد بمساعدة الاتحاد الأفريقى، وأكد هذا الموقف أيضا وزير الخارجية السودانى مصطفى عثمان إسماعيل الذى شدد على أن موقف الحكومة السودانية الثابت من محادثات انجمينا - بشأن إجراء المحادثات تحت

---

[3] المرجع السابق – بدون رقم صفحة .
[1] سليمان محمد خليل العناني - مرجع سابق تم ذكره - ص 64 .

رعاية الإتحاد الأفريقى - يتسق مع ميثاق الأمم المتحده الذى يعطى المنظمات الإقليمية الحق فى معالجة النزاعات الداخلية بإعتبارها أكثر دراية بواقعها، معبرا عن القلق الشديد من الوجود الأمريكى والأوروبى الكثيف فى محيط المحادثات. وفى المقابل كان وفدا حركة تحرير السودان وحركة العدالة المساواة يتمسكان بحضور المراقبين بالنظر إلى اتهامه لتشاد بالانحياز لصالح الخرطوم. وقد لعب رعاة هذه المحادثات دورا مكثفا لتقريب المواقف بين أطراف الأزمة، وانتهى ذلك بقبول الحكومة السودانية مشاركة الأطراف الأمريكية والأوروبية فى المحادثات من أجل المشاركة فى الإطار الإنسانى للأزمة فقط، مع الاكتفاء بالاتحاد الأفريقى كوسيط فى الشئون السياسية والأمنية، استناداً إلى أن الأزمة فى دارفور لا تحتاج لمثل هذا التدخل الدولى الكبير من وجهة نظر الحكومة السودانية .

وبعد الكثير من الخلافات وقع الطرفان فى 8 أبريل 2004 على اتفاق لوقف إطلاق النار، اشتمل على عشر نقاط أساسية كان من أهمها وقف العدائيات لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح أسرى الحرب والآخرين الموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنسانى للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين ووقف الخصومات والحملات الإعلامية. كما التزمت الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة على أن يتم تجميع قوات المعارضة فى مواقع يتم تحديدها مع تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى، بشرط احترام سيادة جمهورية السودان. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك بند ينص على اجتماع الأطراف للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفكير فى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور، خاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فى إطار مؤتمر يضم كل ممثلى دارفور.غير أن المفاجئ أن كلاً من حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان أصدرتا تصريحين يكادا يكونا متطابقين فى 26 و 27 أبريل 2004

على التوالى يتنصلان فيهما من هذه الاتفاقية.[1] وأكدت الحركتان أن ممثليهم قد تم تخويلهم فقط للتوصل إلى التفاصيل الفنية لإنشاء لجنة وقف إطلاق النار، وبأن هؤلاء الممثلين قد أُرهبوا ليقوموا بالتوقيع، وأنه قد تم استدعاؤهم ليقدموا تفسيراً لتصرفاتهم.

ويشير أحد تقارير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الاتفاقية شابها عدد من نقاط الضعف، حيث كانت فقيرة الصياغة، وبدا بها بعض التناقض بين النسختين العربية والإنجليزية، ووقوع بعض الانشقاقات داخل كل من حركتى التفاوض، وإلى أن وجود شريف حرير فى انجمينا كمنسق لفريق جيش تحرير السودان أدى إلى خلق بعض التوترات الداخلية، حيث أدى إلى تهميش دور رئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور، وساهم فى ذلك اختلاف انتماءاتهما القبلية. كما أظهر هذا الحدث مقدرة عناصر حركة تحرير السودان من الزغاوة على استقطاب تأييد ومساندة قواعدهم فى المنفى فى مقابل عدم تمكن قادة الفور والمساليت من ذلك. كما تعرضت حركة العدل والمساواة لخلافات داخلية جرى على أثرها الإعلان عن تنحية خليل إبراهيم رئيس الحركة وبعض القادة الآخرين، إلا أن ذلك تم احتواؤه فيما بعد لكى يقوم خليل إبراهيم بعد ذلك بفصل القائد الثانى فى الحركة اللواء عبد الله عبد الكريم متهماً إياه بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية السودانية وتلقى أموال لشق صفوف الحركة.

وقد أصبح هذا الاتفاق بعد ذلك محورا أساسيا فى الجهود الرامية لتسوية أزمة دارفور سلميا، فهو لم ينص فقط على وقف إطلاق النار وفتح ممرات الإغاثة بل أنه وضع الأساس المناسب لبدء مفاوضات لمعالجة الأبعاد السياسية لأزمة دارفور خلال أسبوعين من التوقيع على هذا الاتفاق، والتى حددها الاتفاق فى 21 أبريل التالى من أجل بحث الأبعاد السياسية للأزمة، جنباً إلى جنب مع بحث الترتيبات الخاصة بنشر قوات لمراقبة وقف إطلاق النار.

وفى أعقاب ذلك تركزت الجهود الدولية بعد اتفاقية 18 أبريل 2004 لوقف إطلاق النار على تقديم العون الفنى والمادى لإقامة لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار مع إبداء اهتمام أقل بالأبعاد السياسية للصراع. كما أوكلت للاتحاد الأفريقى مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار واستقطاب الموارد

[1] هانئ رسلان - أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية - السنة الخامسة عشرة - العدد 157- 2005- بدون رقم صفحة .

اللازمة لعملها ووضع مراقبين ميدانيين. وقد اجتمعت لجنة السلم والأمن للاتحاد الأفريقى فى منتصف أبريل 2004، وقصرت حصرياً تعبير المجتمع الدولى الوارد فى اتفاقية انجمينا على الدول الأفريقية، وإن كان قد تم تعديله فيما بعد بسبب رغبة حركتى التمرد فى وجود عدد أكبر من المراقبين، مع وجود مراقبين أجانب غير أفارقة فى كل فرقة للمراقبين.وفيما يتعلق بآلية مراقبة وقف إطلاق النار بدارفور، قدم الاتحاد الأفريقى اقتراحاً ضم العناصر التالية:

- نشر قوة من دول الاتحاد الأفريقى مؤلفة من (100 - 300) جندى فى دارفور، تشارك فيها بصورة خاصة ثلاث دول أفريقية.

2- تشكيل لجنة للعمليات من ممثلى أطراف النزاع والوسيط التشادى، ومراقبين أفارقة من نيجيريا وغانا، والسنغال، وناميبيا، وموزمبيق، والجزائر، بجانب ممثلين للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة فى فريق التحقيق.

3- تشكيل لجنة سياسية مكونة من اثنين من الحكومة السودانية، ومثلهما من حركتى العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، والاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة فى فريق التحقيق.

3- تأسيس مقر لرئاسة المفوضية فى مدينة الفاشر فى دارفور.

4- دعوة الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للمشاركة فى تمويل عملية انتشار قوات المراقبة وشدد الاقتراح على ضرورة أن يكون نشر القوات مسبوقاً بتنظيم زيارات ميدانية لوفد مشترك من الاتحاد الأفريقى وممثلين للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لزيارة دارفور لمعاينة الأوضاع على الأرض قبل نشر قوات المراقبة.

وقد بدأت المرحلة الثانية من المباحثات فى 21 أبريل 2004 برعاية الرئيس التشادى إدريس ديبى، وحضور مراقبين من الاتحاد الأفريقى والإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وقدم الطرفان مقترحاتهما حول القضايا المطروحة فى هذه الجولة، حيث قدمت الحكومة السودانية تصوراتها بشأن الأزمة، وتصورها لمستقبل العلاقة بين دارفور والمركز والقضايا الخاصة بتنمية الإقليم ومشاركته فى القضايا المركزية.

ومن أجل تحديد أسس وأطر التعاون وقعت الحكومة السودانية مع وفد الاتحاد الأفريقى اتفاقاً فى 4 يونيو لتحديد شكل العلاقة بين الجانبين قبل بدء مهمة قوة المراقبة الأفريقية. وبموجب هذا

الاتفاق، وافقت الحكومة السودانية على نشر 120 مراقبا من الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحكومة السودانية وحركتي المعارضة (العدل والمساواة، تحرير السودان) والوساطة التشادية في دارفور. ويتولى المراقبون تحديد المواقع التي يحتلها مقاتلو المعارضة المسلحة والتحقق من شل حركة الميليشيات المسلحة، بالإضافة إلى موافقة الحكومة السودانية على منح اللجنة تسهيلات جمركية لإدخال أجهزتها ذات الصلة بمهام المراقبة، علاوة على تحديد الحصانات الدبلوماسية الممنوحة لأفراد قوة المراقبة، وذلك بهدف تسهيل وتيسير كافة الاجراءات حتى تقوم اللجنة بمهامها كاملة وفق نصوص اتفاقية الهدنة الموقعة في العاصمة التشادية، وبما يؤدى إلى تهيئة المناخ الملائم لحل القضية الإنسانية في ولايات دارفور وايجاد حل سياسى تفاوضى للأزمة من خلال المفاوضات والحوار. وبالرغم من وصول المراقبين الذين بلغ عددهم 80 مراقبا إلى دارفور بالفعل، إلا أنهم لم يتمكنوا من أداء عملهم بالشكل المطلوب لافتقادهم الدعم اللوجستى المناسب (مقار إقامة مجهزة، عربات للتنقل، أجهزة اتصال حديثة، قوات لحماية تحركاتهم)، كما استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار فى دارفور، وألقيت المسئولية بالدرجة الأولى على قوات الجنجويد، وهو ما أثار احتجاجات دولية مستمرة، ووصل الأمر إلى إعلان الاتحاد الأوروبى استعداده لإرسال مراقبين إلى دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار، وتحديد الأطراف التى تنتهك هذا الاتفاق، وهو ما رفضته الحكومة السودانية، استنادا إلى أن اتفاق انجمينا لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية والمتمردين يحدد التزامات للطرفين بهدف إعادة الاستقرار إلى المنطقة، ولم يشر الاتفاق إلى أى تدخل خارجى لحفظ السلام أو المراقبة فى دارفور، وإنما حدد تدابير تتم عبرها عودة الاستقرار. وبالتالى، فإن دور المجتمع الدولى يتمثل فى مساعدة الطرفين لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.[1]

الدور النيجيري :

[1] هاني رسلان – المرجع السابق - بدون رقم صفحة .

على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين، إلا أن نيجيريا حرصت على الاضطلاع بدور فعّل في أزمة دارفور انطلاقاً من مبدأ أن أي تدخل أجنبي أو دولي في هذه الأزمة سيؤدي إلى عدم استقرار في منطقتي وسط وغرب أفريقيا، ما سيؤثر على نيجيريا حتماً . [1]

قامت نيجيريا بالعديد من الجهود بمشاركة كل من ليبيا ومصر وتشاد لحل أزمة دارفور وتجنب السودان خطر التدخل الخارجي، وبوصف الرئيس النيجيري أوباسانجو رئيساً للاتحاد الأفريقي قامت نيجيريا ببذل مساعيها لإنجاح المفاوضات منذ بدايتها في تشاد وحتى انتقالها إلى العاصمة أبوجا، وكان الرئيس النيجيري قد اقترح عقد قمة في ليبيا لأزمة دارفور لوضع الخيارات أمامها، وهي إما تدويل القضية وتدخل المجتمع الدولي ليكون هو الفاعل في الحل وإما تفعيل الدور الإقليمي وإعطاء الدول الأفريقية المتأثرة بالصراع في دارفور مباشرة زمام المبادرة، واختارت القمة التي حضرها الرئيس المصري حسني مبارك والليبي القذافي والنيجيري أوباسانجو إضافة إلى إدريس دبي الرئيس التشادي، الخيار الذي لا بد أن تتخذه، وهو أن تجنب جميع هذه الدول التدويل وأن يفعل الدور الإقليمي[2].

وكان للرئيس النيجيري أوباسانجو، وهو رئيس الإتحاد الأفريقي، دور بارز في رفض التدخل الخارجي والتعويل على دور الإتحاد الأفريقي في حل الأزمة من خلال إرسال مراقبين لوقف إطلاق النار، ومن ثم توسيع صلاحيات القوة الأفريقية لتشمل حماية المدنيين[3].

أيضاً لعبت نيجيريا دور الوسيط بين الحكومة السودانية وحركات التمرد ، حيث رعت عدة جولات تفاوضية، ومنها جولة أبوجا في أغسطس 2004م والتي وافق السودان خلالها على نشر زيادة حجم إنتشار قوات الإتحاد الأفريقي في الإقليم شرطه أن تستخدم هذه القوات لنزع أسلحة المتمردين.[4]

بتاريخ 5 أيار مايو 2006م قامت حكومة السودان وفصيل واحد من جماعة متمردة جناح من جيش تحرير السودان تهيمن عليه الزغاوة بقيادة ميني ميناوي بالتوقيع على اتفاق جرى التفاوض عليه

---

[1]) أسامة علي زين العابدين - مرجع سابق .

[2]) حسن صالح محمد علي أبوه – قضية دارفور – موقع الإنترنت: http://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24 - بدون رقم صفحة .

[3]) أسامة علي زين العابدين - مرجع سابق – بدون رقم صفحة.

[4]) حسن مكي - لسيد فليفل – مرجع سابق – ص 272 .

برعاية الاتحاد الافريقي في أبوجا بنيجيريا ، وانحصر التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور بين الحكومة والحركات المسلحة، وولد هشاً لخلوه من الدعم الشعبي ، فاللاجئون والمشردون داخلياً والنساء والشباب والمجتمع المدني والأطراف السياسية التقليدية ما كان لديهم مقعد على طاولة أبوجا، كما غاب زعماء القبائل في دارفور الذين من دون تعاونهم لا يمكن القيام بعمليات نزع السلاح وعرب دارفور الذين لولاهم ما كان بمقدور الحكومة الاستمرار في الحرب. وتعاظم الشك والعداء بفرض مواعيد نهائية وممارسة ضغوط شديدة على الأطراف بغية التوقيع، وبالرغم من أن الإتفاق مازال ناقصا بالنظر إلى عدم توقيع اثنين من الفصائل المسلحة عليه هذه إلا أنه حقق إنجازا هائلا تمثل في وضع حد للقتال الدائر في الإقليم[1].

وأقرت اتفاقية سلام دارفور مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم في جميع مؤسسات الدولة من خلال معايير متفق عليها، وأن تتم مراعاة المشاركة في الخدمة المدنية والهيئة القضائية والقوات المسلحة والشرطة وكل الأجهزة الأخرى للدولة مع الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالمؤهلات والكفاءة.

ومما حملة الاتفاقية لأهل دارفور إيجاد نظام حكم فيدرالي يكفل تحويلاً فعليا للسلطة وتوزيعاً واضحاً للمسؤوليات بين المركز ومستويات الحكم الأخرى، وتحديد معايير وأساليب ممارسة السلطة وتقاسمها بحسب نتائج الانتخابات وفقاً لأحكام الدستور، وكفالة مشاركة النساء على نحو متكافئ وفعلي في أجهزة صنع القرار على جميع المستويات ومنحت الاتفاقية لدارفور منصبا سياديا يأتي في الترتيب رابعاً بعد الرئيس ونائبه الأول ونائب الرئيس، بمسمى كبير مساعدي الرئيس وهو منصب مستحدث لم يكن موجوداً سابقاً طوال عهود الحكم المنصرمة. و كونت الاتفاقية لدارفور سلطة إقليمية انتقالية تتشكل من كبير مساعدي رئيس الجمهورية، وحكام ولايات دارفور الثلاث، رؤساء مناوبين، وعضوية رئيس مفوضية إعادة التأهيل والتوطين، ورئيس صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية، ورئيس مفوضية أراضي دارفور، ورئيس مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية، ورئيس مفوضية تعويضات المتضررين من الحرب، ورئيس مجلس دارفور للسلم والمصالحة وآخرين. وتم تشكيل تلك السلطة من رئيس الجمهورية بتاريخ 1 أبريل (نيسان2007 (م وفق المادة 1/58/م من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005، والمادة 2/2 من المرسوم الجمهوري 18 لسنة 2006م، والمادة 6 الفقرة 50

[1]) جولي فلينت - الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور- ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري رقم 19 - المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف – 2010م – ص16 .

من اتفاق سلام دارفور.[1]

واختصاصات السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور وفق ما أورده قرار رئيس الجمهورية هي الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن تنسيق تنفيذ الاتفاق الذي تم في أبوجا، وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين، وتنسيق إقرار الأمن وتعزيز السلم) والمصالحة عبر أراضي دارفور، والتدابير التشريعية والتنفيذية، والتوصية بما يعزز التعاون بين ولايات السودان الأخرى ودارفور في سياق الوحدة مباشرة بين الحكومة الاتحادية وكل ولاية على حدة فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية وأي مهام أخرى تتفق عليها الأطراف المتمثلة في سلطة دارفور الانتقالية، والتي حددت لها الاتفاقية بممارسة سلطاتها من دون المساس بالسلطات والمهام الدستورية لولايات دارفور الثلاث.[1]

ويعد اكتمال التعيينات في السلطة الانتقالية لدارفور هو المكسب الأول والظاهر، وقد تم بالفعل تعيين رئيس هذه السلطة وهو في ذات الوقت كبير مساعدي رئيس الجمهورية وفق اتفاقية أبوجا ومعه رؤساء المفوضيات المشار إليها آنفاً . كما تم تعيين عدد من أبناء دارفور بالحركات المسلحة في المناصب المنصوص عليها لتمثيل الإقليم في الجهاز التنفيذي لحكومة السودان والتي قالت إنه قبل إجراء الانتخابات وبغية التعبير عن الحاجة لتحقيق الوحدة والشمولية، تضمن حكومة السودان تمثيلاً فعلياً لأهل دارفور بما في ذلك حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة الحاملتين للسلاح. ففضلا عن مناصب الوزراء الثلاثة، ومناصب وزراء الدولة الثلاثة التي يشغلها دارفوريون في الحكومة القائمة تظل مشغولة بهم، ويتم تخصيص وإضافة منصب وزير رابع ومنصبين إضافيين لوزير الدولة يكونان مرشحين من الحركتين كما تمت تعيينات المفوضيات، وتعيين والي لولاية غرب دارفور ونائبي والي بولايتي شمال وجنوب دارفور، وأعضاء إضافيين وفق تناسب محسوب في المجلس الوطني الاتحادي .

وأعطت اتفاقية أبوجا لدارفور بولاياتها الثلاث الحق في تحصيل وإدارة الحصة الولائية من دخل البترول وأي موارد طبيعية أخرى تنتج في ولايات دارفور، وتحصيل وإدارة تكاليف الخدمات الولائية والرسوم العقارية وضرائب الملكية والرسوم الزراعية ومشاريع الحكم الولائي والمحميات الطبيعية والضرائب المتعلقة بالسياحة في دارفور، وإدارة القروض والاستدانة المحلية والأجنبية وفقا للجدارة الائتمانية

[1] كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة التاسعة) اتفاقية أبوجا ماذا أعطت لدارفور؟ جريدة الشرق الأوسط - العدد 10477 - اغسطس 2007 – بدون رقم صفحة .

[1] المرجع السابق - بدون رقم صفحة .

للحكومات الولائية شرط أن تكون منسجمة مع إطار سياسة الاقتصاد الكلي القومي لحكومة السودان، ولولايات دارفور أيضا تحصيل الإعانات المقدمة من جانب الدولة، والمساعدات المالية الأجنبية، ومخصصات صندوق عن نشاط تجارى أو غيره تدفع في حساب صندوق الدخل القومي الذي تديره الخزينة والإيرادات القومية المحصلة على المستوى القومي أو من جانب الحكومة السودانية بما في ذلك إيرادات أي وزارة أو حصة الحكومة من أرباح أي مؤسسة أو شركة ناتجة القومية. وأكدت الاتفاقية على ضرورة قيام الحكومة الاتحادية بتحويلات مالية للوفاء باحتياجات ولايات دارفور من المصروفات بعد اعتماد إجراءات للتسوية المالية وفق ما تحدده مفوضية منشأة بناء على اتفاقية نيفاشا الموقفة لحرب الجنوب لتخصيص ومراقبة الموارد في الدولة . ولقد منحت الاتفاقية ولايات دارفور حق رفع دعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا في الدولة في حالة قيام الحكومة القومية باحتجاز الأموال المستحقة لولايات دارفور.

وجدير بالتذكير أن الاتفاقية ضمنت تمثيل مصالح وآراء أهل دارفور من خلال مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد بما يحقق الإنصاف والشفافية في تخصيص الأموال لفائدة ولايات دارفور مثلما لغيرها من ولايات البلاد وتقوم الحكومة القومية بتحويلات مالية ملائمة لفائدة الإقليم، وقد أوجبت اتفاقية أبوجا إجراء تقييم شامل لاحتياجات ولايات دارفور كمسألة أولوية قصوى بإنشاء بعثة تقييم مشتركة لتلك الاحتياجات وحازت دارفور بالفعل على300 مليون دولار عن العام 2006م اعتمدتها الحكومة القومية في الموازنة العامة وبدا الصرف لها، ونشرت المناقصات لتجديد شبكة المياه بنيالا في الصحف، وسيتم صرف 200مليون دولار للسنة الواحدة خلال العام الحالي 2007م والعام المقبل 2008 لصندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية الذي تم تعيينه، وتتم تسوية المبالغ بناء على تقارير بعثة التقييم المشتركة. ومكسب آخر رمت به اتفاقية أبوجا في دارفور هو انسياب الحركة التجارية بسلام إذ خفت معدلات اعتراض الشاحنات التجارية فصارت حركة البضائع والسلع أكثر سهولة مما قبل توقيع الاتفاقية، وصارت الأغذية والسلع بمختلف أصنافها في متناول اليد في مختلف أنحاء دارفور.

ومن بشائر ما تحقق الآن أن كثيرين من المزارعين استطاعوا زراعة حقولهم واستفادوا من موسم الخريف والأمطار التي هطلت العام المنصرم وحدث تحسن واضح جداً في مستوي الغذاء، وقد أشارت التقارير بما فيها تقارير منظمات الأمم المتحدة إلى انخفاض في معدلات الوفيات.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا مقدرا من النازحين رجعوا إلى قراهم بعد المصالحات القبلية فقد تمت مصالحات قبلية كبيرة في غضون الأشهر الماضية واستتب الأمن، والآن أصبح ثمانون في المائة من أراضي دارفور آمنا، والعمليات العسكرية غير موجودة إلا حول بؤر للحركات المسلحة الرافضة لتوقيع اتفاقية أبوجا للسلام.

ومما ربحته دارفور إعفاء طلاب الجامعات من أبناء دارفور من الرسوم الدراسية الجامعية كانوا قد عجزوا عن الوفاء بها بسبب تداعيات الحرب والنزوح والهجرة والضنك المعيشي. ومن المكاسب التي حققتها الاتفاقية أنها صارت مرجعا لترتيب العلاقات مع دول الجوار خاصة دولة تشاد المحايدة لدارفور، إذ صارت أي قضية تنشأ سواء أمنية أو ثنائية بين السودان وتشاد تربط بالاتفاقية، وهو الشيء الذي لم يكن في السابق، ومجرد اعتماد الاتفاقية وتشكيلها مرجعاً أسهم ويسهم في تحقيق الاستقرار ويعود بالنفع والفائدة لإقليم دارفور الملتهب منذ عقود من الزمن .

لقد سارعت حكومة الوحدة الوطنية في السودان فور الإعلان عن توقيع اتفاق سلام دارفور بالعاصمة النيجيرية أبوجا بتاريخ 2006/5/5م ، إلى إنشاء عدة آليات لتنفيذ الاتفاق ، وقد جاء على رأس تلك الآليات «اللجنة العليا»، التي يرأسها رئيس الجمهورية، هذا بالإضافة إلى الآليات المشتركة مع الحركات الموقعة على الاتفاق ، فضلاً عن الاتحاد الإفريقي ، وتحقيقا لأحد أهم موجهات الاتفاقية ألا وهو القيام بالاتصال بالأطراف غير الموقعة عليها بغية إقناعهم وحثهم على الانضمام إليها، فقد ظلت تلك الاتصالات تتواصل مع هؤلاء منذ توقيع الاتفاق، وقد أفضت إلى انضمام العديد من الفصائل والقادة الميدانيين وكثير من الأفراد إلى ركب السلام، وما زالت الاتصالات تتواصل في هذا الصدد.[1]

وعلى صعيد الإجراءات القانونية والدستورية التي أعقبت التوقيع على اتفاقية أبوجا، صدر عفو عام عن المتمردين بقرار من رئيس الجمهورية، كما تم إطلاق سراح السجناء على ذمة تورطهم في أعمال التمرد ضد الدولة في دارفور، ومن جانبه صادق المجلس الوطني (البرلمان) ومجلس الولايات على الاتفاقية بعد أيام قليلة من تاريخ التوقيع وفي ذات السياق تم تعديل دساتير ولايات دارفور لكي تتماشى مع اتفاقية أبوجا. وفي مجال قسمة السلطة تم اتخاذ الإجراءات التالية في إطار تطبيق الاتفاقية:

1. تعيين رئيس الفصيل الموقع في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية .

[1] كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ اتفاقية أبوجا ماذا أعطت لدارفور - المرجع السابق – بدون رقم صفحة.

2. تعيين وزيري دولة في مجلس الوزراء الاتحادي .
3. تعيين وزير بحكومة ولاية الخرطوم.
4. تعيين 12 عضواً بالمجلس الوطني من الحركات الموقعة.
5. تعيين رئيس صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية.
6. تشكيل مفوضية أراضي دارفور.
7. تعيين رئيس مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين.
8. تخصيص منصب والي غرب دارفور للفصائل المعنية وتعيين شخص منهم ليكون والياً عليها .
9. أصدر ولاة ولايات دارفور الثلاث كافة التعيينات الولائية المنصوص عليها في الاتفاقية في الجهازين التنفيذي والتشريعي .

أما في مجال التنمية والخدمات، وفي إطار منح ولايات دارفور نوعاً من التمييز الايجابي، نظراً للظروف الصعبة التي ظل يشهدها الإقليم مؤخراً، فقد قررت الحكومة إعفاء طلاب دارفور من الرسوم الدراسية لمدة 5 سنوات .

وفي مجال قسمة الثروة تم إكمال المسح الخاص بتحديد احتياجات دارفور، وإلى جانب ذلك فقد أعلنت حكومة الوحدة الوطنية في السودان فور توقيع اتفاق أبوجاعن تعهدها بتأمين الاحتياجات الغذائية الطارئة للمتضررين في دارفور. وأكدت الحكومة ضرورة الالتزام بالإجراءات الجديدة للمتضررين في دارفور بمقتضى اتفاقية أبوجا.

وفي مجال الترتيبات الأمنية تم ما يلي :

1- بعد توقيع الاتفاقية مباشرة صدرت الأوامر بوقف إطلاق النار.
2- تم تكوين العديد من اللجان الحكومية والمشتركة مع الحركات للتنفيذ .
3- قدمت الحكومة الخطط والمعلومات المتعلقة بتطبيق الترتيبات الأمنية، بما فيها خطط استيعاب مقاتلي الحركات السابقين، ويجري الآن التشاور حولها مع الحركات والإتحاد الإفريقي .
4- تم نزع سلاح عدد كبير من أفراد الميليشيات.
5- أمنت الحكومة بتزويد الحركات بالدعم اللوجستي غير العسكري .

6- تم إنشاء مفوضية لنزع السلاح وإعادة الدمج وقد شرعت في القيام بمهمتها في دارفور للإسهام في إنجاح الاتفاق .

أما في مجال تسهيل ومراقبة العمل الإنساني، من أجل رفع المعاناة عن النازحين والمتضررين عموماً بأعمال العنف في الإقليم، فقد طالبت الحكومة كلاً من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بالتعجيل بإنشاء «الوحدة المشتركة لتسهيل ومراقبة العمل الإنساني وتفعيل عملها. وفي إطار الحرص على تطبيق توصية الاتفاقية الخاصة بتشجيع المصالحات الأهلية، وتشجيع الحوار الدارفوري . الدارفوري، عقدت الجلسة الافتتاحية للجنة التحضيرية لقيام ذلك الحوار، وقد حثت الحكومة الاتحاد الأفريقي على التعجيل بتمكين اللجنة من بدء جلسات العمل، وذلك حتى يتم التئام ذلك الحوار في اقرب وقت ممكن.[1]

ولكن بوصول الحركات الموقعة إلى الخرطوم اصطدمت بواقع آخر عندما بدأت في تنفيذ الاتفاق فكانت المراوغة ومحاولة كسب الوقت وشراء الذمم والسعي لتفكيك الحركات من الداخل هي سياسة الحكومة في تعاملها مع اتفاق أبوجا إلى جانب مشكلات الحركة الداخلية المتمثلة في غياب المؤسسات والإدارة والتنظيم وندرة الكادر السياسي المخلص مما أدى إلى إطالة أمد تنفيذ الاتفاقية بل حاولت الحكومة إلى عدم دفع استحقاقات المالية للاتفاقية التي تساهم في تنفيذ مشروعات التنمية وتعويض الضحايا كما لم يتم نزع سلاح الجنجويد فضلا عن عدم إجراء الاستفتاء حول الوضع الإداري للإقليم.

الان اتفاقية ابوجا مجمدة من الطرف الحكومي ومنذ مدة طويلة وعدم تنفيذ بعض بنودها أدى إلى عودة بعض قيادات الحركة إلى الحرب مرة أخرى وعلى رأسهم الرئيس السابق للحركة مني أركو مناوي وابو القاسم امام الحاج.[1]

مما سبق يرى الباحث ان استشعار السلام وتحقيق الامن الشامل وعودة الحياة الى ما كانت عليه يبدو هدفا بعيدة المنال فى المستقبل القريب والرهان على وثيقة الدوحة اساسا لاستكمال السلام فى دارفور تراجع بسبب التحول النسبى من الاجندات الجهوية الى الحرب تحت مظلة الجبهة الثورية التى توجهت نحو رؤيتها للحل الوطنى الشامل الذى يجد الترحيب من غالبية مكونات الاحزاب السياسية بما

[1]) كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ اتفاقية أبوجا ماذا أعطت لدارفور - المرجع السابق – بدون رقم صفحة.

[1] صديق عبدالله نایر عروس - اتفاقيات سلام دارفور وغياب الإرادة السياسية- صحيفة حريات 2012م - ص15 .

فيها حزب المؤتمر الوطنى الحاكم الذى يجتهد لمشاركة الجميع فى صناعة الدستور القادم ليكون مدخلاً لحل مشاكل الحكم فى السودان.

الفصل الثالث

الدور القطري في تعزيز سلام دارفور

- **المبحث الأول : عملية بناء السلام**
- **المبحث الثاني : جهود دولة قطر في تعزيز سلام دارفور**

المبحث الأول

عملية بناء السلام

نظريات في دراسات السلام والنزاع:

من المعروف أن مجال دراسات السلام والنزاع كأي حقل علمي آخر مبنية على تعددية الأصول الأكاديمية والمنهجية مما يساعد الباحثين في هذا المجال على أن يستعينوا بنظريات وإطارات فكرية من مجالات عديدة مثل الاجتماع والاقتصاد والعلوم والسياسية وعلم النفس والاتصال والثقافة وغيره. ولهذا الأمر أهمية كبرى إذ أنه باستخدام نظريات من مجال أكاديمي واحد يستحيل فهم الأبعاد المختلفة للنزاع وأساليب تحقيق السلام . ويمكن تقسيم النظريات السائدة في مجال السلام والنزاع إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

* نظرية شاملة : ويقصد بها تلك التي تهدف إلى تفهم المسارات العامة للبشرية وسنن الحياة بالطبع فإن المفاهيم الدينية تعتبر من ضمن تلك العقائد والنظريات التي يراها معتنقيها ليس كنظريات بالطبع وإنما كحقائق مطلقة كما أنزلها الخالق سبحانه وتعالى ، كما أن نظريات مثل الماركسية تندرج تحت هذه المجموعة أيضاً إذ أنها تسعى لإثبات سنن ثابتة شاملة .

* نظريات متوسطة المدى :- هي تلك النظريات التي لا تسعى لفهم وإثبات سنن الحياة الشاملة وإنما تسعى لتفهم أوجه معينة من حركة المجتمع تتعلق بظواهر اجتماعية محددة . [1]

وتعتبر نظرية الحرمان النسبي التي تعنى بظاهرة الثورات والاحتياجات الجماعية من أهم نظريات تلك المجموعة بجانب نظرية A anomie التي تعنى بظاهرة (الانحراف الاجتماعي) ويمكن أن

[1]) زياد الصمادي - حل النزاعات - برنامج دراسات السلام الدولي - جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة - 2009-2010 م - ص 12 .

نضيف هنا نظريات الثقافة ونظريات النوع .

* النظريات المحددة المدى : هي تلك النظريات التي تعنى أساساً بفهم السلوك الفردي أو الظواهر الإجتماعية المتصلة أساساً بفهم سلوك الفرد وليس العكس (آي فهم الظواهر الإجتماعية حتى يتسنى فهم سلوك الفرد) وتعتبر النظريات النفسية مثل نظرية فرويد نظريات التعلم الاجتماعي من ضمن نظريات هذه المجموعة.

أهم النظريات السائدة في دراسات السلام والنزاع :

1- نظرية الاحتياجات الأساسية:

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات التي تحدث وتتفاقم عندما يجد أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هنالك آخرين يعوقون إشباعها . ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويعدون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية . على سبيل المثال ، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجاً فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجدها بديلاً .وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة .[1]

وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة وعليه فإن حل النزاعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد ُشبعات لهذه الاحتياجات، وقد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم. على سبيل

[1] زياد الصمادي- المرجع السابق - ص (12-13) .

المثال ،فإن النزاع العربي – الإسرائيلي من وجهة نظر كل طرف أن ذات الرقعة الأرضية هي التي تشبع احتياجاتهم للانتماء والهوية . وبالتالي فإن إيجاد حلول هنا أمر بالغ الصعوبة يتطلب قدرات إبداعية لإشباع حاجات كل الأطرف .

2- نظرية النوع :

الافتراض الأساسي في نظريات النوع والنظريات النسائية بصفة عامة هو أن حركة الإنسانية قد شهدت ظلماً شديداً تجاه النساء وهن نصف البشرية.وتُفرق تلك النظريات بين فكرة الجنس البيولوجي وفكرة النوع حيث أن الرجل والمرأة يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي ولكن اختلافهما من حيث النوع هو اختلاف فرضته التركيبة الإجتماعية . وهذا الأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل علة المرأة ثم تولدت قيم اجتماعية ودينية كرست هذا التفوق مما أدي إلى إقصاء المرأة من المجال العام وقصر جهدها في حدود المجال الخاص ثم التقاليد والعادات التي حملت المرأة مسئولية شرف الجماعة وشرف الأسرة خاصة في مجال العلاقة مع الرجال غير المقربين . وقد أدى هذا إلى الظلم وهذه التفرقة بالتالي أضرار نفسية واجتماعية للنساء والرجال ، كما أدى إلى حرمان البشرية من مجهودات نصف أعضائها . ويرى مؤيدو هذه النظرية أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي إلى استمرار العديد من النزاعات الإجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامة.[1]

هذا ويرى بعض الباحثين في تلك النظريات وليس جلهم أن المرأة قادرة بطبيعتها على أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل ،ولذلك فإن إقصائها من المجال العام يحرم البشرية من جهودها في صنع وبناء السلام. وعلى الجانب الآخر يرى معارضو هذه الفكرة أن سبب الاعتقاد بأن المرأة صانع سلام أفضل

[1]) زياد الصمادي - المرجع السابق – ص 13 .

من الرجل يعود إلى سياسات إخضاع المرأة لقرون طويلة واستئناسها لترضي الرجل، وأنه لو تم التعامل مع المرأة مثل التعامل الرجل فإنها ستبدي نفس التوجه لصنع السلام أو عدمه. وربما يكون دور النساء في إبقاء نار الثأر مشتعلة هو أحد النماذج المؤيدة لهذا الاتجاه. وبغض النظر عن الجدل السابق بشأن دور المرأة في صنع السلام، فإن الثابت والمتفق عليه أن المفاهيم الاجتماعية لدور ووضع المرأة والرجل تلعب دوراً هاماً في مصادر النزاع وفعاليته. ولذلك فإن النظريات الذكورية تأخذ الآن حيزاً كبيراً في دراسات النوع لتوضيح كيف أن التربية الإجتماعية للذكور التي تحثهم علي استخدام قوتهم العضلية وعلى إخفاء مشاعرهم لها دور كبير في سلوكهم العدواني أثناء النزاع .

2- نظرية الحرمان النسبي :

تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع والأسباب التي تقود إلي التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة . ومؤسس هذه النظرية (Ted Garr) في كتابه (Why Men Rebel ?) يشرح أن كل مجتمع لديه نوعيتين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدي الشعوب . الآلية الأولى : هي التوقعات أو التطلعات والثانية : هي الإمكانيات . وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل فيها ترتفع مستويات التوقعات والتطلعات على سبيل المثال بعد الانتصار في حرب أو تغيير اجتماعي أو سياسي . [1]

كما يمكن أن تنخفض تلك التوقعات عندما يمر المجتمع بهزيمة أو يواجه كارثة طبيعية . وفي نفس الوقت فإن كل مجتمع لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التطلعات ، وهذه الإمكانيات تتفاوت بناءً على عوامل كثيرة من مرحلة إلى آخري .

[1]) زياد الصمادي – المرجع السابق – ص 14 .

وطبقاً لهذه النظرية فإنه طالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضاً بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة . ولكن احتمالات التمرد تتزايد عندما تتوسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات. ويرى (Garr) أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الإجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم بينما الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما آخذة في التناقص وربما تكون الثورة الإيرانية عام 1978م – 1979م هي أحد أمثلة هذه الظاهرة أو أن ازدياد معدلات التعليم وعوائد النفط قد ساعدت على ازدياد توقعات الأفراد لحياة أفضل ولكن استمرار نظام الشاه في كبت معارضيه والتوزيع غير العادل للثورة – بالإضافة إلى وجود قيادات شعبية تحظى بثقة فئات كبيرة من الشعب – أدى إلى وقوع ثورة لم تكن بحسبان الغالبية العظمى من الباحثين والأكاديميين في تلك الفترة .

3- نظرية التعلم الاجتماعي :

تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل من آجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع . ونظرية التعلم الاجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع هي مبنية علي انتقاد نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع وأسست السلوك الإنساني فيه على فكرة الرد العدواني علي إحساس الانزعاج آي بمعني آخر: Aggression Frustration وطبقاً لنظرية السلوك العدواني كرد فعل علي الانزعاج فإن إحساس هو أحد الأحاسيس الأساسية لكل إنسان . وعندما يطرأ أمر يؤدي إلى إثارة الخوف لدى الإنسان فإنه يشعر بالانزعاج والتوتر ويستبدل الإحساس بالخوف إلى إحساس بالأمان .ويكون اختيار هذا السلوك مبني على التربية والتعلم الاجتماعي اللذين يوفران للإنسان مجموعة من السلوكيات التي يستخدم أحدها أو بعضها لدرء الخوف والانزعاج ، وبعد السلوك العدواني هو أحد هذه السلوكيات التي يتعلمها الإنسان كرد فعل، ومن مؤسسي هذه النظرية الباحثين (Miller) و (Dollard).إلا أن باحثين جدداً في مجال التعلم الاجتماعي

اختلفوا مع المنظرين السابقين وقدموا نظريات جديدة في التعلم الاجتماعي أظهرت أن السلوك العدواني كرد فعل للانزعاج والتوتر هو مجرد سلوك واحد وأن التربية الإجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سلمية غير عدوانية تؤدي إلى إحلال الطمأنينة بدل الخوف ومعالجة أوجه النزاع . ويعتبر (Pandora) أحد المنظرين الأساسين في هذا الاتجاه. [1]

مفهوم النزاعات

النزاع قديم وجد مع المجتمعات القديمة إلا أنه يمكن القول أنه تطور واستحدثت أشكاله وتوسع بين المجتمعات المحلية لمجتمعات أكبر، كما أن وجود التقارب والتمازج والتفاعل بين المجموعات البشرية أوجد الكثير من النزاعات والصراعات.

إن مصطلح نزاع هو ترجمة لكلمة (Conflict) الإنجليزية وأصل الكلمة لاتيني (Conflictus) التي تعني صراع، نزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال. وتستخدم في الأدبيات السياسية والعلمية بمعانٍ كثيرة ومضامين عديدة مثل (تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، خلاف عائلي، نزاع حدودي، نزاع بين العاملين، وما شابه ذلك.[2]

كما يعرف النزاع بأنه هو صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير لعدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ اشكالاً جديدة تتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة. أحيانا يتسبب عدم الاتصال أو سوء التواصل في عملية النزاع لكنه في الغالب يحدث نتيجة لقضايا أخري مثل القيم والعادات والمعتقدات . [3]

---

[1] زياد الصمادي- المرجع السابق - ص14- 15 .

[2] عبد الوهاب عثمان محمد - ورقة بحثية : دور الحوار في درء النزاع (من منظور إسلامي) - مؤتمر النزاعات من المنظور الإسلامي ورقة رقم (8) - ص (10-11) .

[3] امنة جمعة خاطر - رسالة ماجستير - مركز دراسات وثقافة السلام - أثر النزاعات في السلام والتنمية -2012 - صفحة 8 .

وأيضاً عرف لويس كوسر النزاع بأنه نضال وكفاح في وجهه القيم ومطالبة لوضع غير موجود كالسلطة والثروة والموارد . وهناك تعريف أخر يقول بان النزاع يرجع إلى حالة تكون فيها كينونتان اجتماعيتان أو اكثر يدركان انهما يملكان اهداف مشتركة لكنها غير متوافقة وفي الواقع ان معظم الناس يربطون كلمات وافكار سالبة بالصراع، بينما بناء السلام يفترض ان النزاع جزء اصيل في حياة الانسان ووجود الناس علي البسيطة، والنسق الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والهدف هو تحويل وتغيير الطرق المدمرة في جانب النزاع لتقود إلى مخرجات اكثر بناء واشد ترابطاً فربط النزاع بالمخرجات البناءة بشكل تغير مداركنا إلى ادراك ايجابي، وواحد من الأساليب التي تجعل النزاع الاجتماعي امراً يصعب التعامل معه ويمكن ان يعقدة. [1]

والنزاع الداخلي تنازع بين مجموعات مختلفة سواء عرقية أو سياسية أو دينية من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع غير أن ممارستها غير المنطقية لا تمنع وجود أساليب وأهداف منطقية تقف وراءها ، كما هو مشاهد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية ، والنزاع هو ظاهرة طبيعية في المجتمعات بسبب الإختلاف الدائم بين مصالح أفراده.[2]

مراحل النزاع:

* مرحلة ما قبل النزاع: أي الصراع الذي يسبق اندلاع المواجهة العسكرية.

*مرحلة اندلاع العنف : أي أن المواجهة المسلحة قد وقعت بالفعل فهنا لابد من البحث عن التدابير التي تمكن من وقف إطلاق النار وإرجاع الأمور إلى نصابها والآلية التي تلاءم هذه المرحلة على حسب درجة التصعيد ومقدار المواجهة وكذلك الكثير من الاعتبارات التي تتعلق بالأطراف المتنازعة

---

[1] المرجع السابق - ص4 .

[2] هنادي محمد صديق محمد – إتفاقية نيفاشا وأبوجا – أكاديمية السودان للعلوم - مركز العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية – 2009م – ص3 .

وكذلك البيئة الدولية وغيرها من العوامل التيتؤثر على النزاع تصعيداً وتخفيضاً وتسهل مهمة فض النزاع أو تعقيدها.

*مرحلة ما بعد اندلاع النزاع: أي بعد وقف إطلاق النار والوصول إلى اتفاق يحقق إلى درجة ما مطالب الطرفين في ظل اتفاق عادل.

*وضع بعض الفقهاء مرحلة رابعة: تتعلق بما بعد وقف إطلاق النار ويرون إن هذه المرحلة تعتبر مهمة لأنها ترتكز عليها عملية تنفيذ الميثاق وضمان عدم عودة النزاع مرة أخرى أي عملية الإصلاح وهذه المرحلة سميت بمرحلة تحول النزاع وذلك لأن الاتفاق مجرد حبر على ورق والمقصود بالإصلاح هو إصلاح نفوس والسعي الجاد لخلق علاقات ودية بين الأطراف المتنازعة.

وهذه العملية { أي عملية التحول} تنعكس بدورها على المجتمع بأكمله والدليل على ذلك أن الاتفاق ليس الوسيلة الكافية لوقف النزاع لأن النزاعات تعود بعد كثير من الاتفاقات. [1]

وسائل فض النزاعات:

أولاً : الوسائل السياسية:

1-التفاوض:

هو يعرف بجلوس طرفين أو أكثر حول مائدة واحدة، حيث تجري بينهم عملية أخذ وعطاء لتسوية نزاعا أو خلاف، وتجئ عملية التفاوض شفاهية ولكنها تنتهي بكتابة ما إتفق علية من نصوص في شكل اتفاق أو إعلان يوقع عليه من جانب الاطراف قبل ان تحاول الجهه التنفيذية التوقيع عليه ويدخل في حيز التنفيذ بدءاً من تاريخ التوقيع . كما يعرف التفاوض بأنه الباحثات او المداولات التي تجري بين دولتين او أكثر علي اقليم أحدي الدول المتفاوضة وقد تستضيفة دولة ثالثة أذا تعذر ذلك.

[1]) محمد أحمد عبد الغفار- محاضرات دورة إدارة النزاعات- جامعة أم درمان الإسلامية- مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام-فبراير 2013م - ص15 .

ويجب أن يتمتع الاطراف بحرية كبيرة،والتفاوض من الوسائل الاصيلة في فض النزاعات بين الدول منذ أقدم العصور، فكل الوسائل مادون التفاوض لا تمر إلا عبر طرف ثالث كالمساعي الحميدة والوساطة والتفوفيق والتحقيق والتسوية القضائية، فهو الوسيلة الوحيدة التي تجمع اطراف النزاع مباشرة، وماعداها لا يجد اولوية أو مسعي إلا إذا تعذر التفاوض المباشر، والتفاوض ليس مقصداً في حد ذاته وإنما هو وسيلة سلمية لفض النزاع والوصول إلى اتفاق يلتزم بة الاطراف ، وتلجأ الدول إلى التفاوض حتي يكون لها دور في التسوية، أو اقتسام منفعة وتحقيق مصلحة محددة.[1]

2-التحقيق:

ويعرف وفقاً لاتفاقيات لاهاي في عام 1899-1907 بأنه نوع جديد ومتطور من وسائل تسوية النزاعات ويتمثل في تكوين لجان تتعلق مهمتها بالتحري حول حقائق النزاع وتقديم تقرير بشأنها للطرفين المتنازعين، وللطرفين حرية إقرار ما يمكن إتخاذة، وتتكون لجنة التحقيق عادة بأتفاق مكتوب يوقع علية طرفا النزاع، ويلجأ إلى ذلك النوع من اللجان ونشر تقاريرها كوسيلة أخيرة تحول دون استخدام القوة.

3-المساعي الحميدة :

هي أن يقوم طرف ثالث بالتدخل لدي طرفي أو أطراف النزاع لحثها علي حل الخلاف أو النزاع عن طريق التفاوض المباشر، وتختلف المساعي الحميدة عن الوساطة من حيث أن الوسيط لا يكتفي بحث أطراف النزاع علي التفاوض فحسب وإنما يشارك في الجلوس مع أطراف النزاع، علية فأن الفارق بين المساعي الحميدة والوساطة يعتبر فارقاً هاما، وقد فضلت اتفاقيات لاهاي أن يقوم بالمساعي الحميدة والوساطة طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع. والطرف الذي يقوم بالمساعي الحميدة يتوقف دوره عند

[1]) محمد احمد عبدالغفار- المرجع السابق - ص 25- 26 .

جلوس أطراف النزاع علي طاولة المفاوضات، وهو لا يقترح الحلول ولا يشارك في ايجادها، بل يقتصر دوره علي تهيئة الظروف السياسية والمادية التي تسمح بلقاء طرفي النزاع ويقوم بتوجيه النصائح لطرفي النزاع قبل جلوسها للتفاوض.

4-الوساطة :

أن يقوم بالوساطة طرف ثالث يسعي لا يجاد حل بين طرفي النزاع وذلك عن طريق اشتراكه مباشرة في المفاوضات بغرض تقريب وجهات النظر دون تقديم تصور لحل النزاع بنفسه، وجلوس الوسيط في طاولة المفاوضات مع أطراف النزاع يلعب دوراً ايجابياً، فهوبقدم وجهات نظر تساعد علي تجاوز العقبات التي تعترضهم، والوساطة مثل المساعي الحميدة فهي مساهمة طرف ثالث في حل النزاعات فهما مكملتان لبعضهما البعض في معظم الأحيان ، وقد تكون الوساطة فردية أو جماعية ، أو قد تتم عن طريق هيئة دولية .

وعُرفت الوساطة الجماعية في حل بعض المشاكل الأوربية بما في كثير من الأحيان بمجموعة الاتصال، كما كانت الحال في النزاع الذي دار بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة[1].

5- التوفيق :

تعريفه هو وسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية تتمثل في قيام لجنة مشكلة من متخصصين (قانونيين- سياسيين- دبلوماسيين .. الخ) بدراسة النزاع واعداد تقرير يحتوي على مقترحات . ويتم اللجوء إلى التوفيق بالاتفاق بين أطراف النزاع ، هذا الاتفاق قد يكون سابقا على نشأة النزاع ، وقد يكون لاحقا على نشأة النزاع (سابق مثل مادة في معاهدة ما ، لاحق للاتفاق بعد حدوث النزاع) والفرق

[1]) محمد عبد الغفار – مرجع سابق - ص (29-31) .

أن السابق يحتاج لبعض الاجتماعات بعد نشوء النزاع ، (التوفيق لا يصح إلا لحل النزاعات السياسية)

.

تشكيل لجنة التوفيق:

أ- أطراف النزاع هم الذين يشكلون اللجنة . (قد يكون مباشراً: هم نفسهم ، أو غير مباشرٍ: يختارون أحدا يشكل لهم).

ب- عادة ما تتكون اللجنة من عدد فرديٍّ 3 - 7 - ... الخ . (عادةًيعني غالباً وذلك حتى يكون هناك أغلبية أثناء التصويت على قرار ما) .

ج- يختار كل طرف متنازع عدد من الأعضاء مساوٍ للطرف الآخر . (2-2 أو 3-3 ويختارون الباقي المحايد، أو اللجنة تختار الشخص الأخير المحايد) .

د- عادة ما تحتوي اللجنة على أعضاء من جنسية الطرف . (لحسن عرض القضية وفهمها)

هـ- تقرير التوفيق يحتوي على مقترحات غير ملزمة . (عادة تقبل الأطراف بالمقترحات ، ولكن قانونيا يحق للأطراف رفض هذه المقترحات). [1]

ثانياً : الوسائل القانونية :

الحلول القضائية: تنقسم إلى قسمين:

1- التحكيم الدولي

التحكيم الدولي يهدف إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد قضاة تنتخبهم هذه الدول على أساس احترام الحق، اللجوء إلى التحكيم يشترط التعهد بالرضوخ للحل الناتج عنه على أساس حسن النية.

[1]) القانون الدولي العام - المنازعات الدولية – محاضرة رقم 16 – 2011م – موقع الأنترنت: www.cksu.com/vb/attachment.php?attachmentid=6500 – بدون رقم صفحة .

وبهذا يتميز التحكيم عن الوساطة و التوفيق، فسلطة الوسيط أو لجنة التوفيق كما ذكرنا فيما تقدم تقف عند حد العرض و الاقتراح، بينما سلطة التحكيم كسلطة القاضي و قراره له صفة الإلزام .

2- القضاء الدولي محكمة العدل الدولية.

اختصاص هذه المحكمة النظر في المنازعات الدولية التي يرفعها إليها الخصوم و كذلك إعطاء آراء استشارية في كل ما يطلبه إليها مجلس العصبة أو جمعيتها العامة.

الخلافات القانونية التي تنشأ بين الدول، و الشيء الملاحظ أن تنظيم هذا الجهاز و نشاطه محكوم بنظام أساسي ملحق بالميثاق ويسمى بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[1].

معني ومفهوم السلام:

السلام قيمة سماوية نادت بها كل الأديان من أجل الحياة الآمنة المستقرة ليس للإنسان فحسب بل لكل الكائنات في هذا الوجود، ثم انه من الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان جاهداً عبر مسيرة حياته لينعم بحياة يحس فيها بالطمأنينة التي هي جزء من مكوناته الفطرية الداخلية إذاً فالسلام ضرورة ملحة لبقاء كل الكائنات في بيئة الحياة[2].

أن السلام أيضا يعني أمن البلاد وسيادة حكم القانون بها، وحفظ السلام يعني طاعة القوانين والكف عن القتال وعقد الصلح وتقديم الاسترخاء وفي هذا المعنى ورد في معجمي الحي أن السلام يعني نريد أن تنتهي الحرب بسلم مشرف آي بسلام وأما مختار الصحاح فقد فسر السلام بمعنى البراءة من العيوب والتسالم بمعنى التصالح، والمسالمة تعني المصالحة ، فإن السلام يجوز أن يكون جمع سلامه ويعني التحية وهذا من حيث المعنى اللغوي للفظ السلام. أما من حيث الاصطلاحي للسلام ما يرد علي لسان العامة قولهم (السلام أمان) وبذلك فإنه يعني بأن ينعم الإنسان بالشعور بالأمن تجاه كل ما

[1] مقالة في طرق حل النزاعات الدولية – موقع الإنترنت :http://gate.ahram.org.eg/User/Topicsm/4691.aspx .
[2] مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة - مرجع سابق - ص 50 .

يحيط به من وجود أياً كان نوعه وحجمه أو طبيعة علاقته به وانعكاساتها نحوه سواء كانت مادية أو معنوية، بدءاً من محيط أسرته التي يمثل أحد أفرادها ومكوناتها وإنتهاءاً بالمجتمع العريض والكون من حوله. بالتالي فإن السلام بهذا المعنى يشكل ضرورة حياتية وحاجه إنسانية ماسه بالنسبة للإنسان فرداً كان أو مجتمعاً ، فالإنسان بطبعه يحتاج إلى أن يعيش حياة يسودها الود والوئام .

فالسلام لغة واصطلاحا يوفر للفرد والمجتمع الظروف الطبيعية الحسنة التي تتيح للناس جميعاً حق ممارسة علاقتهم الإنسانية في هدوء وتناسق بالمستوى الذي يمكنهم من إشباع رغباتهم وممارسة وعيهم وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل مشرف بالتالي فإنه يساهم في خلق المناخ الملائم الذي يجعل الإنسان يعيش حياة حرة تملأها الرفاهية والسعادة والتي يمارس فيها إبداعاته ويزاول من خلالها نشاطاته الإنتاجية التي تجعله قادراً علي مواكبة الحياة العصرية بكل تعقيداتها وتهيئ له فرص الاستمتاع بمنجزات الحضارة البشرية دون عناد.

ويعتبر السلام من هذه الزاوية أهم عامل مؤثر في دفع عملية التنمية وإحداث التغيير في مختلف أوجه الحياة إلي الأفضل والأحسن، والارتقاء نحو التقدم بخطى واثقة وجهود متضافرة من آجل البناء الحضاري .

فالسلام هو التنمية والتطور والتقدم نحو حياة أجمل وهذا هو ما يسعى إليه العالم كله منذ زمن بعيد لتحقيقه وذلك بعقد المؤتمرات وتكوين المنظمات والهيئات المتخصصة في بحث ودعم قضايا السلام والعمل علي وقف الحروب وفض النزاعات ودرء الكوارث وحسم النشاطات الهدامة أياً كان نوعها، وتفجير الطاقات البشرية الخلاقة ودفعها نحو التضامن وتضافر الجهود وتوجيهها من آجل تحويل العالم إلي بيئة صالحه ينعم فيها الناس جميعاً بالأمن والسلام ويشعرون بالسعادة والاستقرار ويتجهون

نحو استغلال الموارد البشرية والطبيعية وتغطيتها في إحداث تنمية حقيقية تشمل كل جوانب الحياة وهي ما تعرف بالتنمية الشاملة آي التنمية المتكاملة.[1]

يعرف السلام بأنه حالة يخلو فيها العالم من الحروب والنزاعات، أو بأنه حالة من والاستقرار تسود العالم وتتيح التطور والازدهار للجميع.[2]

والسلام الذي نحن بصدده هو ما يعرف بالسلام الإيجابي الذي يتوصل فيه طرفا النزاع إلى اتفاق عن رضا وقبول وتأمين واقتناع بالمكاسب التي تحققت ، وليس السلام السلبي الذي يتوصل فيه أطراف النزاع إلى اتفاق دون رضا كامل وقبول واقتناع من أحد الأطراف[3].

هناك ثلاثة مفاهيم تستخدم في مجال مفهوم السلام وهي :

صنع السلام :

يشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع ، و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع.

حفظ السلام :

هو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع

---

[1]) علي عبد الرحمن محمد أغبش – المرجع سابق – ص (63-65).

[2]) حاج ابا ادم الحاج- ورقة علمية - مركز دراسات وثقافة السلام – 2010م.

[3]) سيف الدين عبد الرحيم محمد أحمد - بناء السلام وتحويل النزاع عبر تخفيف حدة الفقر - رسالة ماجستير في دراسات السلم والنزاع - 2010م- ص 57 .

وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لحل و إصلاح النزاع. إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره و إنما استعادة اللاعنف. أى منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينها . [1]

بناء السلام :

بدأ مصطلح بناء السلام (peace building) التدوال وسط منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية ، وأشارت له أغلب أدبيات الآمم المتحدة . وإختلف الباحثون حول تعريفات بناء السلام و يرجع ذلك الاختلاف إلي تعدد حقل العلوم الإجتماعية والإنسانية فمثلا نجد بُطرق غالي يقول بناء السلام هي اجراءت تحدد و تدعم البنيات التي تعزز وتقوي السلام لتجنب القتال أو الصراع). و تعريف آخر للأكاديمية الدولية للسلام يقول هو (تغيير إجتماعي يبحث عن القضاء علي ظاهرة العنف المباشر و غير مباشر). فبناء السلام يعني الأنشطة التي تعقب إنتهاء الصراع أو النزاع والتي عادة تهدف لتحديد ودعم البنيات التي تقوي وتعزز السلام تجنباً لتجدد النزاع. [2] التوصل للسلام وبناءه والمحافظة عليه مهمه صعبه للغاية تتطلب صبراً هائلاً والتزام وبالنظر إلي الوضع الحالي لعالمنا فإن هنالك عدداً لا يحصى من التحديات أمام التوصل إلى سلام دائم ، يمكننا تحديد كيفية بناء السلام الحقيقي والمحافظة عليه ، أما بناء السلام فهو مصطلح أحدث ، وهو تعريف الأنشطة المضطلع بها في الأقصى من الصراع لإعادة تركيب أسس السلام وتوفير وسائل بناء شئ يتجاوز مجرد إنعدام الحرب ، ومن ثم بناء السلام يشمل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون على سبيل المثال عن طريق تدريب وإعادة تشكيل الشرطة المحلية ، وإصلاح

---

[1] ( ) الإطار المفاهيمي لبناء السلام- موقع الإنترنت:https://ar-ar.facebook.com/permalink - 2013م .

[2] أمنه جمعه خاطر – مرجع سابق – ص 134 .

نظام القضاء والنظام الجائي وتحسين إحترام حقوق الإنسان من خلال الرصد والتثقيف والتحقيق في الإنتهاكات الماضية والراهنة ، وتقديم المساعدات التقنية من أجل التطور الديمقراطي ، بما في ذلك المساعدة الإنتخابية ودعم حرية وسائل الإعلام والنهوض بأساليب حل النزاعات والمصالحة ، وتشمل المكملات الأساسية لبناء السلام بشكل فعال دعم مكافحة الفساد وتنفيذ البرامج الإنسانية لإزالة الألغام والإهتمام بالتوعية بفيروس نقص المناعة البشري ومكافحة الأمراض المعدية الأخرى . إن بناء السلام لا يرتبط فقط بالدول التي يمزقها النزاع أو دول مابعد النزاع كما هو الإعتقاد السائد بل بمعالجة قضايا نزع السلاح وثقافة السلام والعدالة الإجتماعية والحكم الرشيد وإنتشار الأسلحة ، إنتشار الأسلحة يعتبر أكبر وسيلة لإعاقة عملية بناء السلام لأنه ثبت أنها تطيل أمد الحروب الأهلية وتزيد التحديات أمام نزع السلاح لأن مثلاً المسدسات الصغيرة أصبحت الوسيلة التي يؤكد فيها الناس من خلالها الإحتياجات الأساسية المحدودة المتاحة ، ويجدون من خلالها الأطفال في الحروب ويدخلونهم دائرة العنف لذا ، فإن من الضروري إستبدال تلك ببديل آخر إيجابي للوصول إلى سلام مستدام ، عند إنتهاء النزاع في الوقت ذاته فإن مرحلة ما بعد النزاع حرجه للغاية وقد تكون المرحلة الأهم حيث يتوجب خلالها جهود بناء السلام ليكون فعالاً دائماً ، ولكن المشكلة أن معظم المنظمات الدولية والإعلام وغيرها من الجهات التي يمكنها المساعدة في نجاح هذه العملية تغادر خلالها المرحلة الحرجه (توقف الحرب) إن بناء السلام جهد لخلق سلام دائم يمكن القيام به في الدول التي شهدت نزاعات صريحة وأيضاً في الدول التي تكمن فيها التوترات علي شكل جهود وقائية أو دبلوماسية وبالتالي إننا بحاجه إلى المزيد من الوقت لنصل فعلياً إلى قلب التحديات أمام بناء السلام الذي يحتاج إلى جهود ووسائل محددة لينجح وأن لكل عملية نزاع تتطلب مجموعة خاصة من الأساليب والآليات .[1]

[1] منال عبد العزيز – مرجع سابق – ص 65 .

مفهوم السلام في الإسلام

أن السلام في نظر الإسلام عبارة عن احترام النوع الإنساني معالمياًأو مناصراً، ضعيفاً أو قوياً، غنياً أو فقيراً، ابيض أو اسود وان هذه النظرية الإنسانية المتكاملة تنظر إلى العلاقة بين الإنسان والإنسان علي أن بينهما صلة ونسباً، مهما اختلفت الأجناس والألوان هذا النسب هو الإنسانية الفطرية التي تقوم علي أساس الحقيقة الكونية التي أعلنها علي الملا خاتم الأنبياء والرسل محمد بن عبد الله صلي الله علية وسلم إذ قال (كلكم ادم وادم من تراب) وقد قال رب البشر في كتابة الذي انزل دستورا للبشرية جمعاء (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ)[1] وان هذه النظرية الإنسانية المتكاملة التي يصورها الإسلام، إن العداء الذي يقوم بين شخص وآخر أو مجموعة وأخري أو دولة ودولة لا تعتبره عداء طبيعياً وإنما هو عداء بسبب اختلافات تحدث في وجهات النظر تجاه بعض المسائل والمصالح الخاصة تحت ضغوط الأهواء الشخصية والنزاعات المادية .[2]

ان السلام والحرب من أهم القضايا التي ناقشها الإسلام، فجات النصوص الإسلامية واضحة ومحددة لمعني السلام حكماً وتذكيراً للعبادويحمل الإسلام نقداً واضحاً لمفهوم السلام والحرب لدي الفلاسفة الغربيين. إن السلام في الإسلام دين التوحيد ، والسلام عنصر أصيل في الإسلام والدليل علي ذلك هو ان السلام احد أسماء الله سبحانه وتعالى في قوله تعإلى (هو الله الذي لا اله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون).

والسلام هو احد قضايا الاستخلاف، فالإنسان هو خليفة الله في الأرض تكليفاً، ويستوجب علية أعمارالأرض وصونها، ومضمون الاستخلاف هو توجيه الطاقة الإنسانية نحو تسخير الطبيعة(لَقَدْ

---

[2]) مفهوم السلام العالمي في نظر الإسلام - الخليج اليوم – قضايا إسلامية – موقع الإنترنت : http://mohiaddinalwaye.com -1986 م – بدون رقم صفحة .

مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ)[2] ولقد أمر الله عبادة بتجنب المفسدة في الأرض لذلك تفيض معاني الإسلام بهذا المعني العميق، ويبلغ الإنسان شأن عظيم عندما يحس الله في سكناته وحركاته ووحد مفردات الكون، فهو في سلام معها وليس في صراع لذلك يمكن القول أن دعوي (صون كوكبنا) بوصفها أحد العناصر الأساسية لثقافة السلام هي دعوة أصيل في الإسلام الذي كرم العباد والبشر ليكون خلفاء في الأرض (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [1] .

والسلام هو الأصل في العلاقات بين الناس أفرادا وجماعات (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)[2] ولقد دعي الإسلام إلى تمكين ثقافة السلام بين العباد ودرء النزاعات وأن الإسلام يحب الحياة ويقدسها ويحبب الناس فيهان وهو كذلك يحررهم من الخوف، ويرسم لهم الطريقة المثلي لتعيش الإنسانية متجهة إلى غايتها من الرقي والتقدم، وهي مظلله بظلال الأمن الوارفة. [1]

مفهوم السلام لدي المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (إليونسكو)

1. يعتبر السلام أحد الأهداف الأساسية لليونسكو منذ إنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد ألت إليونسكو علي نفسها مهمة بناء السلام في عقول البشرية منذ نهاية القرن العشرين، وهي مهمة بالغة التعقيد نظراً لما يمر به العالم إليوم من حروب وتحولات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية كبيرة .

---

[2] سورة الفاتحة – الآية 2 ./ سورة الأعراف الأية 10 .

[1]) سورة البقرة - الأية 32 .

[2] سورة هود – الأية 19 / سورة الأعراف – الأية / سورة آل عمران الأية 159 / سورة البقرة - الأية 32 .

[1]) أبو القاسم قور حامد- مقدمة قي دراسات السلم والنزاعات- 2010- صفحة (67 – 68).

2. تتكون ثقافة السلام من القيم والمواقف وطبيعة السلوك الإنساني التي ترتكز علي عناصر عدم العنف وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين، ولقد تم تحديد هذه الحقوق في ميثاق حقوق الإنسان، وأيضاً أوردت إليونسكو التعريف التالي لثقافة السلام وهي كيان مكون من قيم ومواقف وسلوكيات مشتركة تتركز علي عدم العنف واحترام الحقوق الأساسية للإنسان بالتفاهم والتسامح. [1] وتري الأمم المتحدة أن الوصول لتعزيز وترسيخ قيم السلام يمر بالمراحل التالية:
3. ترسيخ قيم السلام من خلال التعليم
4. تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وتقليص
5. الفوارق الاقتصادية والإجتماعية من خلال إزالة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي ودعم الأمن الاجتماعي .
6. الترويج لمبادئ حقوق الإنسان
7. المساواة بين الرجل والمرأة
8. ترسيخ مبادئ المشاركة الديمقراطية
9. توفير التفاهم المتقدم قيم التسامح والتضامن .
10. دعم الشراكة الاتصالية والاقتسام العادل لتدفق المعلومات والمعرفة باعتبار ذلك ضروريا لترسيخ ثقافة السلام .
11. ترويج السلم والأمن الدولي عن طريق ضبط وترحيل الأسلحة.[1]

أنواع السلم:

[1] ابوالقاسم قور حامد – مرجع سابق - ص 56-57.

[1] عاطف آدم محمد عجيب - مرجع سابق تم ذكره - ص(24) .

السلم السياسي : ويقتضي نبذ الحروب والنزاعات المسلحة واعتماد المفاوضات لحل الخلافات بين الشعوب.

السلم البيئي: ويعني المحافظة على البيئة والاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية .

السلم الاقتصادي/الاجتماعي: وهو التوافق بين أطراف العملية الإنتاجية، والاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا. [2] .

أهمية السلام:

يعتبر السلام من أهم شروط التعايش بين البشر فهو نقيض العنف والكراهية والتخاصم تلك الصفات التي تخلق المشاكل والحروب بين البشر، فغياب النزاع والعنف، وحضور ذهنيات تؤمن بدورها في بناء مجتمع يتميز بالتناغم والأمن والتفاهم والتعايش من شأنه أن يسهم في إسعاد البشرية ولقد تطور مفهوم السلام عبر التاريخ الإنساني منذ نشأة ما يسمى بالعشيرة إلى المجتمع القبلي إلى المجتمع المدني العصري، فقبل المجتمع المدني العصري كانت القبائل تضع بينها عهودا ومواثيق للتفاهم والتنسيق في السفريات والرحلات والتجارة ولما تطور المجتمع وصار على شاكلته المدنية العصرية نشأت جمعيات دولية ومنظمات حكومية وعالمية على شاكلة هيئة الأمم المتحدة لتعزز دور السلام ونبذ الخلاف والنزاعات الدولية، وأصبح السلام مطلبا عالميا حتميا لتحقيق التعايش الدولي والصداقة بين الشعوب وضمان مبدأ الحرية للجميع وتقاسم ثروات المعمورة بين أفراد البشر على اختلاف أعراقهم وأشكالهم وألوانهم.

أهمية السلام من الناحية السياسية

[2]) موقع الإنترنت : http://ar.wikipedia.org/wiki - بدون رقم صفحة .

تعتبر السياسة في عصرنا الحاضر هي الوسيلة السلمية للوصول إلى الحكم، وإذا غاب مفهوم السلم عن أذهان الأفراد والهيئات لم يبقى مجال لممارسة السياسة بطرق سلمية بل تعدى الأمر إلى النزاعات المسلحة والتناحر وتحول الوصول إلى الحكم ليس عن طريق الانتخابات بل عن طريق النزاع المسلح مخلفا الدمار في الأفراد والممتلكات وربما تأخر هذا الشعب عن ركب الحضارة، لذلك ولضمان استقرار البلدان يجب أن يتحول الصراع من الميدان العسكري إلى الميدان السياسي وهذا لن يتحقق إلا إذا سادت ثقافة الحوار وروح التعايش السلمي وقبول أراء وأفكار الآخرين .

أهمية السلام من الناحية الفكرية والثقافية

إن انتشار ثقافة السلم واندحار ثقافة النزاع والكراهية من شأنها أن تخلق مناخا ملائما للإبداع الثقافي والفكري ، لأن توفر السلم من شأنه أن ينشر ثقافة الحوار وتبادل الآراء والمعلومات وبالتالي تدفق الأفكار وتنوع الثقافات عكس تماما عندما تنتشر الحروب والنزاعات فليس هناك مجال حينها للحوار وتبادل الأفكار، فما أعظمه من مجتمع يترك ميدان الصراع العضلي والعصبية والنزاع ويذهب إلى حلبة الصراع الفكري والثقافي .

أهمية السلام من الناحية الاقتصادية

عندما تنتشر الفوضى والحروب والنزاعات فليس ثمة مكان لازدهار البلدان من الناحية الاقتصادية بل على العكس تماما فهناك خراب في البنية التحتية وخراب المنشآت الاقتصادية والبشرية وضياع الأموال والممتلكات، لذلك فانتشار السلم من شأنه أن يعطي مجالا وافرا للبناء الاقتصادي من انشاء المصانع وتدفق رؤوس الأموال بسهولة وتسهيل عملية التجارة والتصدير والاستيراد، فلا أضمن للازدهار الاقتصادي من انتشار السلم وروح التسامح[1].

[1]) موقع الإنترنت : https://www.facebook.com/AlfaysbwkAljzayry/posts/153749638142449 - بدون رقم صفحة .

ضرورة السلم:

*ضروري لحماية الإنسان وصون حقوقه والتي تتعرض حتما للانتهاك في حالات العنف والصراع.

*ضروري لتحرير الموارد البشرية والمادية من الاستهلاك الصراعي وتوجيهها لحل مشكلات المجتمع البشري وتحقيق التنمية والبناء

*ضروري لتأمين الإنسان من استبداد الخوف به مما يشل قدراته ويعوقه عن الإبداع الحضاري والذي لا يتحقق على النحو الأمثل إلا في ظل الأمن والسلم .

*يساعد على الوصول للأهداف بتكلفة اقل وييسر الوصول للحقيقة والرجوع. للحق إذا ما بان، بينما غالبا ما يتعسر الرجوع للحق .

*يستجيب لفطرة الإنسان في البحث عن الأمن وغريزته في طلب حفظ الذات.

*توجه و تأمر به الأديان، ودعا إليه الكثير من المفكرين والفلاسفة[2].

يري الباحث أن السلام ضرورة حضارية وهو ضرورة لكل مناحي الحياة البشرية اعتباراً من الفرد وانتهاء بالعالم فهو الذي يبني ويعلي ويعلم ويطور المجتمع . والسلام يؤدي إلى الاستقرار والهدوء وراحة البال، بما ينعكس أثره على قدرة الإنسان الذي يعيش في هذه الأجواء على البذل والعطاء في ممارسة أنشطة حياته كافة، الاجتماعية، العلمية والعملية، إذ يعني كل ذلك قدرة الوطن على التقدم والازدهار والتطور والنماء فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية كافة، وغيرها. ولو وصلت البشرية إلى مكانة مرموقة من السلم والتعايش السلمي وروح الحوار لكانت الحياة على الأرض أفضل بكثير مما هي عليه الآن . ويجب على الحكومات اليوم أن تفسح المجال أمام الهيئات التربوية والتعليمية لتلقين الأجيال فكرة السلام والتعايش عسى أن تكون الأجيال البشرية المقبلة واعية لدور

2) عبد الملك منصور حسن المصعبي- ثقافة السلم ضرورة - موقع الإنترنت : http://univ28.7olm.org/t6341-topic . بدون رقم صفحة .

السلام في ضمان تنوعها وبقائها. ومما لاشك فيه أننا جميعا صغارا وكبارا نتمنى من المولى العلي القدير إن يعم السلام دولنا الإسلامية والعربية كافة، وأن تنعم بها جميع شعوبها.

المبحث الثاني

جهود دولة قطر في تعزيز سلام دارفور

قطر رغم صغر مساحتها الا انها اصبحت فى الآونة الاخيرة لاعبا دوليا اساسيا ولم تعد السياسة العالمية ترتبط بحجم مساحة الدول بقدر ما ترتبط بحجم المصالح والتكتلات والدورالمحورى الذى تلعبه أية دولة حسب معطياتها السياسية والاقتصادية وتأثيرها وارتباطها بالدول الكبرى المؤثرة فى السياسة العالمية. وفى الآونة الاخيرة اضحت الدوحة بؤرة الاهتمام العالمى وسطع نجمها كعاصمة شرق أوسطية مؤثرة وذلك الحراك الدبلوماسى الواسع الذى تقوده قطر بفضل ارتباطها بالدول الكبرى (الثمانية الكبار) وارتباط مصالح اقتصادية واستثمارات تخطت المحلية الى التشعبات الماليه العالمية وارتباط بورصة الدوحة ببورصات المال فى وول ستريت و داو جونز ونيكاى وناسداك وهذه الارتباطات المالية الضخمة شكلت مصالح كبرى لاستثمارات عملاقة فى مجالى النفط والغاز ، وهذا انسحب على للعلاقات السياسية وتأثيراتها على الاحداث المحلية والعالمية وقد أصبحت قطر عضواً نشطاً ومساهماً فعالاً فى كثيرمن الهيئات والمؤسسات الدولية منها (منظمة الدول المصدره للنفط أوبك - منظمة التجارة العالمية-البنك الدولى-بنك التنمية الاسلامى جدة) ونسبة للسياسة الخارجية القطرية الثابتة على مبدأ احترام خيارات الشعوب والمساعدة فى استقرار السلم والأمن الدوليين فقد نشطت الخارجية القطرية بقيادة أميرالدبلوماسية العربية الامير حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى وزير الخارجية القطرية فى دفع خيارات السلام فى السودان لما للسودان من ارتباط معنوى كبير لدى قطر وروابط تاريخية مميزة وبدعم مباشر من امير قطر .[1]

[1] العلاقات السودانية القطرية..... البعد الآخر- موقع الإنترنت:http://www.sudaress.com/alsahafa -2010م.

مرت العلاقات القطرية السودانية بمراحل عبرالسنوات الطوال وشكل التمثيل الدبلوماسى فى البلدين دورا محوريا فى تقدم ودفع العلاقات الأخوية بين البلدين وساهم فى ذلك التفهم الواسع من القيادات العليا فى البلدين ورعايتهما وتوجيههما لتطور العلاقات السياسية كان افتتاح السفارة القطرية بالخرطوم فى عام 1972م بتمثيل دبلوماسى كامل بدرجة سفير وأول سفير قطرى فى السودان هو سعادة السفير على عبد الرحمن مفتاح من 1972-1976م وثانى سفير هو سعادة السفير محمد بن راشد آل خليفة 1978- 1981م ثم السفير احمد بن غانم الرميحى 1981-1985م تم تخفيض التمثيل الدبلوماسى القطرى الى درجة قنصل ثم عاد التمثيل الدبلوماسى بدرجة سفير من عام1993م وكان السفير عبد الله محمد طالب المرى ثم خلفه السفيرعلى بن محمد العسيرى 1999-2003م ومن عام 2003م وحتى الآن يمثل قطر بالسودان سعادة السفير على بن حسن الحمادى 2003-2010م وهو يعتبر عميد السفراء الآن وقد تمتع الرجل بعلاقات متميزة مع كل الوان الطيف السياسى السودانى وهو مثال للسفير الناجح شهدت مدة تمثيله لبلده تطورالعلاقات بين البلدين وشهدت ردهات السفارة القطرية بالخرطوم حركة دؤوبة وفى المقابل يلعب سعادة السفير ابراهيم عبد الله فقيرى سفير السودان لدى قطر الآن دورا كبيرا فى دفع هذه العلاقات الدبلوماسية المتطورة كما ساهمت الدبلوماسية الشعبية عبر الجمعيات الوطنية ايضا كذلك فى تجسير المسافات بين شعبى القطرين وأبرز دلالة هو الوجود والحضور الكبير لمؤسسة قطر الخيرية وفتحها مكتبا دائما فى العاصمة السودانية وقد شاركت هذه المؤسسة فى انجاز كثير من المشاريع الخدمية للمواطنين وخصوصا فى شرق السودان حيث قامت مؤسسة قطر الخيرية ببناء مدارس وحفر آبار وأنشأت مستشفيات وهى تركز فى المساهمة فى الجانب الخدمى المباشر فى مجالات (الصحة-التعليم-المياه) كما انها تنشط فى دارفور وجنوب السودان كما تبرعت الحكومة

القطرية للسودان قبل ثلاثة شهور باهداء برنامج مكافحة ونزع الالغام السودانى احدث كاسحات الغام آلية متطورة دخلت الخدمة ودشنت وهى تعمل بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لنزع الالغام . ومن الدعم المباشر الى مشاريع استثمارية قطرية نفذت فى السودان فللإستثمارات القطرية فى السودان قصة اخرى تركزت الاستثمارات القطرية فى (استثمار زراعى - إستثمار فى مجال الثروة الحيوانية- إستثمار عقارى-إستثمار مالى) وهذا الاستثمار سوف يساعد فى تطوير الدخل القومى السودانى .أكبر ثلاث شركات قطرية دخلت مجال الاستثمار فى السودان هى شركة الديار القطرية فى مجال التنمية العقارية وهى مملوكة لأضخم الشركات القطرية (شركة بروا) من كبريات الشركات القطرية فى المجال العقارى وهنالك شركة (مواشى) وهى تستثمر فى مجال الثروة الحيوانية وشركة (حصاد) وهى تستثمر فى الزراعة ودخلت فى شراكات مع الرأسمالية الوطنية لتأسيس مشاريع زراعية بالسودان وأحدث الاستثمارات القطرية فى السودان افتتاح فرع بنك قطر الوطنى بالخرطوم وهو اضافة نوعيه لبيوت التمويل لكثير من المستثمرين المحليين وفتح نافذة مصرفية لها تشعبات عالمية مع بنوك أوربية وأمريكية هذا اضافة لشركة الخطوط القطرية التى أضافت للأجواء السودانية أسطولاً حديثاً من الطائرات وآخر الدعم المالى والسياسى هو الرعاية الكريمة للحكومة القطرية لمفاوضات سلام دارفور فى الدوحة التى تمخض عنها الاتفاق الاطارى لوقف اطلاق النارالدخول فى مباحثات جدية لانهاء النزاع المسلح عبر طاولة المفاوضات السلمية وهذا الدعم الملياري الذى ادهش العالم وهذه من بشريات السلام لأهل دارفور هذا في الجانب الدعم المادي اما الدعم المعنوي و السياسي الذي قدمته قطر للسودان فدور الدوحة واضح جدا في كسر الحصار الدبلوماسي الذي حاول أوكامبو فرضه على تحركات الرئيس البشير كانت الدوحة ثاني محطة خارجية للبشير بعد صدور قرار المحكمة الجنائية

بتوقيف الرئيس السوداني أول محطة وزيارة خارجية للبشير بعد صدور قرار الجنائية كانت لدولة ارتريا. وكانت الزيارة الثانية التى حظيت باهتمام عالمي وتغطية اعلامية هائلة من كل وسائل الاعلام العالمية هي مشاركة الرئيس البشير في القمة العربية في الدوحة لم تلتفت القيادة القطرية لتحذيرات الدول الغربية كما لم ترضخ لأى املاءات خارجية وأثبت الشيخ حمد بن خليفة امير قطر ان دولته مستقلة الارادة السياسية و القرار الوطني ورغم الرياح العاتية و الضغوط التى مورست عليها وبعض النيران الصديقة الا ان قطر اثبتت لكل المراقبين أنها دولة قادرة على تنفيذ قرارها الوطني دون ان تنحني لأحد ويعني ذلك انها كانت تدرك مخاطر تحمل مثل ذلك القرار الشجاع. والدعم السياسي القطري للسودان متواصل في كل المحافل الدولية وفي أروقة الامم المتحده ويحمد لأمير الدبلوماسية العربية الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري سعة أفقه السياسي الذي دعم مسيرة هذه العلاقات الى الامام . [1]

محطات مسيرة السلام في درافور

عقد أصحاب المصلحة في دارفور (النازحون، واللاجئون، والمجتمع المدني، وحكومة السودان، والحركات، والمسئولون المنتخبون، وأبناء دارفور في المهجر، والزعماء السياسيون) وشركاؤهم الدوليون، المؤتمر الموسع لجميع أصحاب المصلحة حول دارفور في الدوحة في الفترة من 27-31 مايو 2011م. [2]

وقد أعرب المؤتمر عن امتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وحكومة وشعب دولة قطر لدعمهم وكرمهم والتزامهم بإيجاد حل دائم لصراع دارفور.

---

[1] العلاقات السودانية القطرية..... البعد الآخر – المرجع السابق - بدون رقم صفحة .
[2] البيان الختامي للمؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة حول دارفور- موقع الإنترنت:
http://www.sudaress.com/smc/22052 - 2010م - بدون رقم صفحة .

وقد أشاد المؤتمر كذلك بالجهود الهائلة التي بذلها كل من سعادة السيد/ أحمد بن عبدالله محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر وسعادة السيد/ جبريل باسولي الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والالتزام والصبر الذين أبديا هما تجاه إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة. وقد أشاد المؤتمر بالشركاء الدوليين لدعمهم والتزامهم المستمرين تجاه عملية السلام وحثهم على مواصلة دعمهم ومساهمتهم القيمة إلى حين إيجاد سلام دائم في دارفور.[1] وهنأ المؤتمر الأطراف المتفاوضة والوساطة على الاتفاقات التالية والتي تم التوقيع عليها حتى الآن في الدوحة منذ بدء عملية السلام: -

- "اتفاق حسن النوايا "

وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بالديوان الاميري وثيقة حسن نوايا تمهد لاتفاقية اطارية لوقف الاعمال العدائية بين الطرفين في اقليم دارفور. شهد توقيع الاتفاق معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الذي رعى محادثات الطرفين التي انطلقت الثلاثاء قبل الماضي في فندق شيراتون الدوحة. وحدد الاتفاق اطارا زمنيا للوصول الى اتفاق سلام في غضون ثلاثة اشهر. ووصفت الوثيقة بأنها إعلان حسن نوايا وبناء الثقة لتحديد مسار المرحلة التالية من التفاوض تمهيدا لتوقيع اتفاق إطاري بين الطرفين. وتنص الوثيقة على توفير السبل الآمنة لايصال المعونات الى محتاجيها في دارفور، وتبادل الأسرى والسجناء وفق جدول زمني يحدده معالي الشيخ حمد بن جاسم والوسيط الدولي جبريل باسولي في زيارة لاحقة للخرطوم. وعقب التوقيع دوى تصفيق الحضور من المبعوثين الدوليين وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الامن وسفراء دول الجوار للسودان واليابان الذين شهدوا التوقيع على الاتفاق بالديوان الاميري ومن ثم اصطحب معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيسي وفدي الحكومة و الاتحاد الافريقي حيث عقد مؤتمر صحفيا مشتركا أعرب فيه عن امله في استمرار المرحلة الثانية من المفاوضات مؤكدا عزم

[1] البيان الختامي للمؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة حول دارفور- المرجع السابق – بدون رقم صفحة .

الطرفين على إنهاء الصراع. وبدت علامات الارتياح على وجه معالي الشيخ حمد بن جاسم بعد اكثر من اسبوع من المفاوضات المكوكية التي باشر جزءا كبيرا منها بنفسه معلنا التوصل الى الاتفاق ومشددا على ان الباب مفتوح أمام جميع الفصائل في دارفور للانضمام إليه. واعرب معاليه عن تفاؤله بأن لدى الطرفين العزيمة لانهاء الصراع الذى دام طويلا فى دارفور. واعلن معاليه انه تم تحديد اطار عمل للبدء سريعا فى هذا العمل مؤكدا ان الاتفاق يعد نقطة تحول مهمة للصراع فى دارفور. (1)

واكد معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ان الاتفاق مفتوح لباقى الفصائل فى دارفور مشددا على وجود نوايا طيبة وحرص على المصلحة العامة لدى الطرفين لاستكمال السلام. من جهة اخرى رحب السيد بان كى مون امين عام الامم المتحدة بالاتفاق الذى تم توصل اليه فى الدوحة امس بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بشان السلام فى دارفور. واعتبر بان كى مون هذا الاتفاق تقدما بناء إلى ذلك رحب اعضاء مجلس الامن الدولي بالاتفاق الذي رأوا فيه خطوة في الاتجاه الصحيح وفقا لما صرح به يوكيو تاكاسو سفير اليابان الذي يرأس المجلس لهذا الشهر. واعرب السفير الياباني عن امله في تمثيل كافة حركات التمرد في دارفور في المفاوضات.(1)

وفي 23 فبراير 2010م وقعت الحكومة السودانية في الدوحة اتفاقا اطاريا للسلام مع حركة التحرير والعدالة وهي من الحركات المتمردة الصغيرة في دافور، فيما تتابع مفاوضات السلام مع كبرى مجموعات التمرد، حركة العدل المساواة. وقال زعيم حركة التحرير والعدالة التيجاني السيسي ان الاتفاق يتضمن وقف اطلاق النار واطلاق مفاوضات للسلام. ووقع الاتفاق من جانب الحكومة السودانية مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين. وقال نائب الرئيس السوداني عثمان محمد طه خلال حفل توقيع الاتفاق الذي تم التوصل اليه برعاية قطرية ان "هذه الخطوة تشكل حلقة قوية واضافة حيوية

---

[1] جريدة الشرق - حسن النوايا أولى ثمار مفاوضات سلام دارفور - العدد 7552 - 2009م – ص104 .

[1] جريدة الشرق – المرجع السابق – بدون رقم صفحة .

لجهود احلال السلام في دارفور". واكد طه "التزام حكومة السودان في المضي قدما في اكمال المفاوضات بعد التوقيع على هذا الاتفاق الاطاري". وعن موقف العدل والمساواة من الاتفاق الاطاري الجديد، قال طه ان "ما تم مع حركة التحرير والعدالة معلوم من العدل والمساواة وليس هناك خروج عن المبادئ المتفق عليها في الاتفاق الاطاري وهذا يعطي للعدل والمساواة فرصة اكبر للدخول في التفاصيل ويجعل فرصة النجاح اكبر".

كما اكد المسؤول السوداني ان حكومته ملتزمة بالمفاوضات مع حركة العدل والمساواة حتى التوصل الى اتفاق نهائي للسلام كما نص على الاتفاق الاطاري الذي تم التوصل اليه في الدوحة في 23 شباط/ فبراير. وقال "انا اعلن باسم حكومة السودان اننا ملتزمون بدفع المفاوضات والوفاء بكامل المستحقات التي تنجم عن الاتفاقية الشاملة". ولكن الاتفاق الاطار مع حركة التحرير والعدالة قوبل بتشكيك ومعارضة من قبل حركة العدل والمساواة التي اكدت انها لم تكن على علم بالاتفاق الاطاري الجديد.

وقال احمد تقد لسان رئيس الوفد التفاوضي لحركة العدل والمساواة في ما بدا تلويحا بالانسحاب من المفاوضات "لم نعلن الانسحاب بشكل رسمي حتى الآن والموضوع قيد الاتصال مع الوساطة وبعدها سنعلن الموقف النهائي من هذا الامر". واضاف "ان هذا الاتفاق يدل على مساعي غير حميدة من الوساطة ومن بعض الاطراف الدولية وسيعمق الجراح في دارفور وسيساهم في منع التوصل الى اي اتصال واحد في المستقبل". واكد "لم نكن على علم مطلقا بالاتفاق الاطاري بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة قبل توقيعنا للاتفاق مع الحكومة. وفوجئنا بالإعلان عن ذلك في الجلسة الافتتاحية". الا ان ذلك لم يثن رئيس الوزراء القطري عن الاعلان بان الاتفاق النهائي بين الخرطوم وحركة العدل

والمساواة قد يتم التوصل اليه في غضون ايام. وقال الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني "بالنسبة للاتفاق النهائي فان معالمه الاساسية اصبحت جاهزة ويحتاج الى بدء الاطراف ومبادرتها بالتوقيع ومناقشة تفاصيله النهائية". واضاف "اعتقد انه خلال ايام او اسبوعين ممكن التوصل الى حل ونامل ان يكون هناك تتويج لهذه العملية في الايام القليلة القادمة".(1)

وفي 18/مارس/2010م وقعت الحكومة السودانية في الدوحة اتفاق إطاري مع حركة التحرير للعدالة وهو التوقيع الثاني مع فصيل معارض في دارفور بعد حركة العدل والمساواة. وفي تطور مفاجئ أوقفت السلطات السودانية خمسة عشر عضواً في حركة العدل والمساواة في دارفور كانت قد أفرجت عنهم مؤخراً عقب اتفاق الدوحة. ويحتدم الخلاف بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة على خلفية طلب الأخيرة تأجيل الانتخابات الرئاسية المقررة الشهر القادم في الوقت الذي تصر الحكومة على عدم تأجيلها. وأثار اتفاق الحكومة مع حركة التحرير والعدالة ردود أفعال متابينة بين المراقبين والمختصين بشأن إمكانية تحقيق هذا الاتفاق السلام الفعلي في إقليم دارفور. ففي اتصال هاتفي لـ"العربية.نت" مع رئيس تحرير صحيفة "الخرطوم" فضل الله محمد الذي حضر توقيع الاتفاق بالدوحة، قال إن "كل خطوة لتجميع حركات دارفور المسلحة هي خطوة إيجابية، وما حدث في الدوحة هو خطوة على الطريق".

وأضاف "لكن الأمر لم يحسم بسبب التباين في وجهات نظر الحركات باعتبار أن تحفظات حركة

العدل والمساواة ظلت قائمة على الرغم من حضور أحد مندوبيها للاتفاق إلا أنها ما زالت غير مرحبة بالخطوة". وأشار إلى هناك بعض الأجندة المعلقة والتي تحتاج إلى مزيد من التفاوض. وفيما يخص

---

[1] توقيع اتفاق اطار للسلام بين الخرطوم وحركة التحرير والعدالة الدارفورية المتمردة - موقع الإنترنت: http://asdf.sudanile.com/index.php?option – بدون رقم صفحة .

وقف إطلاق النار قال إنه بلا شك "يؤدي إلى الاستقرار في الإقليم على الأقل خلال الأشهر الثلاثة القادمة".

وقد جاء الاتفاق الموقع في الدوحة بعد أقل من شهر على توقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة والذي أوقف إطلاق النار بين الحركة والجيش السوداني كمرحلة أولى. من جانبها، رفضت حركة العدل والمساواة اتفاق اليوم قائلة إن حركة التحرير والعدالة، وهي مظلة تضم فصائل عدة صغيرة، ليس لها أي قوة عسكرية على الأرض. لكن مسؤول الحركة الكبير الظاهر الفقي أكد أن حركته لن تنفذ على الفور تهديداً بالانسحاب من محادثات الدوحة احتجاجاً على الاتفاق. وما زالت مجموعة متمردة كبيرة هي جيش تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور ترفض الانضمام إلى عملية السلام.(1)

وفي 23 مارس 2010م وقع الوفد الحكومي وحركة التحرير للعدالة اليوم بالدوحة على وثيقة آليات وقف إطلاق النار بين الجانبين فيما وصل الخرطوم اليوم الوفد الحكومي للمفاوضات في وقت عملت الوساطة المشتركة للمفاوضات اجراء المزيد من المشاورات على المستوى الداخلي والخارجي. وقال الدكتور عمر آدم رحمة المتحدث باسم الوفد الحكومي المفاوض إن الفترة الأخيرة من المفاوضات اتسمت بالاستمرارية مع حسم العديد من النقاط بالملفات التفاوضية في الثروة والتعويضات وعودة النازحين مؤكداً أن التوقيع على آليات وقف إطلاق النار من شأنه تسهيل المفاوضات في المرحلة القادمة، مضيفاً أن الحكومة ستعمل في اتجاه المفاوضات بالإضافة إلى تفعيل استراتيجية الحكومة بعد

(1) عبد المنعم الخضر -الخرطوم توقع اتفاقاً مع حركة التحرير للعدالة لوقف إطلاق النار – موقع الإنترنت: http://www.alarabiya.net/articles - 2010م - بدون رقم صفحة .

إجازتها باعتبارها واحدة من الحلول التي وضعتها الحكومة لتفعيل البرامج الخاصة بالتنمية والاستقرار بدارفور.

وأكدت الوساطة المشتركة لمفاوضات السلام أن المفاوضات مستمرة من خلال التشاور بين الوساطة وأطراف التفاوض من جهة والوساطة والحركات الرافضة من جهة أخرى موضحة أن الوساطة ستقوم باستدعاء أي لجنة لمناقشة القضايا التي تخصها وأوضح أحمد عبد الله آل محمود وزير الدولة بالخارجية القطرية أن المرحلة السابقة شهدت اجتماعات مكثفة لأطراف التفاوض في كافة الملفات مؤكداً أن المنبر مستمر وأن المفاوضات بين الأطراف ستكون حسب الحاجة إلى مناقشة الملف المختص. وقال عبد الله مرسال المتحدث باسم حركة التحرير للعدالة إن الأطراف قطعت شوطاً بعيداً في ملف الثروة موضحاً أن النقاط التي تم الاتفاق عليها بلغت 148 بنداً من جملة 130، موضحاً أن قادة الحركة سيغادرون الدوحة حال ترتيب نقل القادة إلا أنه أكد أن الحركة ستستمر مع الطرف الحكومي في المفاوضات حال استدعائها من قبل الوساطة المشتركة.[1]

أشاد المؤتمر بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في دارفور، وأشاد بالوساطة لتنظيمها لمنتدى الدوحة التشاوري الأول ومنتدى الدوحة التشاوري الثاني للمجتمع المدني والنازحين واللاجئين في نوفمبر 2009م، ويوليو 2010م على التوالي، وقد أتاحت هذه المنتديات واللقاءات الأخرى المماثلة الفرصة للنازحين، واللاجئين، والمجتمع المدني، وأبناء المهجر، وزعماء الجماعات الفرصة للإعراب عن آرائهم، وشواغلهم ومواقفهم بشأن صراع دارفور وكيفية معالجة أسبابه الجذرية والنتائج المترتبة عليه.

---

1) التوقيع على آليات وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير للعدالة - المركز السوداني للخدمات الصحفية – موقع الإنترنت: http://www.sudaress.com/smc/16532 - 2010م - بدون رقم صفحة .

وأشار المؤتمر إلى التقدم البالغ الأهمية والإنجازات الملموسة التي حققتها عملية سلام الدوحة من خلال المباحثات، والمشاورات، والمحادثات المباشرة حول كافة المسائل التي تم تحديدها ويشمل ذلك الآتي: -

• التعويضات وعودة النازحين واللاجئين.

• اقتسام السلطة والوضع الإداري لدارفور.

• اقتسام الثروة.

• حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

• العدالة والمصالحة.

• الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية.

• آلية التشاور والحوار الداخلي وآليات التنفيذ.

أقّر المؤتمر مشروع وثيقة الدوحة كأساس للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية شاملة تضم الجميع وسلام واستقرار مستدامين في دارفور، لذا دعا المؤتمر حكومة السودان والحركات المسلحة إلى بذلكافة الجهود بـُغية الوصول إلى وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار وإلى تسوية سلام شاملة تضم الجميع على أساس هذه الوثيقة ويتطلع قدماً إلى تقرير المؤتمر الذي يُلّخص آراء جميع اصحاب المصلحة. وقد هنأ المؤتمر دولة قطر والوساطة المشتركة على دورهما الإيجابي والفعال وما تم بذله من جهودٍ وصبرٍ ومثابرةٍ وما تم تحمله من أعباء والذي أدى بدوره إلى هذا النجاح والإنجاز المتمثل

في الوصول إلى هذه الوثيقة. وأشار المؤتمر إلى أنه وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات، إلا أن الوضع الأمني في دارفور يظل غير مستقر. وبالنظر إلى النتائج الإنسانية المباشرة الناجمة عن هذا الوضع، فقد دعا المؤتمر الأطراف المتفاوضة في الدوحة إلى الإلتزام باتفاقات وقف إطلاق النار ووقف العدائيات التي تم التوقيع عليها. وحث المؤتمر بشدة جميع حركات دارفور المسلحة الأخرى وحكومة السودان على إنهاء العدائيات والتوقيع على إتفاقٍ لوقف إطلاق النار مع حكومة السودان.

رحّب المؤتمر بإستعداد دولة قطر لإستضافة التوقيع على اتفاق بين حكومة السودان دارفور المسلحة على أساس مخرجات المؤتمر. أقّر المؤتمر تكوين لجنة دارفور لمتابعة التنفيذ برئاسة دولة قطر وتشمل في عضويتها شركاء دوليين آخرين وستعمل هذه اللجنة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساعدة الأطراف في إبرايم وتنفيذ اتفاق سلام شامل يضم الجميع. ويتطلع المؤتمر قدماً إلى انتقالٍ مدروس إلى مرحلة التنفيذ، وتتضمن هذه المرحلة عملية داخلية للتشاور والحوار تنعقد في بيئة ملائمة ومواتية تحت إشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.[1]

وبعد مفاوضات مارثونية امتدت لما يقرب ثلاثين شهراً حلاً وترحالاً وترحيلاً ومفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الأطراف ذات الصلة بأزمة دارفور تم التوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور يوم الخميس الرابع عشر من يوليو 2011م بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة في حضور أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة والرئيس عمر البشير بالإضافة إلي الرئيس الاريتري أسياسي أفورقي والتشادي إدريس دبي حضوراً[1]. وقد شهدت حضور العديد من القادة الأفارقة، وممثلين للاتحاد

---

[1] البيان الختامي للمؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة حول دارفور – مرجع سابق – بدون رقم صفحة .

[1]) محمد حسن عبدالله - وثيقة الدوحة لسلام دارفور -التحديات والعقبات- موقع الأنترنت : http://www.alrakoba.net/articles-act - بدون رقم صفحة .

الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني والمهاجرين والنازحين بإقليم دارفور وقد قوبلت الاتفاقية بترحيب دولي وإقليمي ، وقبل التوقيع على الوثيقة قال أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إن الوثيقة تعد أساسا للتوصل إلى حل نهائي لإحلال السلام بإقليم دارفور، وناشد جميع الأطراف في دارفور تغليب مصلحة وطنهم على جميع المصالح بغرض إنهاء معاناة أهل الإقليم، وكانت الوثيقة الموقعة قد أجيزت خلال مؤتمر أهل المصلحة في دارفور والذي عقد في مايو بالدوحة، غير أن حركة العدل والمساواة نفت أن تكون الوثيقة معبرة عن المؤتمر بل هي اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة.

وحددت الاتفاقية مهلة ثلاثة أشهر لالتحاق حركات دارفور التي رفضت التوقيع على وثيقة السلام، وتعتبر العدل والمساواة بأن وثيقة الدوحة ناقصة ولا تعالج جذور المشكلة بالإقليم كمسألة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومشاركة أهل دارفور في مؤسسة رئاسة الجمهورية السودانية[1].

لقد تناولت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور معالجة كل الأسباب الجذرية للصراع ونتائجه، بما في ذلك تقاسم السلطة والثروة وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة والتعويض والعودة الطوعية، والحوار الدارفوري الداخلي وغيرها. وقد تضمنت المقترحات تخصيص منصباً لنائب الرئيس من أبناء دارفور وهيكلاً إدارياً يشمل كلا من بنية الولاية وسلطة إقليمية إستراتيجية، وتم إعلان قيام السلطة الإقليمية لدارفور رسمياً بالفاشر في فبراير 2012، للإشراف على كل ولايات دارفور وأنشأت على ضوءها جميع

---

[1]) توقيع وثيقة سلام دارفور بالدوحة - موقع الإنترنت : http://www.aljazeera.net/news/pages/93 - بدون رقم صفحة .

الـوزارات والمفوضـيات وتمـت التعيينـات السياسـية.[2]ودعمـاً لعمليـة السـلام، فقـد اتاحـت الدوحـةمنبـراً للتفاوض بين الحكومة والحركات المتمردة منذ عام 2007 وذلك بدعم دولي، وبتركيز للجهود الاقليمية والدولية لاحلال السلام في دارفور نشا المنبر بمبادرة من دولة قطر، ثم دعم من قبل الجامعة العربية والاتحـاد الافريقـي والامـم المتحـدة، واصـبحت لـه قيـادة مشـتركة مـن قبـل الحكومـة القطريـة والوسـيط المشـترك للامـم المتحـدة والاتحـاد الافريقـي ولا يـزال منبـر الدوحـة المكـان الوحيـد المتفـق عليـه لاجـراء مفاوضـات بـين الحكومـة والحركـات المتمـردة فـي دارفـور.[2] **لعبـت دولـة قطـر دوراً فـاعلا فـي قضـية دارفـور منـذ انـدلاع الأزمـة فـي فبرايـر 2003 ومـا لبثـت تواصـل جهودهـا لإحـلال السـلام فـي الإقلـيم الغربي، إلى أن توجت تلك الجهود في التوصل إلى توقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور في 14 يوليو 2011 بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة بقيادة رئيسها د. تجاني سيسي التي ضمت أكثر من 14 فصيلا مسلحا وفيما بعد التحقت حركة العدل والمساواة فصيل بخيت دبجو بالاتفاقية. واتسم الدور القطري في قضية دارفور بالفعالية والمرونة والانفتاح على كافة مكونات المجتمع الدارفوري والسعي في الوصول إلى تسوية سياسية شاملة لأزمة دارفور ويتضح ذلك في ما قامت به فعلياً، من تحركات مكوكية لتجميع الحركات الدارفورية وتوحيدها وتسهيل دور الوساطة بفعالية وفتح منابر التفاوض دون شروط أو ضغوط. [2]وأسهمت دولة قطر بصورة فاعلة وواضحة في إنجاح منبر الدوحة التفاوضي لعدة أسباب أهمها :**

---

[2]) **وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – موقع الأنترنت :** http://www.darfurconference.com/ar/ddpdar **-** بدون رقم صفحة .

[2] دارفور: نحو استراتيجية جديدة لتحقيق السلام الشامل والامن والتنمية,الدوحة- مرجع سابق- بدون رقم صفحة .

[2]) قطر.. تحركات مكوكية من أجل سلام دارفور – موقع الإنترنت: http://www.alarab.qa/story/28934 – بدون رقم صفحة .

- المنبر يقع داخل دولة قطر وتمت تسميته بمنبر الدوحة وأن أي نجاح له هو بمثابة مكسب يصب في صالح الدولة المضيفة.

- نجاح المنبر يعطى المصداقية والسمعة الطيبة لقطر.

- يعتبر إمتداداً للنجاحات السابقة لوساطة قطر مثل مشكلة لبنان ما يعزز المصداقية.

ففي سبيل الوصول للأهداف المذكورة أعلاه ، استضافة قطر الحركات الدارفورية واحتضنتها في دوحة العرب لأكثر من ثلاثين شهر على مدى ثلاث سنوات لم يتضايق القطريون يوماً ، حتى رافضي الدوحة ظلوا مكل احترام وتقدير رغم رفضهم للتوقيع على الاتفاقية، وهو ما يتضح فعلياً ليلة التوقيع على الاتفاقية ووجود قادة العدل والمساواة بالدوحة ومكوثهم عدة أشهر بالدوحة بعد إبرام الوثيقة رغم رفضهم للتوقيع عليها. [1] ولعل الدور المحوري لقطر يتلخص في تنظيمها لخمسة مؤتمرات فيما عرف وقتها بـ (أهل المصلحة) بمشاركة واسعة لكافة الممثلين من فعاليات المجتمع المدني الدارفوري، حيث كان حضور كل مؤتمر يتراوح بين 300 إلى 400 مشارك وقد تكفلت قطر بتحمل كافة تكاليف تذاكر السفر ذهابا وإياباً على متن الخطوط الجوية القطرية من مدن الإقليم نيالا والفاشر والعاصمة الخرطوم إلى الدوحة وبالعكس، بالإضافة إلى توفير الإقامة والإعاشة. ولقد نجحت الجهود القطرية في وضع أرضية مشتركة بين مكونات المجتمع الدارفوري من جهة والحركات من جهة أخرى وفتحت آفاق التفاهم حول المشكلة، مشيراً إلى أن بعض النازحين واللاجئين وقادة الحركات جرت بينهم نقاشات حادة حول المشكلة في المنابر وقاعات الفنادق بالدوحة وهذا ما لم يتوفر في أي منبر من قبل منذ اندلاع الصراع. ويشير مراقبون إلى نجاح قطر في بلورة رؤية جامعة حول اتفاقية الدوحة من جانب بالإضافة

---

[1]) مقابلة مع خالد الرزيقي - عضوء حركة التحرير والعدالة في مفاوضات الدوحة – مدير مكتب السلطة الإقليمية لدارفور .

إلى أنها استطاعت توحيد أكثر من 14 فصيلا في جسم واحد سمي بـ «حركة التحرير والعدالة» بقيادة د.تجاني سيسي . واستضافت قطر وفود الحركات لمدة 3 سنوات وأن سعادة نائب رئيس الوزراء أحمد بن عبدا لله آل محمود تحديدا لعب دورا فاعلا في حل الأزمة وكان يأتي ليلاً في الفندق بعد الساعة 12 ويجتمع بقادة الحركات ويتفقدهم عن أي عوائق واجهتهم ليتولى مهمة إزالة العقبات بنفسه ، وأن أبواب القطريين ظلت مفتوحة ولم توصد في وجه أحد يوماً حيث موقف قطر النبيل هو نتاج للمواقف الإنسانية وعوامل الدين واللغة بالإضافة إلى عوامل تاريخية وهذه الأسباب هي التي دفعت قطر للوقوف بثقلها لحل أزمة دارفور. وبعد التوقيع على وثيقة الدوحة أن ما تقوم به قطر يأتي في إطار رد الجميل لدور دارفور التاريخي تجاه شعوب الخليج والمنطقة ، وبالنظر إلى دور قطر نجد أنها لم تتوقف على تهيئة أجواء التفاوض وتقريب الشقة بين السودانيين بل مبكراً، وظل الهلال الأحمر القطري ومنظمة «راف» وعيد الخيرية» تقدمان معونات للنازحين واللاجئين دون إعلام وضجيج، وتوسعت الجهود القطرية بعد إبرام وثيقة الدوحة لتصبح أشبة بدور الأم في رعاية مولودها، فقامت بوضع حجر الأساس لخمس قرى نموذجية في دارفور، قرية في كل ولاية بتكلفة 6 ملايين دولار للقرية الواحدة. وإن تلك القرى أتت في إطار المبادرة القطرية للمنظمات الخيرية القطرية ببناء خمس قرى نموذجية بتكلفة 6 ملايين دولار للقرية الواحدة تتضمن تأسيس البنيات التحتية، مشيراً إلى أن قريتين منها سيتم افتتاحهما في مايو القادم، وأضاف كل قرية توفر فيها خدمات نموذجية ببناء مركز صحي ومركز شرطة ومدرستين لكل قرية أساس وثانوي للبنين والبنات ومحطة مياه مزودة بشبكة مياه لكل القرية وبناء 15 منزلا للإداريين ومسجد ومنزل للإمام، على أن تكمل هذه القرى إلى 75 قرية بواقع 15 قرية لكل ولاية من ولايات دارفور.

لم تتوقف قطر على توصيل الأطراف إلى منصة الاتفاق وتركهم وإنما تواصلت إلى تبنيها لتنظيم مؤتمر المانحين الذي دشنته بتبرع سخي وتقدمت البلدان المانحة في وضعها مبلغ 500 مليون دولار ورعايتها للمؤتمر حتى نجاحه. ويتضح أن الدوحة في سبيل إنجاحها لاتفاق دارفور كونت لجنة دولية للمتابعة تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقييم سير تنفيذ الوثيقة ولم تزل جهودها متواصلة، بجانب تنفيذ التزامات المانحين تجاه دارفور حيث دخل صندوق دارفور لإعادة الأعمار والتنمية في عقود مشروعات بمبلغ 800 مليون جنية وطرح على إثر ذلك عطاءات لأكثر من 1000 مشروع،وقد أعلن الأمين العام لصندوق دارفور للإعمار والتنمية هاشم حماد عن توقيع عدد من المشروعات وأن الأيام المقبلة ستشهد التوقيع على عقد لإنفاذ 315 مشروعا تنمويا في إطار إستراتيجية دارفور للتنمية التي تمت إجازتها خلال مؤتمر المانحين بالدوحة، مشيراً إلى أن الصندوق بالتنسيق مع المنظمات القطرية والجهات ذات الصلة يسعى لتحقيق التنمية في الإقليم، مؤكداً على وفاء الدوحة بما التزمت به في مؤتمر ا لمانحين لتنمية دارفور، لافتا إلى الجهود المبذولة لافتتاح القرى النموذجّية التي تشيدها الحكومة القطرية عبر منظماتها الخيرية خلال الفترة القادمة[1]. وبعد أن حظيت جهود الوساطة القطرية بدعم العالم بأسره نظرا للآمال العريضة التي تعلقها الأسرة الدولية عليها، باتت الدوحة تعني لجميع الأطراف بقضية دارفور أن الحل السلمي هو الخيار الاستراتيجي للجميع وهو الخيار الذي ينبع من إرادة سياسية جادة من مختلف الأطراف، حيث استطاعت العاصمة القطرية، بفضل إخلاصها ونظرتها الموضوعية والحيادية الايجابية إن تساعد مختلف الأطراف على التوصل إلى ما يريده كل طرف من خلال التفاوض ولو كان الطريق طويلا والسير عليه بطيئا، للوصول بقضية دارفور إلى شاطئ الأمان برؤية

[1]) قطر.. تحركات مكوكية من أجل سلام دارفور – المرجع السابق – بدون رقم صفحة .

مشتركة، وإرادة صادقة، وبإيمان وعزيمة لا تتزعزع بان الوطن واحد والأمة واحدة. [1]

يرى الباحث أن قطر باستضافتها لملف مفاوضات دارفور أكدت أنها الأجدر والأقدر على حل القضية، فضلا عن مساهمتها المقدرة والكبيرة وإنشائها للقرى النموذجية في ولايات دارفور التي أسهمت في تحقيق الاستقرار وعودة اللاجئين والنازحين.

[1]) آل محمود من جنيف في حوار مع سونا : نحن متفائلون في تحقيق سلام في وقت قريب لأهل دارفور – موقع الإنترنت : www.sunanews.net/.../11840-al-mahmoud-said-in-an-interview-from-ge .- بدون رقم صفحة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الدراسة والتحليل

تناول هذا البحث أثر المساهمات القطرية في تعزيز سلام دارفور في الفترة من 2004-2014م حيث شهدت هذه الفترة العديد من الجهود التي بذلت لتحقيق الإستقرار والسلام في دارفور .

مجتمع الدراسة

هو العينة التي يختارها الباحث حيث إختار العينة العشوائية وتكون العينات في هذه الطريقة انتقائية ولا تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، وإنما تتم وفق اختيار الباحث ، ولذلك لا تكون هناك فرصة متساوية لأفراد المجتمع في الظهور في العينة ، وهذه العينات تستخدم بهدف الحصول على نتائج استطلاعية والعينة تشمل الفئات المتجانسة فى المجتمع ، وفق خواص ومذايا معينة مثل النوع ، العمر ، المؤهل التعليمي، الوظيفة ، فتكون العينة من أُميين ، فقراء ، اغنياء ، موظفين ، متقاعدين ، طلاب ، فئات متعدده ومتباينة ، وينحصر البحث في فئة العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام بمركز دراسات السلام والتنمية بجامعة الفاشر والمعلمين والإدارة الأهلية وموظفي السلطة الإقليمية وبعض المنظمات الطوع حيث تم توزيع عدد 119 استمارة وتم طرح مجموعة من الأسئلة التي تناقش موضوع البحث للوصول للنتائج والتوصيات المناسبة لمعرفة هل للمساهمات والجهود التي بذلتها دولة قطر أثر في وضع نهاية للنزاع واستقرار الأوضاع في دارفور .

إعداد البيانات

يعرف الاستبيان بأنه أسلوب جمع البيانات الذي استهدف المبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة لتقديم حقائق وأراء وأفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها وقام الباحث باختيار الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

تصميم الإستبيان

تم وضع الاستبيان بعد مراجعة الدكتور المشرف علي الدراسة وفق مناهج البحث العلمي ومن ثم تم عرضها علي محكمين لإجازتها والوقوف علي شموليتها حتى تغطي الأغراض الأساسية للبحث حول أثر المساهمات القطرية في تعزيز السلام في دارفور والوقوف علي ملائمتها للمبحوثين ومدي صلاحيتها لقياس ما يجب قياسه، ويعتبر المحكمون من أهل الاختصاص في مناهج البحث العلمي .

خطوات تصميم الإستبيان:

لتصميم الاستبيان قام الباحث بالخطوات التالية

- تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث والأهداف والفرضيات.
- تحديد الهيكل العام من خلال تقسيم المعلومات وتصنيفها وتبويبها بطريقة منطقية.

العمل الميداني

قام الباحث بتوزيع الاستبيان علي مجتمع الدراسة عن طريق التوزيع الشخصي المباشر والاستعانة بمعاونين ذوي مصداقية وأمانة علمية ومحل ثقة بالنسبة للباحث وقد تم استلام الاستبيان بعد الإجابة علية وتمت مراجعته وفحص البيانات.

التحليل الإحصائي

استخدم الباحث التحليل الإحصائي بتحديد برنامج **(SPSS)** والذي يستخدم عاده في البحوث العلمية التي تشمل على العديد من البيانات الرقمية.

بعد جمع الاستبيان ومراجعته من قبل الباحث وتفريغ البيانات وإدخالها الحاسب الآلي للمعالجة الإحصائية تم استخلاص النتائج والخروج بأهم التوصيات الهامة.

البيانات الأساسية:

جدول(1) يوضح النوع

النوع	العدد	النسبة%
ذكر	76	63.9
أنثى	43	36.1
المجموع	119	100.0

الشكل (1) يوضح النسب للنوع

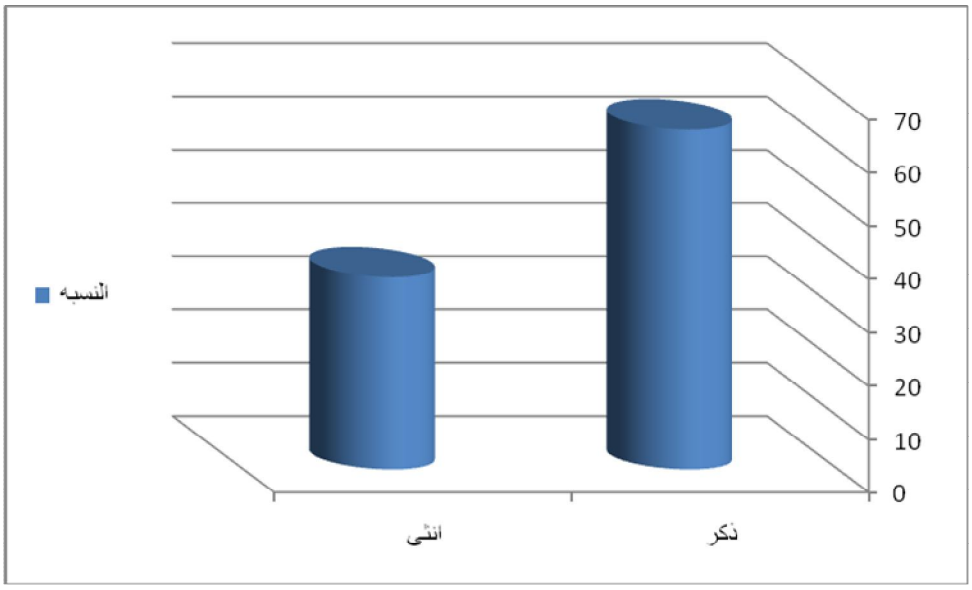

يتضح من الجدول والرسم أعلاه أن عدد الذكور (76) بنسبه (63.9) كما أن عدد الإناث (43) وبنسبه (36.1)

جدول (2) يوضح العمر

العمر	العدد	النسبة %
اقل من 30	16	13.4
40_31	51	42.9
50_41	40	33.6
51 فأكثر	12	10.1
المجموع	119	100.0

شكل (2) يوضح العمر

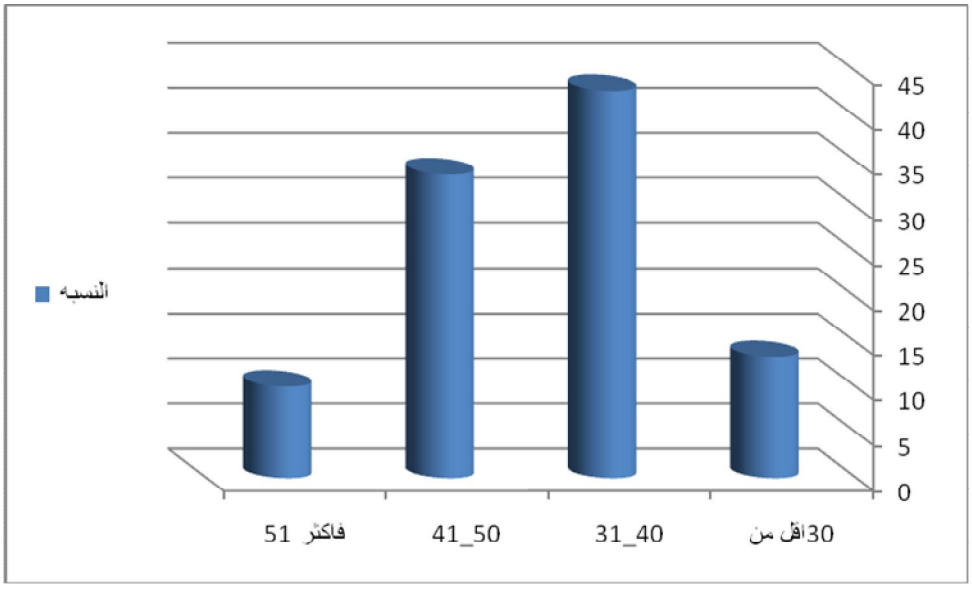

يتضح من الجدول والرسم أعلاه أن عدد الذين أعمارهم اقل من30 عددهم (16) بنسبه (13.4) ، كما أن عدد الذين يتراوح عمرهم من (40_31) عددهم (51) بنسبه (42.9) و كما إن عدد الذين يتراوح عمرهم من (50_41) عددهم (40) بنسبه (33.6) ، والذين أعمارهم أكثر من 51عددهم (12) بنسبه (10.0).

جدول(3) يوضح المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة(%)
أساس	1	.8
ثانوي	12	10.1
جامعي	71	59.7
فوق الجامعي	35	29.4
المجموع	119	100.0

شكل (3) يوضح نسب المؤهل العلمي

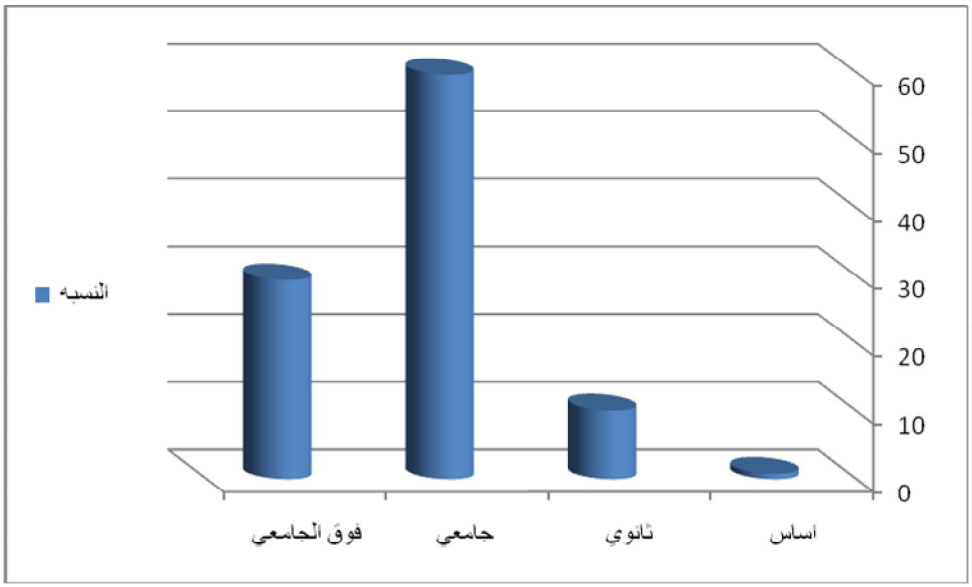

من الجدول والرسم أعلاه يتضح إن عدد دارسين مرحله الأساس (1) بنسبه (0.8) وعدد الثانويين (12) بنسبه (10.1) وعدد الجامعيين (71) بنسبه (59.7) وعدد الحاصلين على تعليم فوق الجامعي (35) بنسبه (29.4) .

جدول (4) يوضح الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
إدارة أهلية	4	3.4
طالب	0	0.0
موظف	107	89.9
أعمال حرة	4	3.4
قوات نظاميه	1	0.8
ربه منزل	0	0.0
أخرى	0	0.0
المجموع	119	100

شكل (4) يوضح النسب للوظيفة

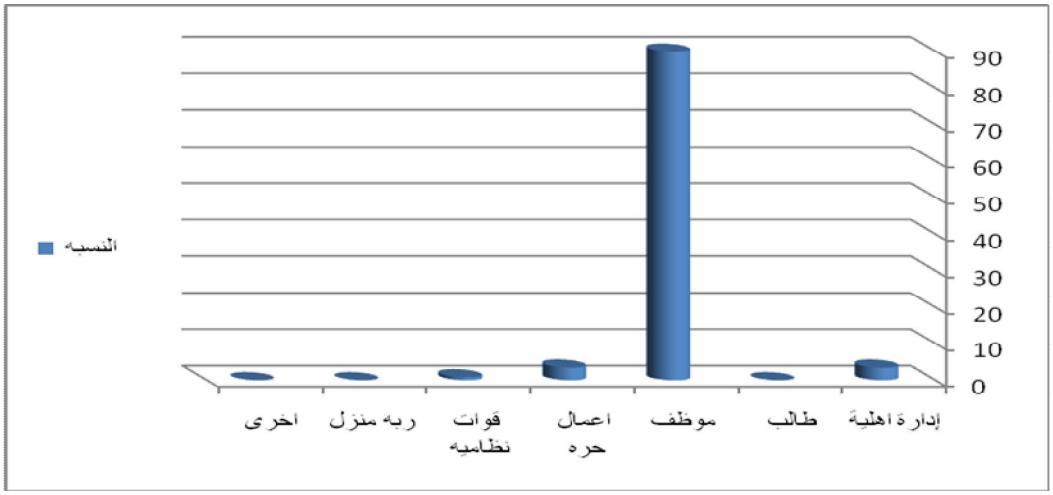

من الجدول والرسم أعلاه يتضح إن عدد العاملين كإدارة أهليه عددهم (4) بنسبه (3.4) وعدد الطلاب (0) بنسبه (0.0) وعدد الموظفين (107) بنسبه (89.9) وعدد العاملين أعمال حرة (4) بنسبه (3.4) وعدد العاملين كقوات نظاميه (1) بنسبه (0.8) وعدد ربات المنازل (0) بنسبه (0.00).

البيانات الأساسية: المحور الأول: (المنظمات)

جدول (5) يوضح العبارة:

هل هنالك دور واضح لمنظمة اليوناميد في تعزيز سلام دارفور

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	81	68.1
أوافق بشده	14	11.8
لا أوافق	24	20.2
المجموع	119	100.0

شكل (5) يوضح نسب العبارة

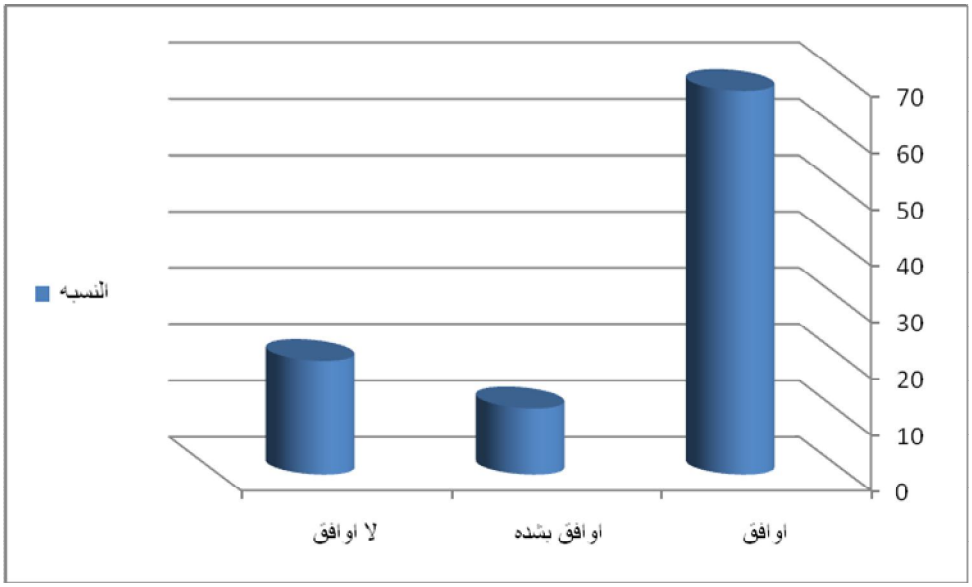

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال ب (هل هنالك دور واضح لمنظمة اليوناميد في تعزيز سلام دارفور) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (81) بنسبه (68.1)وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (14) بنسبه (11.8) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (24) بنسبه (20.2) .

جدول (6)

يوضح العبارة: المنظمات الإقليمية لعبت دور في التنمية

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	65	54.6
أوافق بشده	20	16.8
لا أوافق	34	28.6
المجموع	119	100.0

شكل (6) يوضح نسب العبارة

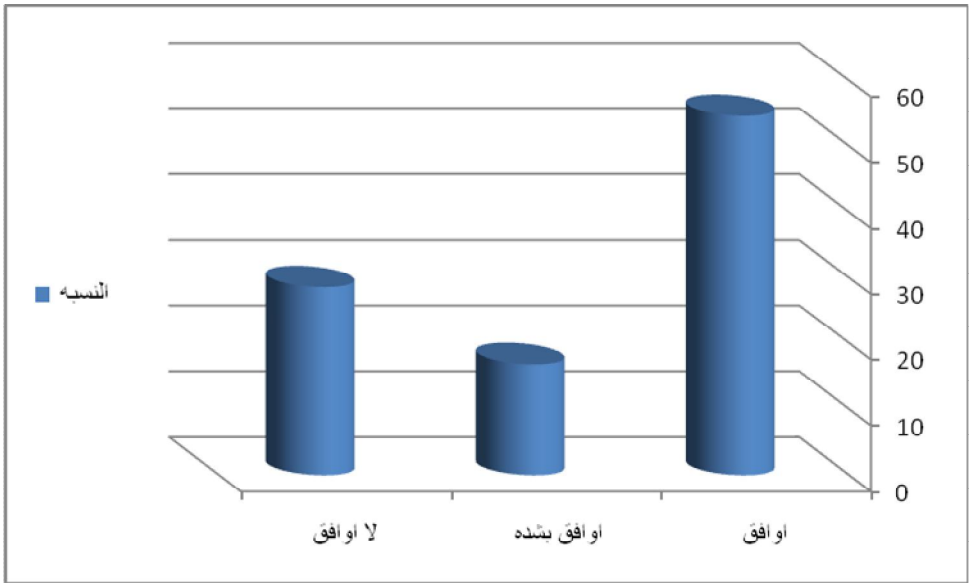

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (المنظمات الإقليمية لعبت دور في التنمية) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (65) بنسبه(54.6) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (20) بنسبه (16.8) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (34) بنسبه (28.6).

جدول (7) يوضح

العبارة :- منظمة اليونااميد قدمت كافه الخدمات (صحة ، تعليم ،مياه، تنميه بشريه)

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	57	47.9
أوافق بشده	27	22.7
لا أوافق	35	29.4
المجموع	119	100.0

شكل (7) يوضح نسب العبارة

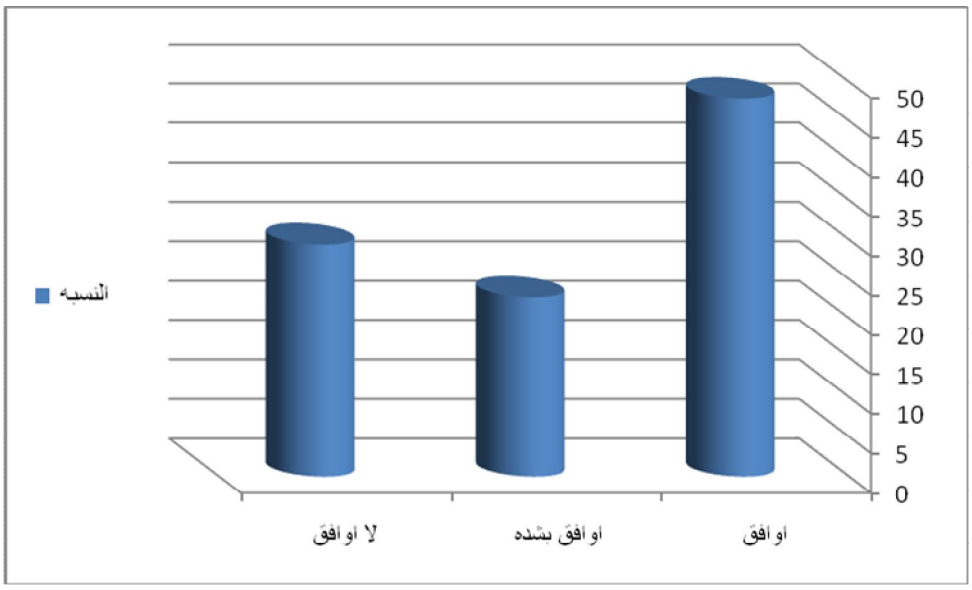

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (منظمة اليونااميد قدمت كافه الخدمات (صحة ، تعليم ،مياه، تنميه بشريه)) كانت ميل الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (57) بنسبه(47.9) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (27) بنسبه (22.7) وعدد الذين كانت ميل إجابتهم لا أوافق (35) بنسبه (29.4)

جدول (8) يوضح

العبارة :- رأيك في دور منظمة اليونميد في سلام دارفور

الإجابة	العدد	النسبة%
ممتاز	1	0.8
جيد جدا	12	10.1
جيد	44	37.0
مقبول	39	32.8
دون ذلك	23	19.3
المجموع	119	100.0

شكل (8) يوضح نسب العبارة

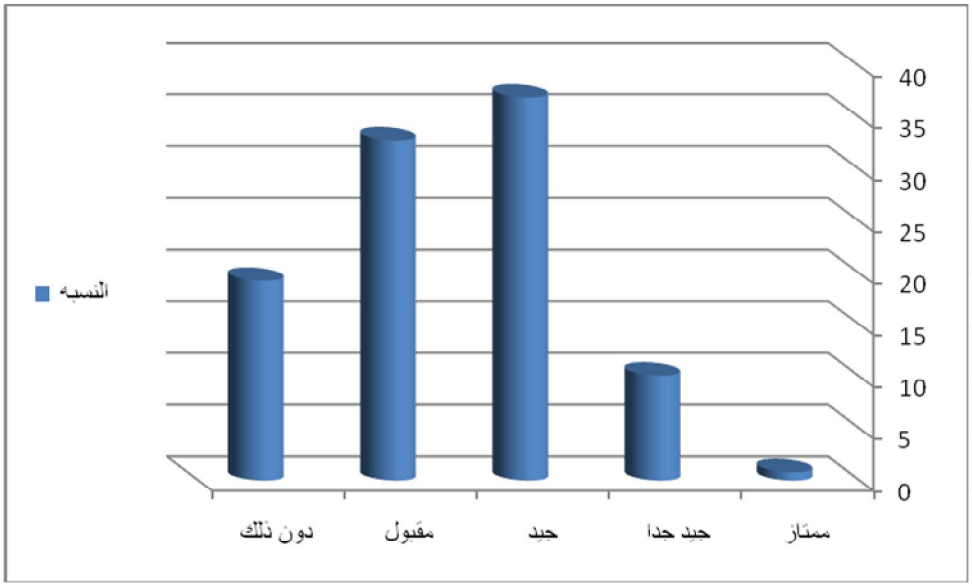

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (رأيك في دور منظمة اليونميد في سلام دارفور) كانت نتائج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (1)ونسبه (0.8)، جيد جدا بعدد (12) ونسبه (10.1)، جيد بعدد (44) ونسبه (37.0)، مقبول بعدد (39) وبنسبه (32.8) دون ذلك بعدد (23) ونسبه (19.3) .

جدول (9) يوضح

الاختبارات الإحصائية

	هل هنالك دور واضح لمنظمة اليونميد في تعزيز سلام دارفور	المنظمات الإقليمية لعبت دور في التنمية	منظمة اليونميد قدمت كافه الخدمات (صحة ، تعليم ،مياه، تنميه بشريه)	رأيك في دور منظمة اليونميد في سلام دارفور
قيمه اختبار كاي	65.866	26.739	12.168	54.571
القيمة الاحتمالية	0.000	.000	0.002	0.000
اتجاه المبحوثين	أوافق	أوافق	أوافق بشده	**مقبول**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمه اختيار مربع كاي للعبارة (هل هنالك دور واضح لمنظمة اليونميد في تعزيز سلام دارفور) تساوي (65.866) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي انه يوجد دور واضح لمنظمة اليونميد في تعزيز سلام دارفور وذلك لصالح الموافقين.

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (المنظمات الإقليمية لعبت دور في التنمية) تساوي (26.739) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن منظمات الدول العربية والإسلامية لعبت دور في التنمية وذلك لصالح الموافقين .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (منظمة اليونميد قدمت كافه الخدمات (صحة، تعليم ،مياه، تنميه بشريه) تساوي (12.168) والقيمة الاحتمالية (0.002) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن منظمة اليونميد قدمت كافه الخدمات (صحة، تعليم ،مياه، تنميه بشريه) وذلك لصالح الموافقين بشده .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (رأيك في دور منظمة اليونميد في سلام دارفور) تساوي (54.571) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي

أن إجابات المبحوثين عن دور منظمة اليوناميد في سلام دارفور لا توجد بها اختلافات وذلك لصالح الذين ابدوا رأيهم ندور الأمم المتحدة مقبول.

يتضح من المحور الأول (المنظمات) لها دور فعال في سلام دارفور وذلك وفق رأي المبحوثين عن انه يوجد هنالك دور واضح لمنظمة اليوناميد في تعزيز سلام دارفور وأن منظمات الدول العربية والإسلامية لعبت دور في التنمية، منظمة اليوناميد قدمت كافه الخدمات (صحة، تعليم ،مياه، تنميه بشريه)، رأيهم في دور منظمة اليوناميد في سلام دارفور كان اتجاههم بمقبول .

المحور الثاني : (تأثير المنظمات)

جدول (10) يوضح

العبارة :- هل هنالك اثر ايجابي للمنظمة اليوناميد على البيئة الاجتماعية في دارفور

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	76	63.9
أوافق بشده	18	15.1
لا أوافق	25	21.0
المجموع	119	100.0

شكل (10) يوضح النسب للعبارة

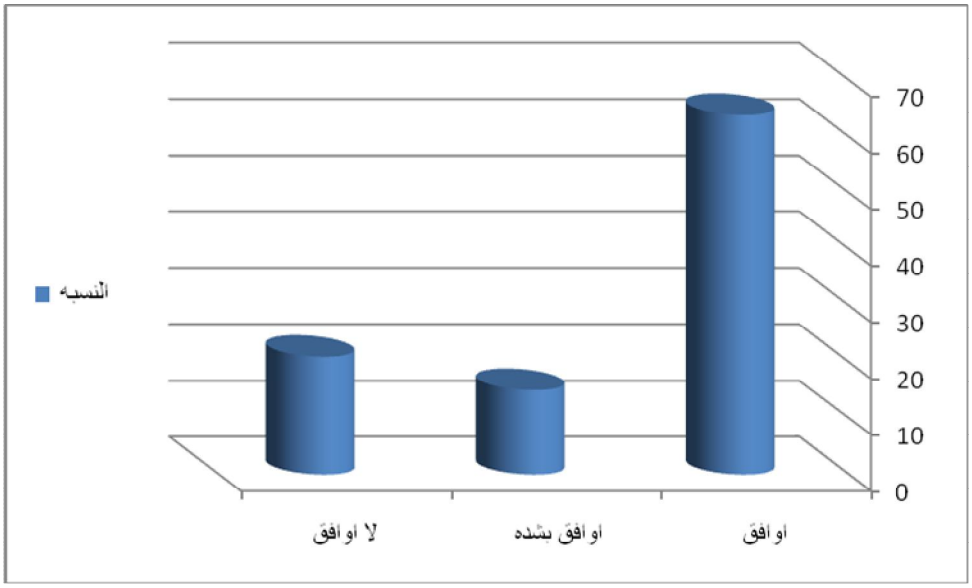

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (هل هنالك اثر ايجابي للمنظمة اليوناميد على البيئة الاجتماعية في دارفور) كانت الإجابات وفق الأتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (76) بنسبه (63.9)وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (18) بنسبه (15.1) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (25) بنسبه (21.0)

جدول (11) يوضح العبارة

ساهمت منظمة اليوناميد في ترقيه السلوك الاجتماعي في المنطقة

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	50	42.0
أوافق بشده	12	10.1
لا أوافق	57	47.9
المجموع	119	100.0

شكل (11) يوضح النسب للعبارة

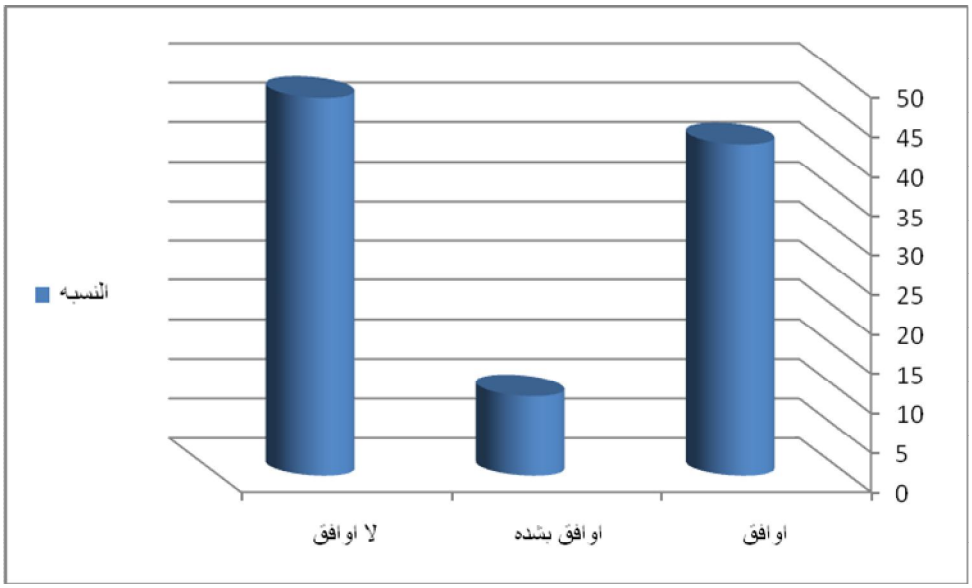

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (ساهمت منظمة اليوناميد في ترقيه السلوك الاجتماعي في المنطقة) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (50) بنسبه(42.0) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (12) بنسبه (10.1) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (57) بنسبه (47.9)

جدول (12)

الاختبارات الإحصائية

	هل هنالك اثر ايجابي لمنظمة اليونميد على البيئة الاجتماعية في دارفور	ساهمت منظمة اليونميد في ترقيه السلوك الاجتماعي في المنطقة
قيم اختبار كاي	50.538	29.563
قيمة اختبار المعنوية	0.000	0.000
اتجاه المبحوثين	أوافق	أوافق بشده

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (هل هنالك اثر ايجابي منظمة اليونميد على البيئة الاجتماعية في دارفور) تساوي (50.538) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي انه يوجد اثر ايجابي للمنظمات الدولية على البيئة الاجتماعية في دارفور وذلك لصالح الموافقين.

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (هل ساهمت منظمة اليونميد في ترقيه السلوك الاجتماعي في المنطقة) تساوي (29.563) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن منظمة اليونميد ساهمت في ترقيه السلوك الاجتماعي في المنطقة وذلك لصالح الموافقين بشده .

المحور الثالث : (مساهمات قطر)

جدول(13) يوضح العبارة

قطر مؤهله لتحقيق السلام في دارفور

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	47	39.5
أوافق بشده	47	39.5
لا أوافق	25	21.0
المجموع	119	100.0

شكل (13) يوضح النسب للعبارة

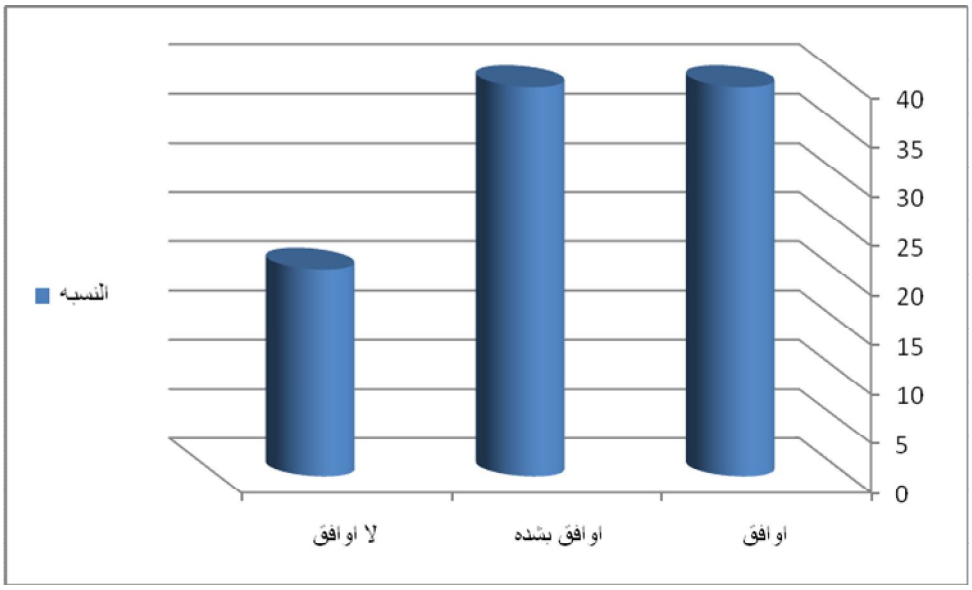

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (قطر مؤهله لتحقيق السلام في دارفور) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (47) بنسبه (39.5)وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (47) بنسبه (39.5) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (25) بنسبه (21.0).

جدول (14) يوضح العبارة

المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي والإقليمي جعلت منها قوه ذات مصداقية في تحقيق السلام

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	52	43.7
أوافق بشده	44	37.0
لا أوافق	23	19.3
المجموع	119	100.0

شكل (14) يوضح نسب العبارة

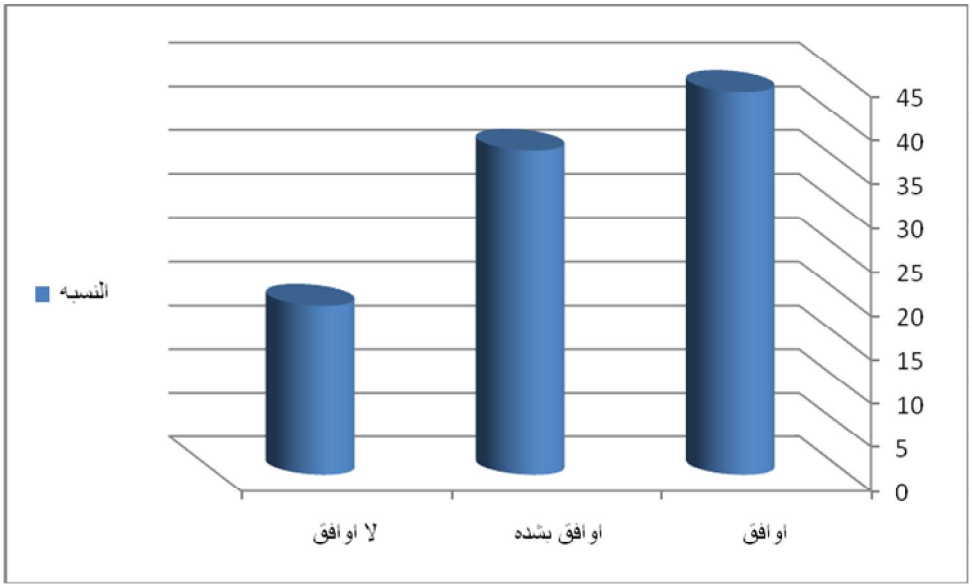

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة : (المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي جعلت منها قوه ذات مصداقية في تحقيق السلام) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (52) بنسبه (43.7) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (44) بنسبه (37.0) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (23) بنسبه (19.3).

جدول (15) يوضح العبارة

تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية تزيد فعاليه الدور القطري

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	71	59.7
أوافق بشده	22	18.5
لا أوافق	26	21.8
المجموع	119	100.0

شكل (15) يوضح النسب للعبارة

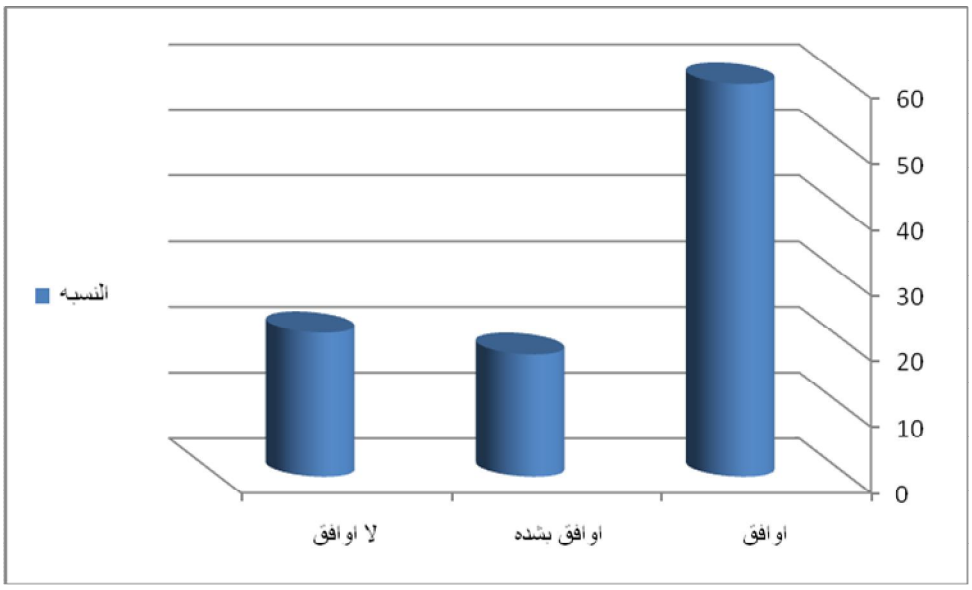

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال ب تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية تزيد فعاليه الدور القطري) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (71) بنسبه (59.7) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (22) بنسبه (18.5) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (26) بنسبه (21.8) .

جدول (16) يوضح العبارة

قطر لها دوافع وأهداف في عمليه السلام

الإجابة	العدد	النسبة%
أوافق	51	42.9
أوافق بشده	44	37.0
لا أوافق	24	20.2
المجموع	119	100.0

شكل(16) يوضح النسب للعبارة

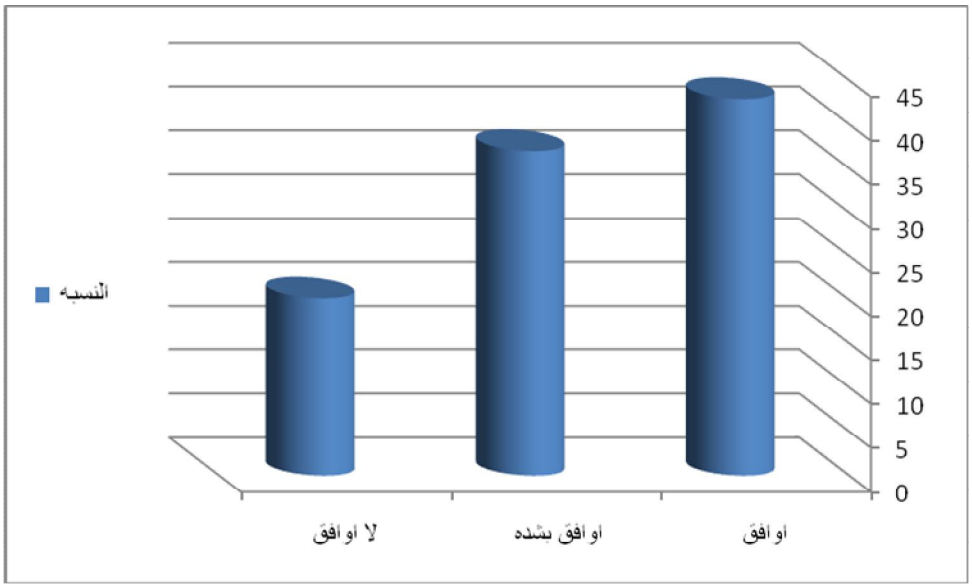

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (قطر لها دوافع وأهداف في عمليه السلام) كانت الإجابات وفق الأتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (51) بنسبه (42.9)وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (44) بنسبه (37.0) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (24) بنسبه (20.2) .

جدول (17) يوضح السؤال

ساهمت قطر في استقرار الأوضاع في دارفور

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق	67	56.3
أوافق بشده	24	20.2
لا أوافق	67	23.5
المجموع	119	100.0

شكل(17) يوضح النسب للعبارة

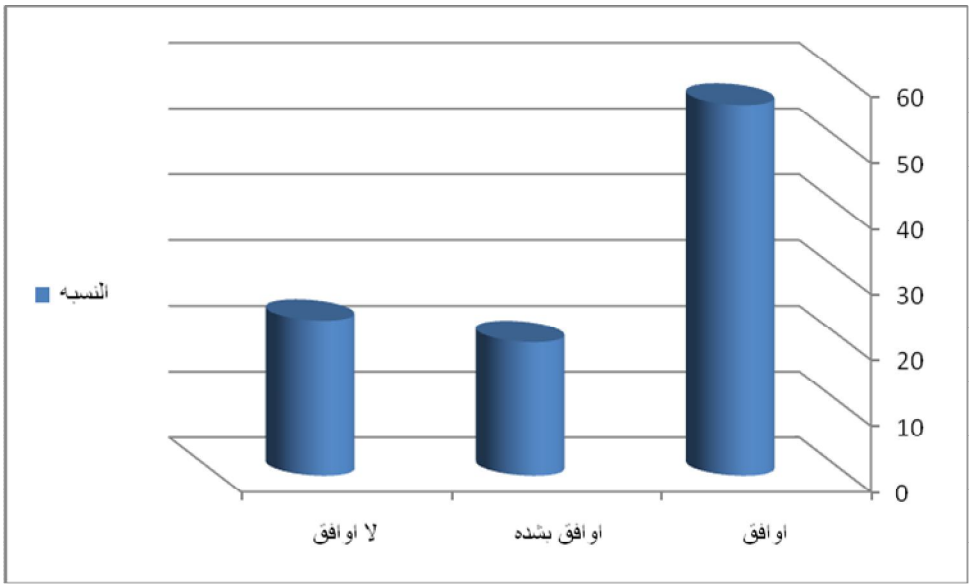

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (ساهمت قطر في استقرار الأوضاع في دارفور) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (67) بنسبه (56.3) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (24) بنسبه (20.2) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (67) بنسبه (23.5).

جدول (18) يوضح العبارة

ساهمت قطر في تقريب وجهات النظر بين الحركات والحكومة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق	67	56.3
أوافق بشده	33	27.7
لا أوافق	19	16.0
المجموع	119	100.0

شكل (18) يوضح نسب العبارة

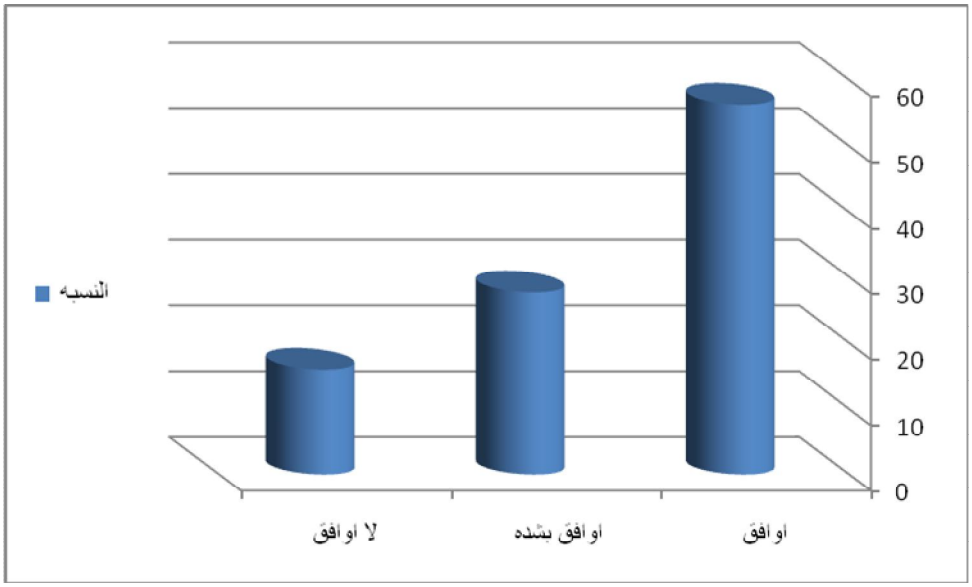

يتضح من الجدول و الشكل أعلاه انه عند السؤال بالعبارة (ساهمت قطر في تقريب وجهات النظر بين الحركات والحكومة) كانت الإجابات وفق الآتي عدد الأشخاص الذين كانت إجابتهم موافق (67) بنسبه (56.3) وعدد الذين كانت إجابتهم أوافق بشده (33) بنسبه (27.7) وعدد الذين كانت إجابتهم لا أوافق (19) بنسبه (16.0) .

جدول (19) يوضح

الاختبارات الإحصائية

	قطر مؤهله لتحقيق السلام في دارفور	المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي جعلت منها قوه ذات مصداقية في تحقيق السلام	تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية تزيد فعاليه الدور القطري	قطر لها دوافع وأهداف في عمليه السلام	ساهمت قطر في استقرار الأوضاع في دارفور	ساهمت قطر في تقريب وجهات النظر بين الحركات والحكومة
قيمه اختبار كاي	8.134	11.311	37.328	9.899	28.454	30.723
القيمة الاحتمالية	.017	.003	.000	.007	.000	.000
اتجاه المبحوثين	أوافق بشده	أوافق بشده	أوافق	أوافق بشده	أوافق	أوافق

نلاحظ من الجدول أعلاه إن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (هل قطر مؤهله لتحقيق السلام في دارفور) تساوي (8.134) والقيمة الاحتمالية (.017) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي انه قطر مؤهله لتحقيق السلام في دارفور وذلك لصالح الموافقين بشده .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي جعلت منها قوه ذات مصداقية في تحقيق السلام ا) تساوي (11.311) والقيمة الاحتمالية (0.003) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي جعلت منها قوه ذات مصداقية في تحقيق السلام وذلك لصالح الموافقين بشده .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية تزيد فعاليه الدور القطري) تساوي (37.328) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية تزيد فعاليه الدور القطري وذلك لصالح الموافقين.

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (قطر لها دوافع وأهداف في عمليه السلام) تساوي (9.899) والقيمة الاحتمالية (0.007) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي قطر لها دوافع وأهداف في عمليه السلام وذلك لصالح الموافقين بشده .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (ساهمت قطر في استقرار الأوضاع في دارفور) تساوي (28.454) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن قطر ساهمت في استقرار الأوضاع في دارفور وذلك لصالح الموافقين.

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (ساهمت قطر في تقريب وجهات النظر بين الحركات والحكومة) تساوي (30.723) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي قطر ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الحركات والحكومة وذلك لصالح الموافقين.

نلاحظ إن مساهمات قطر من فعاله في إحداث السلام في دارفور وذلك وفق ما ذكر أعلاه.

المحور الرابع: (تقييم الدور القطري)

جدول (20) يوضح العبارة

تقييم دور قطر في تعزيز السلام

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	25	21.0
جيد جدا	35	29.4
جيد	32	26.9
مقبول	19	16.0
دون ذلك	8	6.7
المجموع	119	100.0

شكل (20) يوضح نسب العبارة

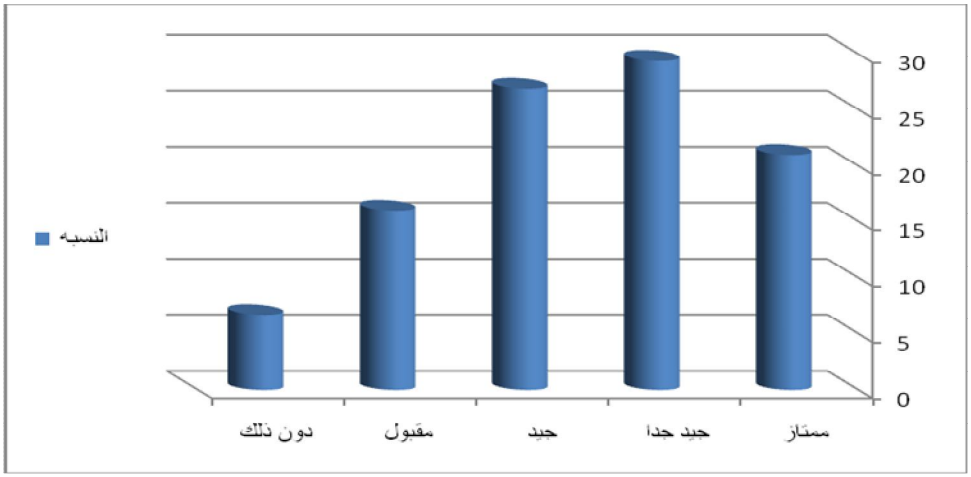

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (تقييم دور قطر في تعزيز السلام) كانت نتاج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (25)ونسبه (21.0)، جيد جدا بعدد (35) ونسبه (29.4)، جيد بعدد (32) و نسبه (26.9)، مقبول بعدد (19) وبنسبه (16.0) دون ذلك بعدد (8) ونسبه (6.7).

جدول (21) يوضح العبارة

تقييم دور قطر في الصحة

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	3	2.5
جيد جدا	23	19.3
جيد	42	35.3
مقبول	30	25.2
دون ذلك	21	17.6
المجموع	119	100.0

شكل (21) يوضح نسب العبارة

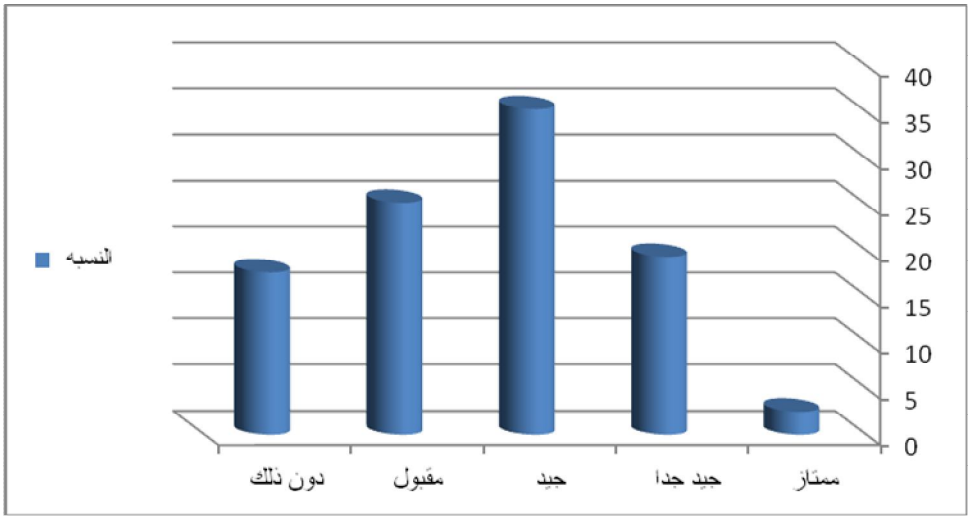

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (تقييم دور قطر في الصحة)كانت ميل نتائج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (3) ونسبه(2.5) ، جيد جدا بعدد (23) ونسبه (19.3)، جيد بعدد (42) ونسبه (35.3) ، مقبول بعدد (30) وبنسبه (25.2) دون ذلك بعدد (21) ونسبه (17.6).

جدول (22) يوضح العبارة

تقييم دور قطر في التعليم

الإجابة	العدد	النسبة %

ممتاز	10	8.4
جيد جدا	19	16.0
جيد	35	29.4
مقبول	31	26.1
دون ذلك	24	20.2
المجموع	119	100.0

شكل (22) يوضح نسب العبارة

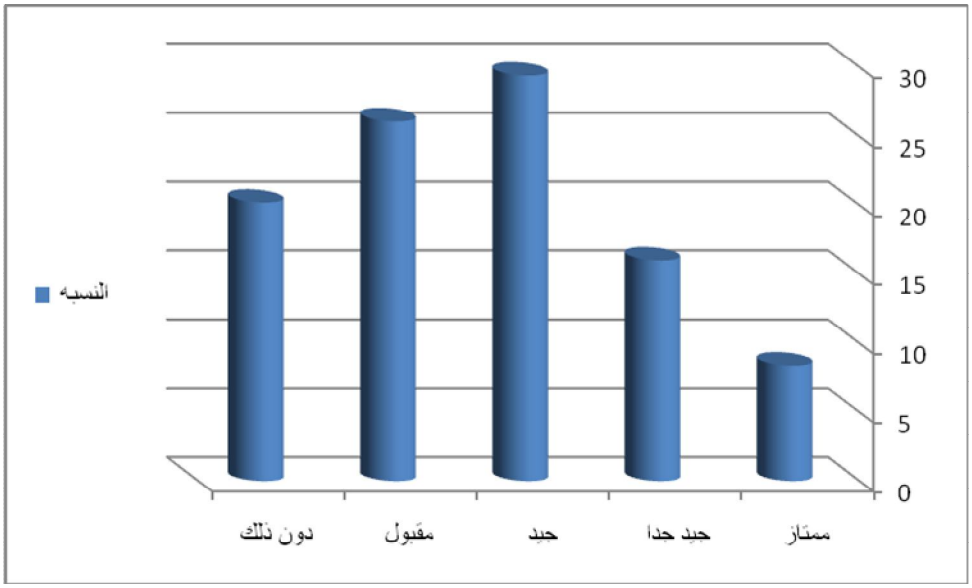

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (تقييم دور قطر في التعليم)كانت ميل نتائج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (10)ونسبه (8.4)، جيد جدا بعدد (19) و نسبه (16.0) ، جيد بعدد (35) و نسبه (29.4) ، مقبول بعدد (31) و بنسبه (26.1) دون ذلك بعدد (24) ونسبه (20.2) .

جدول (23) يوضح العبارة

تقييم دور قطر في المياه

الإجابة	العدد	النسبة %

ممتاز	6	5.0
جيد جدا	15	12.6
جيد	42	35.3
مقبول	30	25.2
دون ذلك	26	21.8
المجموع	119	100.0

شكل (23) يوضح نسب العبارة

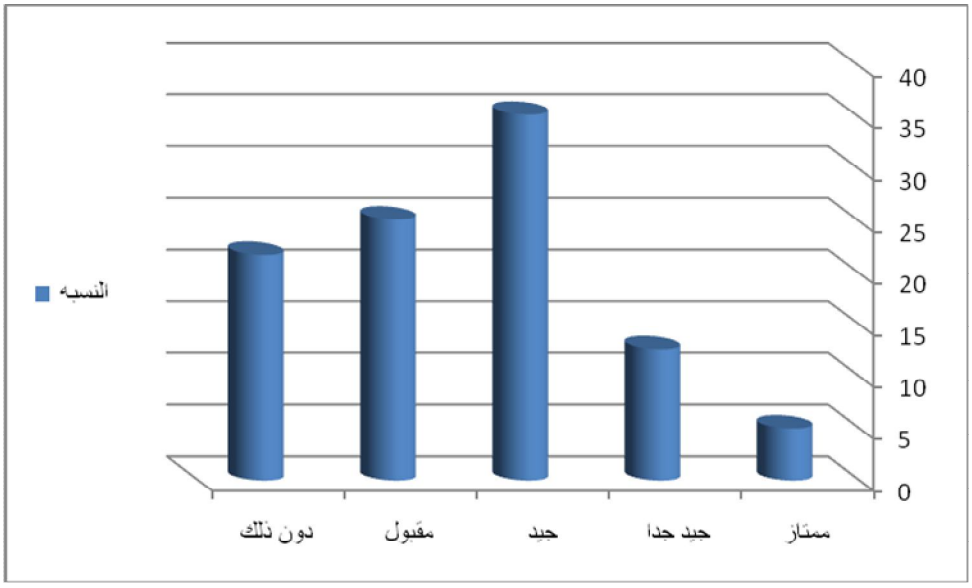

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (تقييم دور قطر في المياه)كانت ميل نتائج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (6)ونسبه (5.0)، جيد جدا بعدد (15) ونسبه (12.6)، جيد بعدد (42) ونسبه (35.3)، مقبول بعدد (30) وبنسبه (25.2) دون ذلك بعدد (26) ونسبه (21.8).

جدول (24) يوضح العبارة

تقييم دور قطر التنمية البشرية

الإجابة	العدد	النسبة %
ممتاز	8	6.7
جيد جدا	25	21.0
جيد	36	30.3
مقبول	25	21.0
دون ذلك	25	21.0
المجموع	119	100.0

شكل (24) يوضح نسب العبارة

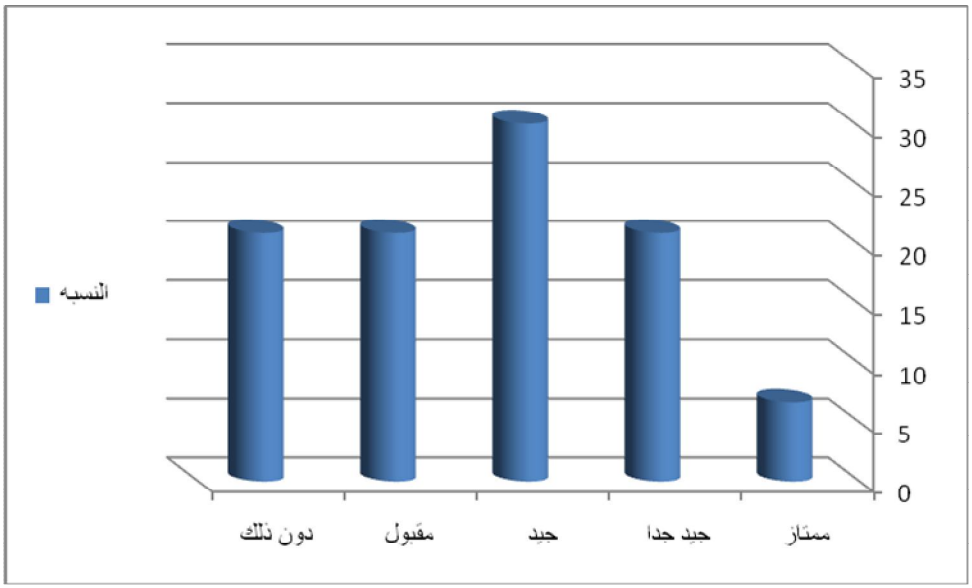

يتضح من الجدول والشكل أعلاه انه عند الإجابة عن العبارة (تقييم دور قطر التنمية البشرية) كانت نتائج الإجابات وفق الآتي ممتاز بعدد (8) ونسبه (6.7)، جيد جدا بعدد (25) و نسبه (21.0)، جيد بعدد (36) ونسبه (30.3)، مقبول بعدد (25) وبنسبه (21.0) دون ذلك بعدد (25) ونسبه (21.0).

جدول (25) يوضح

الاختبارات الإحصائية

	تقييم دور قطر في تعزيز السلام	تقييم دور قطر في الصحة	تقييم دور قطر في التعليم	تقييم دور قطر في المياه	تقييم دور قطر في التنمية البشرية
قيمه اختبار كاي	19.613	34.067	16.420	32.303	16.924
القيمة الاحتمالية	.001	0.000	.003	.000	.002
اتجاه المبحوثين	أوافق بشده	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق	لا أوافق

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تقييم دور قطر في تعزيز السلام) تساوي (19.613) والقيمة الاحتمالية (.001) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي انه قطر لها دور في تعزيز السلام وذلك لصالح الموافقين بشده .

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تقييم دور قطر في الصحة) تساوي (34.067) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن قطر لها دور في الصحة وذلك لصالح غير الموافقين.

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تقييم دور قطر في التعليم) تساوي (16.420) والقيمة الاحتمالية (0.003) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن قطر لها دور في التعليم وذلك لصالح غير الموافقين

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تقييم دور قطر في المياه) تساوي (34.067) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن قطر لها دور في المياه وذلك لصالح غير الموافقين

كما نلاحظ أن قيمه اختبار مربع كاي للعبارة (تقييم دور قطر في التنمية البشرية) تساوي (34.067) والقيمة الاحتمالية (0.002) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني انه لا يوجد فرق معنوي أي أن قطر لها دور في التنمية البشرية وذلك لصالح غير الموافقين

يتضح الآتي أن المحور الرابع (تقييم الدور القطري)ان قطر لها دور في كل من (الصحة والتعليم والمياه والتنمية البشرية) .

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1/ أن المكانة المرموقة والسمعة الطيبة التى تتمتع بها دولة قطر في المجتمع الإقليمي والدولي جعلت منها قوة ذات مصداقية وفعالية في تحقيق وبناء السلام في دارفور وذلك يرجع لعلاقات قطر المميزة مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

2/ قطر لها دوافع وأهداف في عملية السلام وهي الوصول الي مركز سياسي مرموق في الوطن العربي والعالم الإسلامي ، ومحاولة رد الجميل لأهل دارفور حيث كانت تكسي الكعبة وترسل المحمل سنوياً للأراضي المقدسة .

3/ قطر ساهمت في استقرار الأوضاع في دارفور ويظهر ذلك في تناقص نسبة العمل الحربي والعسكري وهذه بعض الجهود التي بذلتها قطر في إقناع حركات مؤثرة للدخول في السلام .

4/ المنظمات الأممية لعبت دوراً في تعزيز السلام والتنمية في دارفور ،وهذا الدور كان ملموساً في نشر القوات والمراقبة ورفع التقارير وحماية المدنيين وإيضاً في إنشائها لقرى العودة الطوعية.

الخاتمة

تناولت الدراسة المساهمات القطرية وأثرها في تعزيز سلام دارفور ، تعتبر قضية دارفور قضية سياسية وإقتصادية وتنموية واجتماعية وانها جزء لا يتجزأ من الأزمة الوطنية الشاملة ، وان هذه القضية لها جذور ضاربة في التاريخ ولم تبدأ في فبراير 2003م ولكنها تمتد في الماضي البعيد والقريب بجذورها البيئية، المناخية والسياسية والاجتماعية، وان تخلى الدولة عن مسئوليتها في مواجهة المشكلة من جذورها (منذ الاستقلال وحتى الآن) قد فاقم المشكلة ، وتدخل المجتمع الإقليمي والدولي بجهودهما من اجل الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين وحث الأطراف المتنازعة علي الاحتكام لصوت العقل والعمل علي حل الأزمة في الإطار السياسي والسلمي عن طريق الحوار والتفاوض ، وقد تباينت تلك الجهود ما بين هو سلبي وايجابي في التعامل مع متغيرات أزمة دارفور، قطر باستضافتها لملف مفاوضات دارفور أكدت أنها الأجدر والأقدر على حل القضية، فضلا عن مساهمتها المقدرة والكبيرة وإنشائها للقرى النموذجية في ولايات دارفور التي أسهمت في تحقيق الاستقرار وعودة اللاجئين والنازحين. وجاء الدور القطري المتميز في تحقيق الوفاق والاتفاق بين أبناء البلد الواحد تعبيراً عن الرغبة القطرية الصادقة في إشاعة روح المصالحة والتسامح ونبذ الخلاف والانقسام، فكان هذا الأمر أولى ثمار النجاح القطري وخطوة أولى من شأنها تعزيز الجهود القطرية الناجحة التي كانت تتحرك في كل الاتجاهات لدفع مسيرة السلام.

كما نجحت مجهودات قطر في توحيد الفصائل الدارفورية لتحقيق التقارب بين وجهات نظر ومطالب الحركات المقاتلة مما يفضي لرسم صورة الحلول المتكاملة للقضية، وقد ظلت الدوحة وفية لما تعهدت به منذ أن اتجهت لبذل وساطتها الحميدة بين الفرقاء السودانيين في اطار رؤاها ومواقفها الدولية القائمة على مد يد العون للجميع لاحتواء كل ما من شأنه أن يعوق مسيرة الاستقرار والتنمية في المنطقة

توصل الباحث إلى أن المكانة المرموقة والسمعة الطيبة التى تتمتع بها دولة قطر في المجتمع الإقليمي والدولي جعلت منها قوة ذات مصداقية وفعالية في تحقيق وبناء السلام في دارفور ، كما نجد أن قطر لها دوافع وأهداف في عملية السلام وهي الوصول الي مركز سياسي مرموق في الوطن العربي والعالم الاسلامي، تقدير وتثميناً وعرفاناً لما لدارفور من مكانة لدى المجتمعات العربية كافة والإسلامية على وجه الخصوص . وساهمت قطر في استقرار الأوضاع في دارفور ويظهر ذلك في تناقص نسبة العمل الحربي والعسكري وهذه بعض الجهود التي بذلتها قطر في إقناع حركات مؤثرة للدخول في السلام .

التوصيات

1- الإستفادة القصوى من الإمكانيات القطرية المختلفة ودعم جهودها .

2- إبراز الدور الإيجابي لدولة قطر لإقناع الجهات ذات الصلة بأهمية هذا الدور مما يعطي المزيد من الدفع للعملية السلمية .

3- بذل المزيد من الجهود لتمكين قطر من الإطلاع بدورها الريادي في تعزيز سلام دارفور مما يضيف زخماً جديداً لجهودها المبذولة أصلاً في عملية السلام .

4- تسهيل دور منظمات المجتمع الدولي للقيام بدورها وفق القوانين والأعراف الدولية في عمليات المصالحة وإعادة الإعمار وبناء السلام .

5- الاهتمام بالتعليم والتنمية البشرية لأن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية والتعليم ، حيث الجهل يعد من الأسباب المهمة والتي يمكن أن تؤدي إلي النزاعات.

6- ترقية القطاع الصحي، وتذليل المعوقات كافة التي تعترض العمل، بجانب الاهتمام بالمستشفيات والكوادر الصحية، وترقية بيئة العمل.

7- تطوير مصادر المياه لأنه يساعد المواطنين في تقليل معاناتهم في الحصول على المياه وبالتالي لا يحدث احتكاك بينهم .

8- ضرورة استمرار المفاوضات من اجل الحل السلمي ومن الضروري مشاركة كافة الأطراف في عملية السلام بهدف ضمان وثبات واستمرار الاتفاقية .

9- توحيد الحركات المسلحة في دارفور ويتعين على المجموعات غير الموقعة على الاتفاقية أن تتوحد أو تُوحد رأيها .

10- استنهاض الجهود الدولية للإسهام في عملية التنمية والإعمار استكمالا للجهود الرسمية للدولة .

11- أن مشكلة دارفور لا تحل جذرياً إلا بالعمل على إقامة مشاريع تنموية متكاملة وشاملة لدى أي ذريعة لرفع السلام .

12- مناشدة الحكومة وحاملي السلاح بالإسراع للوصول إلى السلام الدائم في دارفور، مع ضرورة أخذهم بنود هذه الاتفاقية باعتبارها دعماً ايجابياً لتعزيز السلام في دارفور .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1- أبو القاسم قور حامد- مقدمة قي دراسات السلم والنزاعات- 2010 .

2- التجاني مصطفي محمد صالح- الصراع القبلي في دارفور -اسبابه وتداعياته وعلاجه :دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية- ،شركة مطابع السودان للعملة – الخرطوم .

3- جولي فؤاد هركل - التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور– دبلوم الشئون الدولية والدبلوماسية الأكاديمية السورية الدولية – 2010 .

4- حاتم علي إبراهيم علي دينار - حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي- الطبعة الأولي - 2002م.

5- حسن مكي - السيد فليفل- أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخُّل- القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005م .

6- زياد الصمادي- حل النزاعات - برنامج دراسات السلام الدولي- جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة 2009-2010 م.

7- سليمان محمد خليل العناني- أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني- الشرقية – مصر.

8- سليمان يحي محمد – دراسات في التراث بغرب السودان – مركز دراسات وثقافة السلام .

9- محمد احمد عبدالغفار- فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- ج3 - دار همهمة للنشر - 2004م .

رسائل العلمية

10- إسماعيل إبراهيم محمد – أثر البيئة في نشر ثقافة السلام بمحلية التضامن بولاية النيل الأزرق – رسالة دكتوراه في دراسات السلام – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – 2014م .

11- إسماعيل عبدالله إبراهيم الصافي – منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ودورها في التنمية الإجتماعية – رسالة ماجستير في دراسات السلام والتنمية وحقوق الإنسان – جامعة الفاشر – 2012م

12- امنة جمعة خاطر - رسالة ماجستير - مركز دراسات وثقافة السلام - أثر النزاعات في السلام والتنمية -2012 .

13- جمال محمد السيد ضلع - أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخراجية - الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة - غريان ، ليبيا – 2008م

14-حماد وادى سند - المحكمة الجنائية الدولية وأزمة إقليم دارفور - دراسة بحثية عن أزمة إقليم دارفور – القاهرة – 19 يناير 2008م

15- سهام عبدالباقي موسى أحمد - تداعيات قضية وأثرها على الأمن القومي السوداني- رسالة دكتوراه في العلوم السياسية -جامعة النيلين - 2010

16- عاطف آدم محمد عجيب- نشر ثقافة السلام عبر دراما الراديو- رسالة ماجستير في دراسات السلام- 2009- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا - .2010

17- عبد العزيز حسن محمود - دور السلام الاجتماعي في نشر ثقافة السلام – رسال/ة ماجستير في دراسات ثقافة السلام - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – .2011

18- عصام حامد نور عبدالرحمن – دور الأحزاب السياسية السودانية في الصراع القبلي في دارفور – ماجستير في العلوم السياسية – جامعة النيلين – 2005م .

19- فيصل عبد الرءوف فياض - موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية- رسالة ماجستير - جامعة الازهر – 2012م

20- مستاك يحي محمد لمين - قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية - رسالة ماجستير في العلوم السياسية - جامعة مولود معمري – تيزو وزو - الجزائر – 2013

21- منال عبد العزيز أحمد علي , دور المرأة في بناء السلام الإجتماعي بدارفور , رسالة ماجستير في دراسات السلام , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , 2010

22- موسى دودين الحر مامن – الإنشاقات وسط الحركات المسلحة في دارفور- ماجستير في العلوم السياسية – جامعة النيلين – 2012م .

23- نازك الطيب رباح أحمد – دور الإدارة الأهلية والحكومة في فض النزاعات في دارفور - رسالة ماجستير – جامعة الخرطوم – 1998م .

24- هنادي محمد صديق محمد – إتفاقية نيفاشا وأبوجا – أكاديمية السودان للعلوم - مركز العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية – 2009م – ص3 .

ثالثاً: الدورات

25- جريدة الشرق - الدور القطري المتميز أشاع روح المصالحة والتسامح وحقق الاتفاق والوفاق بين أبناء البلد الواحد- العدد 7923 – 2010م.

26- جريدة الشرق - حسن النوايا أولى ثمار مفاوضات سلام دارفور - العدد 7552- 2009م .

27- جولي فلينت - الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور - ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري رقم 19 - المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف – 2010م.

28- حاج أبا آدم الحاج - ورقة بعنوان: نشر ثقافة السلام و آلية التعايش السلمي ورتق النسيج الأجتماعي- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – 2015م.

29- حاج ابا ادم الحاج- ورقة علمية في مادة دراسات السلام- مركز دراسات وثقافة السلام – 2010م.

30- شيماء محمد قريب الله - ورقة بحثية: حتمية النزاعات في حياة البشر وآليات فضها من هدي الكتاب والسنة- مؤتمر النزاعات من منظور إسلامي - يونيو .2013

31- صداح حباشنة ومخلد مبيضين - أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها :دراسة مقارنة - المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجّلد2 ، العدد1 –2009.

32- صديق عبدالله ناير عروس - اتفاقيات سلام دارفور وغياب الإرادة السياسية- صحيفة حريات 2012م - ص5 1 .

33- عاصم الأمين الصديق أحمد – تقييم إستراتيجي لدور الأمم المتحدة في حل نزاع دارفور – رسالة ماجستير - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – 2013م – ص 76 .

34- عبد الجبار عبدالله فضل –مشكلات الماء والزراعة والرعي والمسارات - ورقة في ورشة عمل دارفور - ، قاعة الصداقة -الخرطوم – 2004م.

35- عبد الوهاب عثمان محمد - ورقة بحثية : دور الحوار في درء النزاع (من منظور إسلامي) - مؤتمر النزاعات من المنظور الإسلامي ورقة رقم (8) .

36- على محي الين القره داغي- منظمة غاندي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - قضية دارفور في السودان .

37- محمد أحمد عبد الغفار- محاضرات دورة إدارة النزاعات- جامعة أم درمان الإسلامية- مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام-فبراير 2013م .

38- محمد عبده الزغير - ورقة عمل حول : ثقافة السلام من اجل الأطفال والشباب- ملتقى التواصل الاجتماعي – 2012 م .

39- وجيه حميد زيدان - التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني دراسة مستقبلية- مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية.

40- هانئ رسلان - أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية - السنة الخامسة عشرة - العدد 157- 2005.

رابعاً: المواقع الالكترونية

41- حسن كمال – العلمانية وبناء السلام - موقع الإنترنت:http://www.civicegypt.org/?p=44084 – 2013م .

42- حسن ناصر المحنّه- حل النزاعات وفن التفاوض- موقع الإنترنت:
. brob.org/old/bohoth1/bohoth1.75htm

43- الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور - مجلة الدفاع الوطني – موقع الإنترنت:
. www.lebarmy.gov.lb

44- الاتحاد الافريقي وازمة دارفور - موقع الإنترنت :
. 2012م – acpss.net/site/index.php?go=news&more=163

45- اتفاق الدوحة مثّل مرحلة جديدة من السلام والإخاء والوفاق بين أهل دارفور – المركز السوداني للخدمات الصحفية - موقع الإنترنت: http://www.sudaress.com/smc/24301 - 2011م .

46- البيان الختامي للمؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة حول دارفور - موقع الإنترنت:
. http://www.sudaress.com/smc/22052 - 2010م .

47- أسامة علي زين العابدين- أزمة دارفور: التداعيات والحلول - **موقع الأنترنت :**
. http://www.ashorooq.net

48- آل محمود من جنيف في حوار مع سونا : نحن متفائلون في تحقيق سلام في وقت قريب لأهل دارفور – موقع الإنترنت : www.sunanews.net/.../11840-al-mahmoud-said-in-an-interview-from-ge .

49- إيمان بومزبر- وردة رزاق - موقع الإنترنت :-http://raed30.amuntada.com/t13 topic .

50- توقيع اتفاق اطار للسلام بين الخرطوم وحركة التحرير والعدالة الدارفورية المتمردة - موقع الإنترنت: http://asdf.sudanile.com/index.php?option .

51- عبد المنعم الخضر - الخرطوم توقع اتفاقاً مع حركة التحرير للعدالة لوقف إطلاق النار – موقع الإنترنت: http://www.alarabiya.net/articles - 2010م .

52- التوقيع على آليات وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير للعدالة - المركز السوداني للخدمات الصحفية – موقع الإنترنت: http://www.sudaress.com/smc/16532 - 2010م .

53- الإطار المفاهيمي لبناء السلام- موقع الإنترنت: https://ar-ar.facebook.com/permalink - 2013م.

54- تاج السر احمد سليمان - الفرص والأفاق والمقومات المشجعة للاستثمار بشمال دارفور – موقع الإنترنت: http://www.northdarfur.gov.sd – 2015م .

55- التقسيم الجديد لولايات دارفور.. بين تلبية الرغبات وتحقيق التنمية - موقع الإنترنت : http://www.ourfull.net/news-

56- توقيع وثيقة سلام دارفور بالدوحة - موقع الإنترنت : http://www.aljazeera.net/news/pages/93

57- حسن النوايا" أولى ثمار مفاوضات سلام دارفور – موقع الإنترنت: 2009 – http://www.qatarconferences.org

58- حسن صالح محمد علي أبوه – قضية دارفور – موقع الإنترنت: http://hassan12728.wordpress.com/2012/11/24

59- حسين عبد العزيز ورانـي معيـن , أزمة دارفور: الأسباب والأبعاد , موقع الإنترنت : http://ssnp.net/content/view

60- دارفور: نحو استراتيجية جديدة لتحقيق السلام الشامل والامن والتنمية,الدوحة- موقع الإنترنت: http://www.sudaress.com/alsahafa - 2010م .

61- ربحي عبد القادر الجديلي – إدارة الأزمات – موقع الإنترنت: www.ao-academy.org/docs - ص3 .

62- السودان وقطر علاقات متميزة تحظى باهتمام ورعاية القيادة في البلدين - المركز السوداني للخدمات الصحفية-موقع الإنترنت : www.sudaress.com/smc/24300 - 2011م.

63- شوفي مريم – تعريف النزاع - موقع الإنترنت: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917 – 2014م .

64- القانون الدولي العام - المنازعات الدولية – محاضرة رقم 16 – 2011م – موقع الأنترنت: www.cksu.com/vb/attachment.php?attachmentid=6500.

65- قطر.. تحركات مكوكية من أجل سلام دارفور – موقع الإنترنت:
http://www.alarab.qa/story/28934 .

66- محمد حسن عبدالله – وثيقة الدوحة لسلام دارفور -التحديات والعقبات- موقع الأنترنت :
http://www.alrakoba.net/articles-act

67- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية – موقع الإنترنت :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec132.htm .

68- مصطفى عثمان إسماعيل- كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ اتفاقية أبوجا ماذا أعطت لدارفور – موقع الإنترنت: archive.aawsat.com/details

69- مفهوم السلام العالمي في نظر الإسلام - الخليج اليوم – قضايا إسلامية – موقع الإنترنت :
http://mohiaddinalwaye.com -1986 .

70- مقال بعنوان: منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو لحل أزمة دارفور - موقع الإنترنت:
.www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart.57119-12.htm

71- مقالة بعنوان : المؤتمر الإسلامي تطالب بتعليق مذكرة توقيف البشير – موقع الإنترنت :
http://islamtoday.net/bohooth/services/saveart-12-102430.htm .

72- مقالة في: طرق حل النزاعات الدولية – موقع الإنترنت :
http://gate.ahram.org.eg/User/Topicsm/4691.aspx .

73- منظمة غاندي لحقوق الإنسان - قضية دارفور في السودان - موقع الانترنت :
ghrorg.arabblogs.com

74- عبد الملك منصور حسن المصعبي- ثقافة السلم ضرورة - موقع الإنترنت :
http://univ28.7olm.org/t6341-topic .

75- موقع الإنترنت : http://ar.wikipedia.org/wiki .

76- موقع الإنترنت : http://www.raya.com/home/print - 2013م .

77- موقع الإنترنت : https://www.facebook.com/AlfaysbwkAljzayry .

87- نص اتفاق انجمينا بين الحكومة ومسلحي دارفور - موقع الأنترنت : موقع الإنترنت:
. http://www.sudaneseonline.com/board/261/msg

79- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– موقع الأنترنت :
. http://www.darfurconference.com/ar/ddpdar

80- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور– موقع الأنترنت :
. http://www.darfurconference.com/ar/ddpdar

81- وكالة الأنباء السعودية - ليبيا - الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان - توقيع اتفاقية – موقع الإنترنت: http://www.sauress.com/spa/404204 - 2006م .

82- وكالة الأنباء السعودية - ليبيا / الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان / توقيع اتفاقية – موقع الإنترنت: http://www.sauress.com/spa/404204 - 2006م .

الملاحـــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

مركز دراسات السلام

إستبيان مقدم بغرض جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بأطروحة لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام للعام 2014 بعنوان :

(أثر المساهمات القطرية في تعزيز سلام دارفور)

دراسة حالة : ولاية شمال دارفور

(The impact of country contributions to the promotion of the Darfur Peace).

Case Study: (North Darfur State

المقدمة من الدارسة : معزه حبيب أحمداي

أفيدكم بأن كل البيانات والمعلومات التي تدلي بها لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط .

كما أن سريتها سوف تكون مكفولة ، وعليه ليس مطلوب منك أن تسجل اسمك وتوقيعك .

الرجاء الإجابة علي كل الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان بصراحة وأمانة ودقة ووضوح ، والرجاء أيضاً وضع علامة **(√)** أمام الإجابة التي تراها مناسبة في المكان المخصص لذالك ما لم ينص على غير ذالك .

نشكركم مقدماً على مشاركتكم وتعاونكم

معزه حبيب أحمداي

أولاً : البيانات الأولي

1. النوع : ذكر( ) أنثى ( )

2. العمر : أقل من 30 ( ) 31 – 40( ) 41 – 50( ) 51 فأكثر ( )

3. المؤهل العلمي : أساس( ) ثانوي ( ) جامعي( ) فوق جامعي( )

4. الوظيفة : إدارة أهلية( ) طالب( ) موظف( )
أعمال حرة( ) قوات نظامية( ) ربة منزل( )
أخري تذكر : _____

ثانياً : البيانات الأساسية

المحور الاول : (المنظمات)

5 . هنالك دور واضح لمنظمة اليوناميد في تعزيز سلام دارفور :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

6. المنظمات الإقليمية لعبت دور في التنمية :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

7. منظمة اليوناميد قدمت كافة الخدمات (صحة ، تعليم ، مياه ، تنمية بشرية) :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

8. رأيك في دور منظمة اليوناميد في سلام دارفور:

ممتاز ( ) جيد جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )
دون ذلك ( )

المحور الثاني : (تأثير المنظمات)

9. هنالك تأثير إيجابي لمنظمة اليوناميد علي البيئة الإجتماعية في دارفور :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

10. ساهمت منظمة اليوناميد في ترقية السلوك الاجتماعي في المنطقة :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

المحور الثالث : (مساهمات قطر)

11. قطر مؤهلة لتحقيق السلام في دارفور:

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

12. المكانة التي تتمتع بها قطر في المجتمع الدولي جعلت منها قوة ذات مصداقية في تعزيز السلام:

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

13. تداخل العوامل الثقافية والإجتماعية تزيد فعالية الدور القطري :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

14. قطر لها دوافع وأهداف في عملية السلام :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

15. ساهمت قطر في إستقرار الأوضاع في دارفور:

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

16. ساهمت قطر في تقريب وجهات النظر بين الحكومة والحركات :

أوافق( ) أوافق بشدة( ) لا أوافق( )

المحور الرابع : (تقييم الدور القطري)

17. تقييم دور قطر في تعزيز السلام :

ممتاز ( ) جيده جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )

دون ذلك ( )

18. تقييم دور قطر في الصحة :

ممتاز ( ) جيده جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )

دون ذلك ( )

19. تقييم دور قطر في التعليم:

ممتاز ( ) جيده جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )

دون ذلك ( )

20. تقييم دور قطر في المياه :

ممتاز ( ) جيده جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )

دون ذلك ( )

21. تقييم دور قطر في التنمية البشرية :

ممتاز ( ) جيده جداً ( ) جيد ( ) مقبول ( )

دون ذلك ( ) .

الصور :-

صورة رقم (1) توضح جانب من قرية تابت

صورة رقم (2) توضح جانب من قرية أم ضي النموذجية

صورة رقم (3) توضح جانب من قرية رونقاتاس

صورة رقم (4) توضح جانب من قرية ارارا

صورة رقم (5) توضح جانب من قرية مرلا

صوره رقم (6) توضح صفحة الغلاف لوثيقة الدوحة

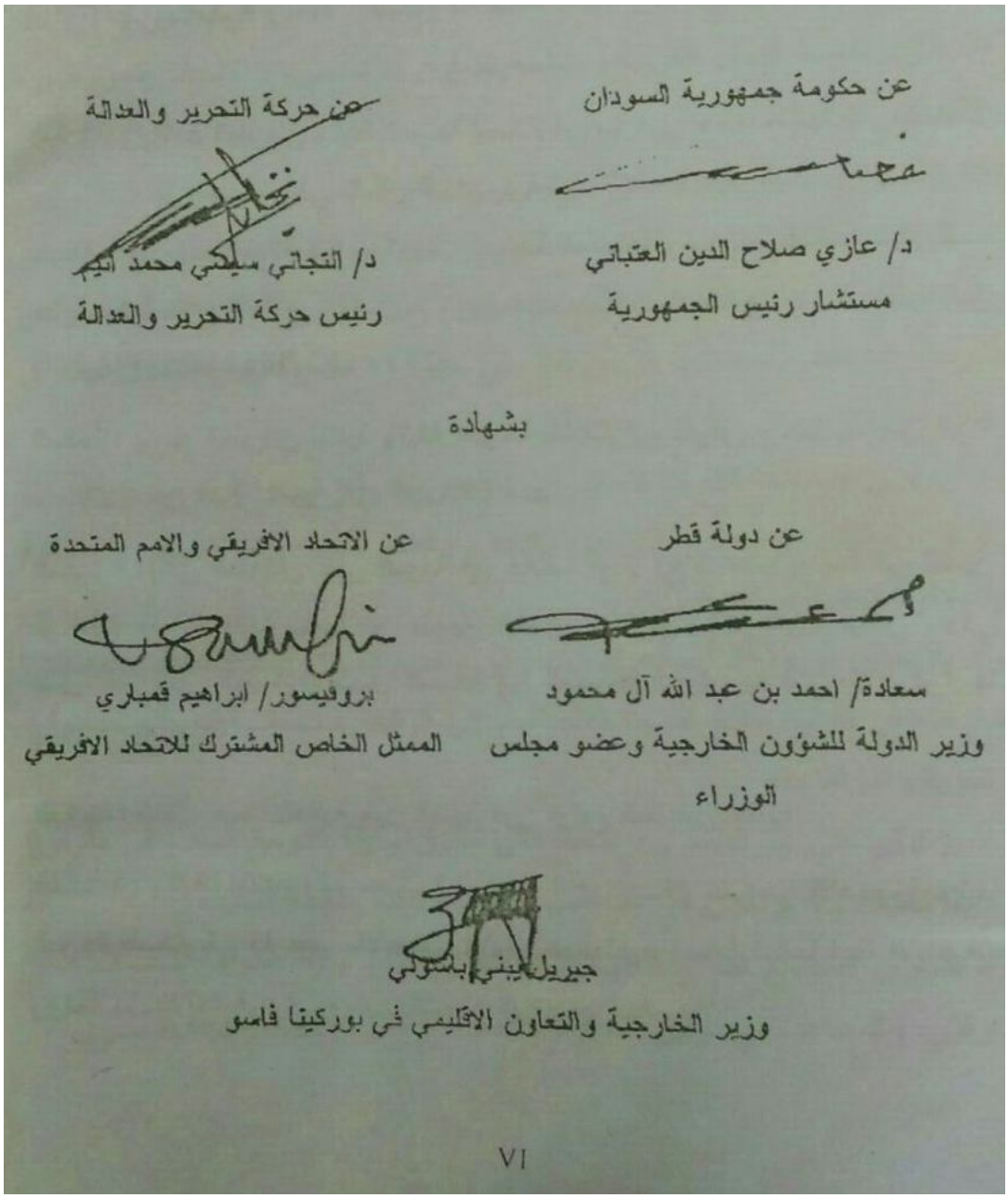

صوره رقم (7) توضح صفحة توقيع وثيقة الدوحة